ماعية والتنموية

شع مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن

ختصادية
و البيئية
ي لبنان

٣

وزارة الشؤون الاجتماعية

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

الجمهورية اللبنانية
وزارة الشؤون الإجتماعية

بالتعاون مع
صندوق الأمم المتحدة للسكان

برنامج الإستراتيجيات السكانية والتنموية

الدراسات التحليلية لنتائج
مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن

الجزء الثالث

الأوضاع الإقتصادية والتربوية والبيئية في لبنان

١- السمات الأساسية للإقتصاد اللبناني د. إيلي يشوعي

٢- الوضع التربوي في لبنان ومعالم السياسة التربوية فيه د. عدنان الامين

٣- البعد البيئي لمسألة التنمية المستدامة في لبنان د. مي الجردي

مراجعة: د. هاشم الحسيني

المحتويات

الصفحة

تمهيد I

السمات الأساسية للإقتصاد اللبناني ١
الدكتور إيلي يشوعي

الوضع التربوي في لبنان ومعالم السياسة التربوية فيه ٢٤
الدكتور عدنان الأمين

البعد البيئي لمسألة التنمية المستدامة في لبنان ١١٨
الدكتورة مي الجردي

تمهـــيد

يواجه لبنان حاليا تحديات النهوض بأوضاعه الإجتماعية والإقتصادية ووضع سياسات سكانية واستراتيجيات إنمائية تسهم في خلق التوازن بين الاحتياجات السكانية المتنامية والموارد الاقتصادية والاجتماعية المتاحة. وقد قامت وزارة الشؤون الإجتماعية ضمن هذا المجال، وبدءا من العام ١٩٩٤ بإعداد وتنفيذ مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن (بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان)، وقامت بمشاركة وزارة الصحة العامة في إعداد وتنفيذ مسح صحة الأم والطفل.

وقد قامت الوزارة بهذا العمل بسبب الحاجة الماسة إليه، وخاصة في فترة ما بعد الحرب ، ولعدم توافر معطيات إحصائية أساسية حديثة في المجالات السكانية والاجتماعية والاقتصادية والصحية وغيرها ، حيث أن المعطيات المتوفرة في هذه المجالات كانت إما جزئية لا تغطي كامل المحافظات والأقضية في لبنان ، وإما قديمة نسبيا .

وقد هدف مشروع مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن أساسا إلى:

١" – تحديد السمات السكانية والاقتصادية والاجتماعية والمهنية الأساسية للمجتمع اللبناني من خلال بحث ميداني على عينة من الأسر شملت حوالي خمسة وستين ألف أسرة معيشية ، تمثل إحصائيا المجتمع اللبناني في كافة المحافظات والأقضية. مع الإشارة تحديدا الى أن المعطيات الإحصائية الخاصة بالسمات السكانية والاقتصادية والاجتماعية والمهنية هذه تشكل مرتكزا أساسيا لعمليات التخطيط والبرمجة في مجالي الانماء الاجتماعي والاقتصادي. وهي تخدم بالتالي كافة الوزارات والادارات التي تحتاج خططها وبرامجها وأعمالها الى معطيات احصائية ديموغرافية أو تربوية أو اقتصادية أو مهنية أو اجتماعية.

٢" – الافادة من المعطيات الاحصائية للمشروع من أجل اقتراح وصياغة مجموعة من البرامج الاستراتيجية للتعاون الاقتصادي والعلمي والتقني مع منظمات الأمم المتحدة وغيرها من الجهات المانحة ، بهدف تعزيز ودعم خطط وعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعمليات الاعمار في المجالين المادي والبشري في لبنان.

وكذلك قامت وزارة الشؤون الإجتماعية بدءا من العام ١٩٩٧ بإعداد مجموعة من الدراسات التحليلية لنتائج مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن وغيرها من الدراسات الإحصائية المتوفرة بهدف التمهيد لوضع وثيقة وطنية للسياسة السكانية في لبنان يتيح برنامجها التنفيذي (والذي يتم إعداده وتنفيذه بالتنسيق والتعاون مع اللجنة الوطنية الدائمة للسكان والوزارات والإدارات الرسمية والهيئات الأهلية والدولية المعنية)، بمعالجة الاشكالات الاجتماعية والاقتصادية التي بدأت تتجلى بوضوح من خلال نتائج الاستقصاءات والبحوث السكانية التي تم إنجازها خلال السنوات الأخيرة ، بما فيها مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن ومسح صحة الأم والطفل (عام ١٩٩٦)، ودراسة الأوضاع المعيشية للأسر ودراسة سوق العمل (عام ١٩٩٧)، وخارطة أحوال المعيشة (عام ١٩٩٨).

لقد سبق لوزارة الشؤون الإجتماعية أن قامت بنشر مطبوعات عدة تتعلق بنتائج مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، منها بشكل خاص:

١"- الجداول الإحصائية لمسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن (كتاب في جزئين).
٢"- الأطلس السكاني.
٣"- خارطة أحوال المعيشة.
٤"- البيانات الإفرادية Raw Data لمسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن (على قرص مدمج CD) .

والآن يسر وزارة الشؤون الإجتماعية أن تنشر، ضمن سلسلة متكاملة من ستة أجزاء، مجموعة من الكتب تتضمن الموضوعات والدراسات التحليلية التالية:

١: منهجية إعداد وتنفيذ مشروع مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن.

٢-١: التقديرات والتوقعات الديموغرافية.
٢-٢: تكوين العائلة والخصوبة والوفاة: المحددات والنتائج.

٣-١: السمات الأساسية للإقتصاد اللبناني.
٣-٢: الوضع التربوي في لبنان ومعالم السياسة التربوية فيه.
٣-٣: البعد البيئي لمسألة التنمية المستدامة في لبنان.

٤-١: التوزيعات السكانية والهجرة الداخلية والتحضر في لبنان.
٤-٢: النمو السكاني والحضري في لبنان.
٤-٣: التنمية البشرية والتوزيعات السكانية.

٥-١: مظاهر التمايز بين الجنسين: ميادينه وخصائصه.
٥-٢: التمايز النوعي في قطاع التعليم في لبنان.
٥-٣: التمايز النوعي في مجال النشاط الإقتصادي في لبنان.

٦-١: مشكلات الأطفال والناشئة والشباب في لبنان.
٦-٢: المرأة المعيلة لأسرتها والأرامل اللواتي يرأسن أسرهن.
٦-٣: كبار السن في لبنان.
٦-٤: المعوقون في لبنان.

إن وزارة الشؤون الإجتماعية، وبمناسبة إصدار الدراسات التحليلية هذه، تعبر عن صادق شكرها لجميع الباحثين الذين شاركوا في إعداد هذه الدراسات، ولصندوق الأمم المتحدة للسكان لدعمه الفني والمالي الذي ساهم في إنجاز الدراسات التحليلية هذه.

بيروت في ٢٠٠٠/٨/٩

مدير عام وزارة الشؤون الإجتماعية
المنسق الوطني
لبرنامج الإستراتيجيات السكانية والتنموية

نعمت كنعان

السمات الاساسية للاقتصاد اللبناني

بحث من إعداد

الدكتور إيلي يشوعي

المحتويات

مقدمة

بنية سوق العمل في لبنان

الموازنة الأسرية

المشكلة الإسكانية

إشكالية التنمية في المناطق

مصرف العودة

حيثيات هذا المشروع

طبيعة هذا المشروع

عمليات المصرف

موارد المصرف

اذا كان من البديهي ان تمتلك كل دولة عصرية سياسة اقتصادية-اجتماعية واضحة الاهداف والوسائل ، فان وعي الجسم السياسي لمتطلبات هذه السياسة وتوافر الارادة لديه لوضعها موضع التنفيذ، يشكلان المرتكز الاساسي لنجاحها. هذا يعني أهمية اختيار المرتكزات المفصلية لهذه السياسة وضرورة ان تكون الادارة السياسية للاقتصاد الوطني عموماً وللقطاع العام خصوصاً على قدر كبير من الانضباط والمسؤولية. وفي لبنان الذي يواجه في الظرف الراهن تحديات سياسية واقتصادية بالغة الدقة، تصبح هذه الامور اكثر الحاحاً وتتطلب مستوى رفيعاً من الاداء السياسي والاقتصادي والاداري.

لقد اصبح الاداء الاداري في لبنان عائقاً اساسياً امام مواجهة الازمة الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة. فهذه الادارة تعاني ضعف الانتاجية والفاعيلة والرقابة والانضباط السلوكي، وتفشي البطالة المقنعة، وانعدام الحساب الاقتصادي وغياب الالتزام الدائم بالمباراة وعدم تطبيق الهيكليات الحديثة المترافقة مع توصيف الوظائف وسبل تفعيل الاداء. وهذه الامور كلها باتت تنطوي على كلفة اقتصادية واجتماعية عالية وتشكل انفاقاً جارياً مهماً في الموازنة، لم يعد في وسع الاقتصاد اللبناني تحمل اعبائها. فعلى الرغم من عدة محاولات لتنقية الادارة وعصرنتها بواسطة قرارات التطهير ودراسات وزارة الاصلاح الاداري الشديدة الكلفة، فلا يزال دور هيئات الرقابة ثانوياً وحصة الادارة العامة مما ينتجه المقيمون غير متناسبة مع حجم الخدمات العامة التي توفرها هذه الادارة ونوعيتها. فالقطاع العام في لبنان الذي يوظف ٢٠% من القوى العاملة لا تتعدى حصته في الناتج المحلي ٧% بينما القطاع المصرفي الذي يوظف ٢% من هذه القوى يحقق الحصة ذاتها في هذا الناتج.

ان المشكلة المطروحة على هذا الصعيد، ليست ذات طابع اداري بحت، بل هي تعكس في جانب اساسي منها ، واقع الحياة السياسية اللبنانية عموماً، التي لا تزال شديدة التأثر بالاعتبارات الطائفية والمذهبية والعائلية المنسحبة بأشكال مختلفة على مجمل أداء القطاع العام والسلوك الاداري والتي تعطل بناء الدولة العصرية التي تغلّب دور المؤسسات على دور الافراد.

يعاني لبنان حالياً من انخفاض مستوى الانتاج الحقيقي نسبة الى طاقاته الكامنة، في وقت قطع فيه شوطاً كبيراً في إعادة إعماره. وقد انعكس ذلك سلباً عاى مستوى الدخل الفردي والطاقة الاستهلاكية الداخلية والعجلة الاقتصادية عامة. فالسياسة الاقتصادية السليمة التي تتوخى تحقيق العدالة الاجتماعية الكفيلة بتوطيد السلم الاهلي وتعزيز الاختيارات السياسية، تعي اهمية الانتاج وتخفيض العجز التجاري وايجاد فرص عمل وتحقيق النمو الاقتصادي المصحوب بتنمية اجتماعية، وتعتني بتنشئة الموارد البشرية وتسهيل الاستثمار

وتعزيز الدخل والسيطرة على الغلاء وتوسيع التغطية الاجتماعية والافادة القصوى من الموارد الطبيعية الرامية الى توسيع القاعدة الانتاجية وزيادة النمو.

ان المشاريع الانشائية التي اندرجت تحت عنوان إعادة إعمار البنية التحتية في لبنان ابتعدت عن مضمون مثل هذه السياسة. فقد موّلت بغالبيتها بواسطة قروض خارجية قصيرة الأجل وبفائدة تجارية، ولم تنجز بأكملها بعد ، واتسمت بكلفة عالية وهدر في الانفاق وتغليب التلزيم بالتراضي على نظام المناقصة وبفوائد اطول أجلاً، مما جعل سداد الالتزامات المالية المترتبة عليها يتم بواسطة قروض جديدة بدلاً من استعمال عوائد هذه المشاريع الأمر الذي أسقط جدوى دراسات الجدوى الرسمية وزاد من مستوى المديونية العامة التي ارتفعت من ٢,٥ مليار دولار في عام ١٩٩٢ الى ١٥,٥ مليار دولار في عام ١٩٩٧، وهي مرشحة لتلامس ٢٠ مليار دولار في نهاية عام ١٩٩٨ مع حساب القروض الخارجية الجديدة. كما ان عقود التخصيص التي وقعت طالت انشطة شديدة الربحية.

وانعكاس هذا الانفاق الرسمي على الحياة الاقتصادية كان ضئيلاً، فاللبنانيون لم يستفيدوا سوى من جزء يسير منه، فارهق الخزينة دون ان يغذي الدورة الاقتصادية ويولد التنمية الاجتماعية المنشودة والازدهار المطلوب. وللعجز في موازنة القطاع العام الاثر الاهم في استفحال الازمة المالية. فهذه النسبة التي بلغت ٨٥% في عام ١٩٩٠ و٥٧ % في عام ١٩٩١، بلغت ايضاً ٥٩% في عام ١٩٩٧ وقاربت ال٥٠ % في شهر نيسان من العام الجاري.

واذا كان تنامي العجز قد تولّد حتى عام ١٩٩١ عن التزامن بين فقدان السيطرة عاى الموارد الحكومية من جهة، والتوسع في الانفاق من جهة ثانية، فان عام ١٩٩٧ قد تميز بتحسن ملحوظ في الواردات ولكن قابله ارتفاع كبير في الانفاق الاجمالي للقطاع العام ولا سيما الانفاق الجاري.

ان استمرار العجز الكبير في الموازنة يعني استمرار ضخ السيولة النقدية بمعدلات عالية، مع ما يولّده من ضغوط على الاقتصاد الوطني، وبالتالي على سوق القطع وسعر الصرف، خصوصاً في اجواء سياسة داخلية غير مريحة، وفي ظل تمويل انفاق جار بواسطة الاقتراض الداخلي.

ان أي مسؤول قادر على تحقيق الاستقرار النقدي بالثمن الباهظ الذي تحقق بواسطته. فسياسة الفوائد العالية المتبعة والمتمثلة ببند خدمة الدين العام في الموازنة والذي اضحى يمثل ٨٠% من وارداتها الاجمالية، ارهقت الخزينة واضعفت الاستثمارات المنتجة وحولت الاقتصاد الى اقتصاد ريعي ولم تنجح في جعل النقد الوطني عملة احتياط، لأن

٦٣,٥% من اجمالي الودائع المصرفية لا تزال مودعة بالعملات الاجنبية، ولا عملة تسليف لأن اكثرية التسليفات للقطاع الخاص تتم بهذه العملات. يستدل من ذلك ان الثقة هي ثقة ظرفية مبنية على الافادة لا على القناعة. لأن القناعة لا تتولد الا من سياسة تسعى الى بناء الاقتصاد وتعزيز النقد من جراء هذا البناء. وقد تميز النمو الاقتصادي أي نمو الدخل الوطني في لبنان منذ عام ١٩٩٤ فضلاً عن تباطئه، بتراجع مستوى الانتاج والدخل فيه وتقدم مستوى الريوع والضرائب، ممّا ساعد على تركز رأسمالي كبير بسبب إفادة اصحاب الرساميل من الاقتصاد الريعي ومن تخفيض مستويات الضرائب المباشرة. فـ ١% من اللبنانيين المودعين يملكون ٤٠% من الودائع المصرفية و ٢% من المستلفين يحصلون على ٦٦% من التسليفات المصرفية.

ان هذه السياسة تتعارض مع هدف الاستخدام الكامل للموارد المتاحة وللطاقة الانتاجية في المديين القصير والمتوسط وتحديثها وتوسيعها وتوفير فرص اكبر لتعبئة الموارد البشرية واستعادة الطاقات المهاجرة.

ان ضرورة الاصلاح الجذري للنظام الضريبي في لبنان، في ضوء معايير اقتصادية واجتماعية، تهدف الى جعل هذا النظام اكثر انسجاماً مع مستلزمات النهوض الاقتصادي واكثر عدالة في بعده الاجتماعي. ويرتبط تحقيق هذا الاصلاح بعوامل سياسية واقتصادية واجتماعية. ارادة سياسية لمكافحة الاثراء غير المشروع، ورفع نسبة الواردات العامة الى ما بين ٢٠-٢٥% من الناتج المحلي وخفض العجز الى ما بين ٨-١٠% منه.

ان ارتفاع مستوى الواردات يستلزم تحقيق هدفين: شخصنة افضل للضريبة تراعي الدخل الحقيقي للفرد، وانتاجية أعلى تعطي الاولوية لعملية التحقق والتحصيل للضرائب والرسوم المختلفة. اما تراجع مستوى العجز فيتحقق عبر معالجة الانفاق الجاري أي تخفيض خدمة الدين العام وضبط الانفاق الاداري، خاصة وان جزءاً مهماً من الاقتراض الداخلي يموّل انفاقاً جارياً ليس له أي مردود. وفي هذا الاطار، تجدر اعادة الاعتبار الى عوامل الانتاجية والنوعية في القطاع العام، واضفاء الشفافية على حساباته والحد من التدخلات السياسية في شؤون الادارة. كما انه من الضروري في مجال النشاط الاعماري للدولة، الفصل بين مهمة الدراسات والتخطيط من جهة ، ومهمة التنفيذ من جهة ثانية، اذ ان هذا الفصل من شأنه ان يزيد فاعلية ادارة عملية الاعمار وكفايتها.

من المؤكد ان اجتذاب موارد القطاع الخاص والرساميل الخارجية اللبنانية وغير اللبنانية مرهون داخلياً بالمنافع الاستثمارية والطاقة الاستهلاكية الملائمة. كما ان اجتذاب

القروض المناسبة يعتمد الى حد كبير على الاداء السياسي والاداري والانضباط المالي ووضوح التوجه في اهداف السياسة الاقتصادية ووسائلها.

فلا يجوز ان يفوق مردود التوظيف في الادوات التمويلية للقطاع العام مردود الاستثمار في القطاع الخاص بكثير، ولا ان يعرض الاداء المالي والاقتصادي لبنان الى مخاطر التصنيفات الدولية السلبية ولا ان تهمل البنى التحتية المتخصصة الداعمة للانتاج كتجهيز المناطق الصناعية وتوسيع رقعة المساحات الزراعية المروية ومهننة القوى العاملة. لقد تمّ توزيع الدخل الوطني في اتجاه تمخض عن ازدياد التفاوت الاجتماعي في البلاد. واضافة الى ذلك، رتبت مشكلة التهجير القسري التي طاولت نحو ثلث مجموع المقيمين نتائج سياسية واجتماعية خطيرة، ليس فقط بالنسبة للمهجرين انفسهم، بل ايضا بالنسبة الى قسم كبير من اللبنانين، حيث ادت الى فرز سكاني هدد صيغة العيش المشترك جدياً، والى مضاعفة حدة المشكلة السكنية والى زيادة الاكتظاظ المديني وكذلك الى تفاقم مشكلات البطالة والهجرة الخارجية وعدم الاستخدام الامثل للموارد. ولم يؤد الانفاق الرسمي الكبير على هذه المسألة سوى الى حل جزئي لها. فـ ٧٠% من المهجرين لم تتأمن لهم بعد سبل العودة الى منازلهم وقراهم.

ان مواجهة التدهور الاجتماعي تندرج اساساً في إطار تحفيز الانتاج وزيادته وتحقيق اهداف الاستقرار الاقتصادي. ومن دون زيادة الانتاج، يبقى الامل في امكان تحسين الاوضاع الاجتماعية بصورة فعّالة محدوداً. ومع عدم الاهتمام ببنية هذا الانتاج وبآليات تمويله وتأمين كافة عناصر القيمة المضافة له، لن تكون لحظوظ الخروج من الازمة نسبٌ مرتفعة ولن يكون الوضع الاجتماعي في لبنان في منأى عن الاهتزازات الامنية.

بنية سوق العمل في لبنان

ان عرض العمل في لبنان يتميز بوجود مليون ناشط و ١٥٠٠٠٠ (مئة وخمسون الفاً) عاطل عن العمل ممّا يولد نسبة بطالة بحدود ١٤% . وللبطالة اسباب عديدة منها غياب المعلومات بالنسبة لطلاب العمل وغياب الكفاءة اللازمة وعدم القدرة على الاقامة بالقرب من مركز العمل (صعوبة الانتقال) وتراجع الطلب الداخلي الذي يسبب ركوداً في الحركة الاقتصادية، كما وهناك بطالة مقنعة تتجسد بعدم الفعالية والانتاجية في العمل أو بالتغيب المستمر عن العمل وهي بطالة تشكو منها الادارات العامة.

اما الطلب على اليد العاملة في لبنان فيتجلى عبر عمل مليون لبناني وحوالي ٥٥٠٠٠٠ (خمسماية وخمسون الفاً) اجنبي مسجلين وغير مسجلين أي ما مجموعه ١,٥٥ مليون عامل. يتبيّن لنا هنا أن الطلب يفوق العرض في سوق العمل ومع ذلك فإن نسبة البطالة لا تزال مرتفعة، ممّا يعني ان هناك قطاعات يمكن ان تصبح شبه مشلولة في غياب اليد العاملة الاجنبية، كقطاع التنظيفات والخدمات المنزلية وبعض المهن الصعبة التي تتطلب جهداً جسدياً في الزراعة والصناعة والبناء. ان ٣٥ الفاً فقط من أصل ١٥٠ الف عاطل عن العمل في لبنان يتأثرون بالمنافسة الاجنبية وذلك في مجالات نقل الركاب واعمال البيع والتجارة والاعمال الفنية. هذا وان غالبية الاعمال التي يقوم بها العمال الاجانب لا يقبل بها العامل اللبناني، ربما لانها تحتاج لاعطائها قيمة اجتماعية بواسطة الشهادات المهنية. ففي الصناعة حالياً ٦٠ مهنة مختلفة وفي الزراعة ٢٠ وفي البناء ١٢ كما لا يجوز اغفال مهنة المساعدة المنزلية. وتحتاج جميع هذه المهن الى اغناء عبر نشر التكنولوجيا ومهننة اليد العاملة بواسطة المعاهد المهنية المتطورة. لكن ذلك لا ينفي حاجتنا الدائمة الى العمال الاجانب انما بعدد يمكن ان ينخفض عندئذ الى النصف.

ان نسبة تحويلات العمال الاجانب السنوية الى الخارج تقدر بـ ٦% من الناتج المحلي.

وهذه اليد العاملة الاجنبية تمارس ضغطاً باتجاه انخفاض الاجور لانها تأتي بغالبيتها من بلدان تنخفض فيها تكاليف المعيشة بشكل واضح قياساً على تكاليف المعيشة في لبنان.

فاذا وجب ان يتعدى الاجر الشهري لرب اسرة مؤلفة من ٥ اشخاص، ٦٠٠ دولار لمواجهة خطر الجوع، فالاجر الشهري الفردي لاكثر من ٩٠% من العمال الاجانب لا يصل في احسن الاحوال الى اكثر من ٣٠٠ دولار أي ما يساوي ٥٠% من كلفة اليد

العاملة اللبنانية المماثلة، فضلاً عن ان العامل الاجنبي يبقى خارج التأمينات والتقديمات الاجتماعية التي يفيد منها العامل اللبناني مبدئياً.

وهذا ما يضع العمالة اللبنانية المماثلة خارج اطار المنافسة الصحيحة.

ان المنتسبين الى التعليم المهني والتقني في لبنان يشكلون اقل من ١٠% من مجموع تلاميذ مرحلتي المتوسط والثانوي في حين ان هذه النسبة تصل الى ٥٠% في البلدان الصناعية.

ففي القطاع الرسمي، يصل عدد المدارس الرسمية الاكاديمية الى ٨٧٨ مدرسة بينما عدد المدارس المهنية لا يتعدى الثلاثين.

وفي القطاع الخاص يصل عدد المدارس الخاصة الاكاديمية الى ٦٣٠ مدرسة وعدد المدارس المهنية الخاصة الى ٢٣٣ مدرسة. وتعطي هذه الاخيرة شهادات في مجالات خدماتية محدودة. ان ٧٨٠٠٠٠ طالب موجودون حالياً في المدارس وفي المراحل الثلاث ابتدائي – متوسط – وثانوي، بينما ٤٥٠٠٠ أي ٥,٧% فقط يتابعون تحصيلهم في المهنيات، ونسبة الامية لا تزال بحدود ١٣%.

وفي الجامعات هناك حالياً ٨٠٠٠٠ جامعي موزعون مناصفة بين الذكور والاناث. و١٦٥٠٠٠ جامعي يعملون في سوق العمل(مهندسون واطباء ومحامون واساتذة جامعيون ومديرون).

اما الاختصاصات التي يدرسها الجامعيون فهي:

زراعة : ٤٠٠
هندسة : ١٤٠٠٠
علوم : ٦٥٠٠
طب وخدمات طبية : ٨٥٠٠
حقوق وعلوم سياسية : ١٤٠٠٠
آداب وعلوم انسانية : ١٧٠٠٠
دار معلمين : ٢٠٠
خدمات اخرى (مال، مصارف، ادارة، تسويق، اعلانات : ١٨٠٠٠)

والتوجه المهني لا يزال على حاله دون أي تغيير جوهري.

ان توزع عمل الناشطين في لبنان هو بنسبة:

١٦% في القطاع العام والمصالح المستقلة والبلديات
٨٣% في القطاع الخاص
١% في القطاعين الاهلي والمشترك
بينهم ٨٢٣٠٠٠ يعملون بصورة دائمة
٥٤٠٠٠ يقومون بعمل موسمي
و ١١٦٠٠٠ يقومون بعمل متقطع
منهم ٥٤٠٠٠ رب عمل يستخدم اجراء
٢٦١٥٠٠ يعملون لحسابهم من بينهم ٢٥٦٠٠ يعملون داخل مساكنهم
٦٥٣٠٠٠ أجير
١٧٠٠٠ لا يتقاضون اجراً

ويتوزعون على القطاعات على الشكل الآتي:

زراعةصيد واحراج	٧٢٥٠٠	%٧,٦
صناعة نفط وتعدين	١٦٩٣٠٠	%١٧,٨
		٢٥% في الانتاج
كهرباء ومياه	٧٥٠٠	%٠,٨
مباني وانشاءات	٩٧٠٠٠	%١٠,٢
تجارة	١٧٩٠٠٠	%١٨,٨
فنادق ومطاعم وملاهي	١٨٠٠٠	%١,٩
نقل بريد واتصالات	٥٨٥٠٠	%٦
بنوك ووساطة مالية	٢٢٣٠٠	%٢,٣
دراسات مشاريع وبحوث	٣٥٨٠٠	%٣,٧
ادارة عامة	١٠٠٠٠٠	%١٠,٥
تعليم	٨٣٠٠٠	%٨,٧
صحة وعمل اجتماعي	٧٤٠٠٠	%٧,٧
خدمات منزلية	١٩٠٠٠	%٢
هيئات ومنظمات دولية	٢٠٠٠	%٠,٢
قطاعات اخرى	٧٠٠٠	%٠,٧

من هنا اهمية الاستثمارات المنتجة في ايجاد ظروف عمل وتوزيع مداخيل وتحريك العجلة الاقتصادية.

الموازنة الأسرية

الأسرة قضية الوطن، لكن الوطن أهمل قضيته. الاسرة اللبنانية عامة ليست بخير لان ٩٠% من العائلات تنفق اكثر من دخلها بالرغم من شد أحزمتها، والفئة المتوسطة تتقرض، والعجز يسّد بعمل الصغار والاستدانة، والضائقة تتوسع وتتعمق. هذا ما حملته السياسة الاقتصادية المتبعة منذ اكثر من ٥ سنوات من ثمار. ٣,٧% من أسر لبنان مرتاحة بل مرتاحة جداً، وكسرت بذلك قاعدة الـ ٤% من المترفين التقليديين التي كانت تترافق دائماً مع وجود طبقة وسطى عالية النسبة.

مليون وثلاثماية الف لبناني أي ثلث سكان لبنان يعيشون بين الدامور وضبيه، وقد ضاقت بهم بيروت وضواحيها بسبب تغييب الانماء المناطقي المتوازن في السياسة الاقتصادية. وقد تراجع معدل عدد الافراد في الاسرة الواحدة من ٥,٣ اشخاص في السبعينات الى ٤,٨ اشخاص حالياً، وسوف تتحول الاسرة اللبنانية اكثر فاكثر من الاسرة الواسعة الى الاسرة النواتية بما فيها الشخص الواحد، كون نصف العائلات الحالية تعد اربعة اولاد واقل، مع الإشارة إلى أنّه في حين كان الشباب دون العشرين يشكلون في السبعينات حوالي نصف السكان، اصبحوا اليوم يشكلون ٣٩% منهم بعد مرور ثماني سنوات على انتهاء الحرب. ان عدد الولادات يتقلص خاصة في بيروت وجبل لبنان، ويعود هذا الانخفاض في الدرجة الاولى الى صعوبة الزواج والاقامة والانجاب وتغطية نفقات تربية الاولاد اكثر من السعي إلى الرفاه. ويسجل انخفاض كبير في الفئة العمرية ما بين ٣٠ و٤٥ سنة بسبب الهجرة الاقتصادية، التي تلامس نسبتها تلك التي تحققت اثناء الحرب اللبنانية (١٠-١٥% من القوة الناشطة).

ان نسبة القوى العاملة من السكان متدنية في لبنان، ٣١% ، بالمقارنة مع تلك السائدة في البلدان الاكثر تقدماً، ٤٥% ، وذلك بسبب ضعف مشاركة النساء في الحياة الاقتصادية وبسبب الهجرة. ويوجد في لبنان بصورة دائمة ما لا يقل عن ٣٠٠ الف عامل اجنبي ناشط، ٢٠% منهم ينافسون واقعياً اليد العاملة المحلية. ان نسبة الامية تدنت من ٣٢% في السبعينات الى ١٢% حالياً، وبالرغم من وجود ١١ جامعة في لبنان و١٢ معهداً عالياً فان الرابط بين التخصص الجامعي ومقتضيات التكنولوجيا الحديثة والمستقبلية لم يبنَ بعد على أساس متين.

اما نسبة البطالة المقدرة بـ ٨% من القوى الناشطة فهي لا تشتمل على الذين يقومون بعمل جزئي لا يوفر لهم الدخل الكافي، فاذا تم احتسابهم إلى جانب المهاجرين للعمل، تضاعفت فعلياً هذه النسبة.

وبينما يتابع ٣٠% من السكان في لبنان الدراسة، ينقطع عنها عدد كبير منهم بدءاً من سن ١٥ سنة ليلتحقوا بالعمل باكراً. فالتركيز واضح على مرحلتي الابتدائي والمتوسط مع اهتمام اقل بالثانوي، لذلك تتبيّن لنا ضرورة تطوير التخصص التقني والفني كي يتساوى فيه الذكور والاناث ومناطق السكن والاقامة.

ان الناشطين الذكور وهم بنسبة ٣٠% غير متخصصين، يعمل ٢٦% منهم في الصناعة والبناء، و٢١% في الخدمات، و١٠% في قيادة سيارات الأجرة، و٦% في الزراعة، و١٥% في مؤسسات فردية وككوادر ادارية، و٧% في المهن الحرة والتعليم، و٦% في المهن الوسيطة، و٤% في الوظائف الادارية و٥% في القوى المسلحة.

اما النساء فيعملن بنسبة ٢٥% في المهن الحرة والتعليم وبنسبة ٧٥% في المهن الوسيطة والوظائف الادارية والخدمات وككوادر ادارية، وهناك ١٠% منهن فقط غير متخصصات لأن الذكور أسبق إلى أسواق العمل. وقد بات يعوّل على عملهن أكثر فأكثر خاصة وان ١٢,٥% من الأسر رب الاسرة فيها امرأة، ولأن المرأة اللبنانية ترتاد سوق العمل بجدارة وهي من العناصر النشطة اقتصادياً. ويتوزع مجموع القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية بنسبة ٦٤% للتجارة والخدمات، ١٥% للصناعة والكهرباء والمياه، ١٢% للبناء و ٩% للزراعة. ان ١٨% من هذه القوى يعملون في القطاع العام أي ٢٢٠ الفاً، و٨٢% في القطاع الخاص أي حوالي المليون، ٦٤% منهم اجراء ومن بينهم ٤٦% فقط اجراء دائمون يعملون اسبوعياً ٤٦ ساعة كمعدل وسطي. من هنا شدة تأثر القطاع الخاص بمسألة الأجر بعيداً عن الرشوة السائدة في القطاع العام، خاصة وان معدل عدد العاملين في الاسرة الواحد هو ١,٥ شخص أي ان دخل الاسرة لا يساوي سوى أجر ونصف فقط.

ان الانفاق الاسري في لبنان يتمحور حول خمسة ابواب رئيسية: المسكن، النقل، التعليم، الصحة، الغذاء واللباس. فـ٧٥ % من الأسر تشغل شقة في مبنى و٢٥% فقط تشغل منزلاً مستقلاً، ٦٨% من الاسر تملك مساكنها و٢١% مستأجرة و١٦% لديها مسكن ثانوي. واكثر من نصف المساكن مساحتها تتدنى عن ١٢٠ م٢ لتصل الى ٦٠ م٢ . ويعيش ٣٧% من السكان في ظروف اكتظاظ مفرط داخل مساكنهم، و٤٠% في ظروف كثافة مقبولة وطبيعية و٢٣% في ظروف كثافة قليلة من بينهم ١٠% اقامتهم شديدة

الانخفاض من حيث الكثافة. وهناك تذمر وشكاوى كثيرة بخصوص المسكن، كصعوبة الوصول اليه وايجاد موقف للسيارة ونقص في المياه وشروط صحية سيئة، وضيق المساحة، والقدم وتلوث المحيط والضجيج لدرجة ان ٤١% من الأسر ترغب في تغيير مسكنها الا انها لا تستطيع ذلك. اما الاعباء المتعلقة بالمسكن فهي تقدر وسطياً لعائلة من خمسة اشخاص بـ ٣ ملايين ليرة سنوياً موزعة على مصاريف الايجار والتدفئة والغاز والكهرباء والمولّد والماء والهاتف والرسوم المالية .

في مجال النقل، صحيح ان ٦٣% من الأسر تملك سيارة، لكن ٩٠% من هذه السيارات مصنوعة قبل عام ١٩٩٠، لذلك ترغب نصف الأسر اللبنانية في شراء سيارة جديدة. اما عبء حوادث السير فهو ثقيل ومكلف لأن ٥٠% من السيارات غير مؤمنة. وفي التنقل تستعمل نصف الأسر سيارة خاصة و٤٧% منها تواجه نقصاً كبيراً في النقل الرسمي. وغالبية الأسر تشكو رداءة حال الطرقات وازدحام السير. اما الكلفة الوسطية السنوية للنقل بالنسبة لأسرة مكّونة من خمسة اشخاص والتي تشتمل على مصاريف التنقل وصيانة السيارة ورسوم الميكانيك والرسوم الاخرى فتبلغ مليون ونصف مليون ليرة.

في مجال التعليم، يتابع ١,٤٢ مليون شخص دراستهم في لبنان، ٣٥% منهم يحصلون علمهم في المدارس الحكومية، وترتفع هذه النسبة في المراحل الثانوية الى ٤٢,٥% والى ٥٠,٤% في المراحل الجامعية. ان كلفة الدراسة السنوية الوسطية للطالب الواحد بما فيها الكتب والنقل في المدرسة الخاصة هي بحدود ٢.٢ مليون ليرة وفي المدرسة الرسمية ٤٥٠ الف ليرة، وفي الجامعة الخاصة ٧,٥ مليون ليرة وفي الجامعة الرسمية ٩٠٠ الف ليرة، وبما ان في الاسرة الواحدة شخصين يتابعان الدراسة وفي حال توزعا على المدرسة والجامعة، فان الكلفة الوسطية السنوية تصبح ٩,٧ مليون ليرة للتعليم الخاص و١,٣٥ مليون ليرة للتعليم الرسمي.

في مجال الانفاق الصحي، ٤٨% من الأسر اللبنانية لا تتمتع بأي نوع من التأمين على أفرادها بينما ٤٢% من المقيمين يحوزون على تأمين صحي بنسبة ١٥,٣% في الضمان الاجتماعي، و١٣,١% في تعاونية موظفي الدولة، و٨,٨% في التأمين الخاص، و٢,٩% في التأمين المجاني و١,٩% على عاتق صاحب العمل. اما المعاقون وعددهم ٦٠ الفاً فهم غالبيتهم على عاتق القطاع الاهلي. اما النفقات الصحية السنوية الوسطية لعائلة من خمسة اشخاص فهي في حدود ٣,٥ مليون ليرة سنوياً بين أدوية واستشارات طبية وتحاليل واشعة ومعالجة اسنان واستشفاء . وعلى الأسر التي لا تأمين لديها ان تتدبر هذه المبالغ من دخلها.

وفي مجال الغذاء واللباس، فالنسبة المخصصة لهذا الباب تتراوح بين ٧٠% من الدخل للشرائح الفقيرة و٢٠% منه للشرائح الغنية. ويقدر هذا الانفاق السنوي الوسطي لعائلة مؤلفة من خمسة اشخاص بـ ٧ ملايين ليرة سنوياً.

فاذا ما جمعنا جملة الانفاق الوسطي الضروري للعائلة الواحدة، تبين لنا ان العائلة غير المؤمنة والتي ترسل اولادها الى مؤسسات التعليم الخاص تحتاج الى ٢٥ مليون ليرة سنوياً لتغطية انفاقها الضروري، اما تلك المؤمنة والتي ترسل اولادها الى التعليم الرسمي فتحتاج الى ١٤,٥ مليون ليرة سنوياً. أي انه لا يمكن العيش في لبنان بدخل عائلي يقل عن ١,٢ مليون ليرة شهرياً وبأجر فردي يقل عن ٨٠٠ الف ليرة شهرياً(الدخل يساوي اجراً ونصف).

هذا من ناحية الانفاق، اما من ناحية الدخل فان الدخل الوسطي المحقق لعائلة من خمسة اشخاص يتراوح سنوياً بين ١٢,٥ مليون ليرة في الشمال والبقاع والجنوب، و١٨ مليون ليرة في بيروت وجبل لبنان، ممّا يظهر عجزاً واضحاً في موازناتها. وهذا العجز تسده ١٥% من الأسر بواسطة الريوع، و٣٠% منها بواسطة التحويلات الخارجية، والبقية عن طريق تشغيل اولادها والاستدانة وشد الاحزمة على حساب صحتها ونوعية عيشها، ممّا يعمق عدم الاستقرار الاجتماعي وتالياً عدم استقرار الوطن.

هذا ما آلت اليه السياسة الاقتصادية المتبعة والتي تميزت بتراجع الاستثمار المنتج وزيادة العجز التجاري وفوضى التسعير واخفاق السياسة الضرائبية في تحقيق العدالة الاجتماعية والسياسة المالية والادارية وفي ضبط العجز والهدر فقد حصرت هذه السياسة انفاقها في بنية تحتية هادفة بدلاً من البنية الاساسية التي تعطي الاولوية للافادة القصوى من موارد البلد الطبيعية والبشرية والمالية ووضعها في خدمة النمو والتنمية.

المشكلة الإسكانية

قطعا ،هناك مشكلة سكنية في لبنان ، ويتجلّى التناقض الذي يتّصف به الوضع الإسكاني الحالي من خلال عرض وافر للمساكن يقابله طلب غزير عليها. لكن لا هذا العرض ولا ذاك الطلب يتطابقان أو يتناسبان. فالاموال المجمّدة حالياً في قطاع البناء تقدّر بـ ٧ مليارات دولار ، وذلك في أبنية غير مكتملة تحديداً، أو هي جاهزة، تنتظر من يفاوض ومن يشتري.

أما الفئات الشابة في لبنان ممّن تتراوح أعمارها بين ١٨ و ٣٥ سنة ، فتمثل ١٥% من اللبنانين أي حوالي ٥٠٠ الف نصفهم من الذكور (٢٥٠ الف) ، و٦٥% منهم (١٦٠ الف) عاجزون عن تأمين مسكن في ظل الشروط الحالية لأسواق العرض، ممّا يتطلب بناء ٢٠ الف مسكن سنوياً لهؤلاء ولمدة ثماني سنوات لتغطية الحاجات الملحة الراهنة دون اعتبار الاجيال الشابة الجديدة.

لا بدّ اذاً من تصحيح الخلل القائم في العرض السكني الحالي بتوجيه الاستثمارات الخاصة نحو عروض سكنية اكثر توافقاً مع الحاجات والقدرات المالية للفئات الشابة وبتعميم تجربة الصناديق التعاضدية. فكل الاجهزة الرسمية والمختلطة المعنية بالمسألة السكنية لم تنجح الى الآن بتلبية اكثر من ١٥% من الحاجات. فقد لبّى المصرف المختلط للإسكان ١١٠٠ طلب قرض من أصل ١٤٠٠٠ طلب، ولم تكن نسبة تلبية طلبات القروض من قبل الصندوق المستقل للإسكان أفضل من الأولى، ولم تستطع الدولة ان تبني اكثر من ٣٠٠٠ وحدة سكنية قبل الاحداث.

وفي حركة الطلب على المساكن، نلاحظ تفضيلاً واضحاً للسكن ضمن نطاق بيروت وجبل لبنان ونزوحاً اقتصادياً بنسبة ٢٥% من المسجلين في الارياف نحو بيروت الكبرى، وهي ظاهرة طبيعية في غياب خطط الانماء المتوازن والبنى التحتية المتخصصة في مجالات الصناعة والزراعة والصحة والتعليم المهني القادرة على تحقيق الانماء المناطقي وحث القوى العاملة على السكن والعمل في القرى.

ونلاحظ ايضاً، طغيان سوق التملك على سوق الايجار بنسبة ٨٠% الى ٢٠% فالتقسيط الطويل الاجل يسهّل التملك عندما لا يستهلك اكثر من ثلث الدخل أو ربع الأجر، والتخوف من أي تعديل يطرأ على قانون الايجار الحر، هذا التخوف (وهو في غير محله) يعزّز الاتجاه نحو بيع الشقق، وتفضيل الربح السريع على الربح الايجاري اذا صحّ التعبير،

كما يشجع ايضاً على الاكثار من تشييد الابنية المعدة للبيع، علماً بأن الاقتراض لتمويل عمليات البناء ازداد صعوبة بسبب الازمة التي يشهدها هذا القطاع.

ومساهمة منها في حل مشكلة السكن، ألغت الدولة الصندوق المستقل للإسكان وأنشأت بدلاً عنه المؤسسة العامة للإسكان ووضعتها تحت سلطة وصاية وزارة الاسكان والتعاونيات. وسوف تضع هذه المؤسسة أنظمة إدارية ومالية خاصة بها، وتجري دراسات ومسوحات واحصاءات اسكانية لجميع المناطق اللبنانية، وتبني المساكن مباشرة أو بواسطة الغير، وتشجع الادخار والتسليف للسكن، وتقدم قروضاً متوسطة وطويلة الاجل للهيئات المنتفعة وللمستفيدين عامة لبناء مساكن على عقارات يملكونها أو لشراء مساكن جاهزة أو قيد الانشاء أو لتوسيع مساكنهم الحالية وترميمها.

اما وارداتها فتتشكل من عائدات استثمار الوحدات التجارية بواسطة البيع أو التأجير في المشاريع الاسكانية، ومن نسبة معينة في الموازنة العامة وفي برامج الانماء والاعمار، ومن رسوم إضافية على رخص البناء (٢%)، وعلى ميكانيك السيارات الخاصة (٢٠٠٠ ليرة على كل حصان بخاري) ، وعلى المحروقات (تحدّد لاحقاً). وقد أجيز للحكومة عقد قروض داخلية أو خارجية لتمويل المرحلة الاولى لمشاريع المؤسسة على الا تتجاوز قيمتها ٥٠٠ مليار ليرة. ويحتاج لموافقة مجلس الوزراء كل برنامج يتجاوز عدد وحداته ٥٠ مسكناً، كما يخضع لتصديق هذا الاخير نظام المستخدمين والاجراء ودفاتر الشروط العامة، ولتصديق وزيري الاسكان والمالية الموازنة والميزانيات واستعمال الاحتياطي وطلبات المالكين المتعلقة بزيادة عامل الاستثمار، وقد أعطي الحق للدوائر العقارية بإفراز الابنية قيد الانجاز الى حقوق مختلفة شرط ان يكون هيكل الابنية (الأعمدة والسقوف) قد نفذ (تستطيع المؤسسة ان تبني هياكل أبنية وتبيعها) ، على أن ينجز اصحاب العلاقة الإنشاءات بصورة نهائية وأن يستحصلوا على رخصة الاسكان عن القسم الذي يعود لهم خلال مهلة ٣ سنوات من تاريخ الافراز .

والمؤسسة معفاة من كل الرسوم والضرائب التي تتعلق بنشاطها وتخضع لرقابة ديوان المحاسبة المؤخرة.

ويحق لهذه المؤسسة بناء المساكن للمنتفعين وتشجيع الادخار السكني، لكن، تجنباً لأي حرج مالي يمكن ان تقع فيه نتيجة عدم توافر مصادر التمويل الكافية، لا بدّ من تقديم آلية عمل لحركة تعاضدية واسعة تتماشى مع مهمات هذه المؤسسة.

إن ما يميز صندوق التعاضد عن صندوق الادخار أو عن البرامج الادخارية للسكن الرائجة حالياً في بعض المصارف، هو ان الاول قادر على تغطية كامل ثمن المسكن، بينما يعطي الثاني قرضاً يتم احتسابه على اساس تراكم الادخارات خلال فترة زمنية محددة (٥سنوات مثلاً) وهو لا يغطي في غالب الاحيان كلفة المسكن المطلوب. ويمكن اطلاق عدد من البرامج الاسكانية بواسطة الصناديق التعاضدية تختلف في ما بينها من حيث قيمة الاقساط الشهرية التي يدفعها المنتسب والمرتبطة بمهل التسليم. فكلما قصرت مهلة التسليم، ارتفعت قيمة القسط الشهري. ويمكن توحيد مواصفات الوحدة السكنية التي ستنشأ في المناطق القريبة من المدن الكبيرة(١٢٠ م٢، ٣ غرف نوم، ٢٥٠ دولار كلفة بناء المتر المربع بما فيها سعر الارض) ، وترك حرية تحديد هذه المواصفات لكل مجموعة من المنتفعين تريد الاقامة في قريتها تشجيعاً على البقاء في الريف والتجذّر فيه. اما اذا قبلت هذه المجموعات بمواصفات الوحدة السكنية النموذجية، فتستفيد عندئذ من حسم نسبته ١٥% على أقساطها الشهرية تحقيقاً للغاية عينها.

ويمكن اعتماد تقنية الشبكات المالية لتحديد الاقساط الشهرية لمختلف البرامج الاسكانية. **فالصندوق التعاضدي الاول** يتضمن ٣ برامج تسمح بتملك الشقة النموذجية:

من دون دفعة اولى			
		القسط الشهري (بالدولار)	مدة التقسيط (سنوات)
البرنامج الاول	تسليم بعد ٣ سنوات من تاريخ التوقيع على عقد الانتساب	٤٨٠	٥,٥
البرنامج الثاني	تسليم بعد ٥ سنوات	٣٩٠	٦,٥
البرنامج الثالث	تسليم بعد ٧ سنوات	٣٠٠	٨,٥

التوزع العددي على البرامج الثلاثة يجب ان يكون متساوياً تقريباً .

والصندوق التعاضدي الثاني يحوي ايضاً ٣ برامج للشقة النموذجية:

من دون دفعة اولى			
		القسط الشهري (بالدولار)	مدة التقسيط (سنوات)
البرنامج الاول	تسليم بعد ٤ سنوات	٣٧٥	٧
البرنامج الثاني	تسليم بعد ٦ سنوات	٢٥٠	١٠
البرنامج الثالث	تسليم بعد ٩ سنوات	١٥٠	١٠
		على ٥ سنوات ومن ثم ٣٧٥ د.أ. على ٥ سنوات	

التوزع العددي متساوي.

الصندوق التعاضدي الثالث

من دون دفعة اولى			
		القسط الشهري (بالدولار)	مدة التقسيط (سنوات)
البرنامج الاول	تسليم بعد ٤ سنوات	٤٨٠	٥,٥
البرنامج الثاني	تسليم بعد ٦ سنوات	٣٩٠	٦,٥

التوزع العددي متساوي.

الصندوق التعاضدي الرابع: لكل الذين يريدون تأمين مساكن لأولادهم منذ الآن.

		القسط الشهري (بالدولار)	مدة التقسيط (سنوات)
برنامج واحد	مهلة التسليم ١٢ سنة	١٠٠ دولار شهرياً على ٨ سنوات و٤٢٥ دولار على ٤ سنوات	١٢ سنة

وترتبط قيمة الاقساط الشهرية بمؤشر غلاء مواد البناء وليس بنسب التضخم. وتتوزع كلفة الـ ٢٥٠ د.أ. بأسعار اليوم على النحو التالي:

٥٠ $ للأرض(انعكاس ثمن الارض على كل متر مربع بناء)

٢٠ $ للدراسات والادارة والاشراف وتحضير الارض

١٨٠$ للتنفيذ

ويتم التسليم عملياً بسعر الكلفة الاجمالية للمسكن

إن ما يميز هذا المشروع هي مرونته الكبيرة، فعلى ضوء دراسات السوق يمكن فتح صناديق جديدة مع برامج جديدة لمساحات سكنية متعددة ذات مواصفات مختلفة لتغطية حاجات كل الفئات الاجتماعية ذات المداخيل المحدودة خاصة وان هذا المشروع يقوم على التمويل الذاتي وتحدد الاقساط دائماً بواسطة تقنية الشبكات المالية.

في هذه الحال، يصير التفكير الجدي بتحرير السوق الاسكانية، أي الايجارات القديمة في لبنان مبرراً، فهناك ٢٥٠ الف وحدة سكنية وتجارية مؤجرة حسب القوانين الاستثنائية ويتطلب تحرير عقود ايجاراتها فترة زمنية، ٥ سنوات مثلاً، لدراسة سوق السكن في لبنان والحاجات الحقيقة من مساحات ومواصفات مختلفة ووضع الدراسات ومباشرة التنفيذ بواسطة مؤسسة الاسكان والصناديق التعاضدية، عندما يصبح المستأجرون القدامى قادرين على تملك أو استئجار شقة أو محل تجاري في سوق اسكانية حرة.

ومن حسنات استعادة السوق الاسكانية وحدتها، انه يصبح بامكانها عندئذ تحسين وضع ومظهر الابنية القديمة، الأمر الذي يعزز جمالية الاحياء والمدن.

إشكالية التنمية في المناطق

إن من أهم الاهداف الاقتصادية والاجتماعية لمناطق العودة بالنسبة الى المهجرين هو اعادة بناء الثقة وتقويتها، وضمان الاستقرار الطويل المدى. والثقة والاستقرار لا يتحققان الا من خلال انفاق انمائي ونسب متواصلة من الاستثمار والنمو وظروف عمل جديدة واستعادة الحقوق الفردية كاملة.

إن الانماء المناطقي، خاصة داخل تلك المناطق التي شهدت دماراً شاملاً، هو اساسي لتحقيق الثوابت الحقيقية للنهوض وتعزيز الدخل الفردي، ورأب الصدع بين الاختلالات الحاصلة في البنى التحتية والدخل والثروة بين المناطق. لأن مثل هذه الاسباب قد تؤسس لاختلالات جديدة يمكن ان تهدد الثقة والاستقرار المنشودين.

والانماء يجب ان يكون افقياً في هذه المناطق وفي هذه الحال يصبح الانفاق العام والاستثمار في مشاريع صغيرة ومتوسطة مطلوبين للوصول الى الحاجات الحيوية للسكان.

ومن اهم شروط الانماء المناطقي، تأمين البنى التحتية العامة والبنى التحتية المتخصصة ووضع مخطط توجيهي عام وآلية مرنة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والنجاح في إرساء تعاضد اجتماعي وتفاعل مثمر وبناء بين أبناء المجتمع الواحد والمنطقة الواحدة.

فالبنى التحتية العامة من طرق وأرصفة وكهرباء وهاتف ومياه وشبكات صرف، لم تعمّم بعد على كامل القرى والبلدات، فهي إن وجدت في قسم منها، فلا تزال غائبة في القسم الآخر.

اما البنى التحتية المتخصصة، كتحضير منطقة صناعية وتأهيلها، وتفعيل أنظمة الري وطرق استثمار المياه، وانشاء المدارس المهنية أو المستوصفات والمستشفيات الحكومية، فيجب ان تدخل في خطط الوزارات وفي برنامج الامم المتحدة لدعم وزارة المهجرين لأن من شأن هذه التدخلات التنموية المتكاملة الحث على العودة، شرط الا يتم اختزالها عبر إعادة تأهيل مستوصف من هنا ومدرسة من هناك دون إحاطة شاملة بمسألة التنمية.

اما المخطط التوجيهي العام، فتزيد فائدته مع وجود امكانية إعادة بناء شاملة لقرى عديدة على أسس هندسية وتصميمية جديدة تحافظ على جمالية البيئة الطبيعية وعلى الاماكن الاثرية والسياحية وعلى الاراضي الخصبة والمروية، الأمر الذي يسمح تالياً بالاستفادة

القصوى من الثروة الطبيعية لهذه البلدات. ان التغاضي عن وضع مثل هذا المخطط أو اهماله يمكن ان يؤدي إلى تفاقم الأمور كما حصل في منطقة السمقانية حيث نمت الابنية عشوائياً وأثرت سلباً على المحيط. ان ما تمّ اقراره من تنظيم للابنية الموجودة على جوانب الطرقات الرئيسية يجب إكماله بواسطة هذا المخطط التوجيهي العام.

إن العودة إلى الجذور في هذه المناطق تستدعي جهداً رسمياً في الانفاق على البنى التحتية العامة والمتخصصة وتوسيع رقعتها، كما تستدعي عملاً اجتماعياً جامعاً وموحداً يتجسد بآلية مرنة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة فتسهل العودة وتصفو الاذهان وتستقر النفوس وينكب الجميع على مزاولة نشاطات جديدة من شأنها ان تعيد الحياة والحركة الى كل القرى والبلدات.

ان الاقتصاد كثيراً ما يسمى "بعلم الكآبة" لانه يتناول مشكلات الشعوب. الفقر أو الدخل المتدني يعني استثماراً ونمواً متدنيين وتنمية بشرية ضعيفة. لكن وجه هذا الاقتصاد يتبدل عندما يعتمد استراتيجية اعادة التكييف عبر تمويل مشاريع تنمية اقتصادية تساعد على نهضة الدول والمناطق. فالبنك الدولي الذي كان يركز في السابق على تمويل المشاريع الصناعية الضخمة بدأ بالاهتمام بالقطاع الاجتماعي، وقد دخل العالم مرحلة جديدة في مسيرة التنمية؛ لقد أثبتت اقتصاديات منطقة شرق آسيا ان الازدهار يمكن ان يتحقق بواسطة تنمية المهارات البشرية والانتاج والتصدير.

ومن ركائز الانماء المناطقي والتنمية الريفية تطبيق اللامركزية الادارية الكفيلة بتحويل مجالس الاقضية واتحادات البلديات الى أقطاب تنموية.

فلا بدّ اذاً من :

- توسيع الصلاحيات التي يتولاها ممثلو الادارة المركزية في المناطق بحيث يمكنهم اتخاذ القرارات التنموية دون الرجوع الى رؤسائهم في الادارة المركزية.

- تشكيل مجالس الاقضية من خلال تطبيق اللاحصرية الادارية واعطاء هذه المجالس سلطات واسعة في وضع خطة انمائية ضمن مخطط انمائي متوازن على مستوى الوطن.

- ادخال تعديلات على قانون البلديات هدفها انماء الحياة المحلية وتكريس فعالية اللامركزية الادارية، عن طريق اعطاء المجالس البلدية صلاحيات واسعة في التقرير والتنفيذ، والتشجيع على تأسيس اتحادات للبلديات قادرة على تنفيذ خدمات محورية.

- إعادة تكوين العناصر البشرية في الاجهزة البلدية وتأهيلها بما يتناسب مع الدور الانمائي الجديد المرجو منها.

- تخفيف الرقابة الادارية على قرارات المجالس البلدية واعتبارها نافذة الا حيث ينص المشترع على اخضاعها للموافقة، وتوسيع مضمون القرارات غير الخاضعة للتصديق وممارسة رقابة مؤخرة على تنفيذ المشاريع لا على مضمون القرارات.

- تعزيز موارد البلديات وتسوية أمورها المالية مع وزارة المالية.

وبما ان هدف تنمية القطاعين الزراعي والزراعي- الصناعي في مناطق العودة يتحقق عبر إعادة تأهيل البنى التحتية الانتاجية وتوفير فرص عمل لسكان تلك المناطق ومساعدتهم على تكوين مؤسساتهم الانتاجية الصغيرة أو المتوسطة بتأمين التمويل اللازم لها، سأقترح آلية مرنة لهذا التمويل: "مصرف العودة" .

مصرف العودة

حيثيات هذا المشروع

لأن الاستثمار المنتج في لبنان يفتقر الى القروض المناسبة لتطوره ولأن المصارف المتخصصة قد فشلت كلها في مهماتها القاضية بتأمين القروض الآجلة واللازمة لكافة قطاعات الانتاج، ولأن مجرد الايداع في مصرف تجاري لا يخول صاحبه الحصول على قرض من المصرف المذكور، وبما ان القطاع الانتاجي يعاني من مشاكل تقنية وتمويلية حادة، وجب انشاء هذا المصرف.

طبيعة هذا المشروع

هو مصرف تعاضدي متخصص في تمويل المشاريع الزراعية والصناعية والحرفية والسياحية والاسكانية الصغيرة والمتوسطة، لا يقدم قروضاً الا للمنتسبين اليه.

نظامه الداخلي يسمح له بالقيام لحسابه وعلى مسؤوليته بجميع عمليات التسليف التي تدخل ضمن موضوعه ومن اجل ذلك فإنه يقوم بجميع العمليات المصرفية بما فيها تقبل الودائع واعطاء القروض والسلف.

هو شركة مساهمة رأس مالها مثلاً ٥ مليارات ليرة لبنانية مكوّنة من مئة الف سهم، قيمة السهم الواحد ٥٠ الف ليرة. ولا يمكن للمساهم ان يتملك بصورة مباشرة أو غير مباشرة اكثر من ١% من رأس المال، ويعفى من الضريبة على توزيع الارباح.

تكون الاسهم اسمية. ويعطي كل سهم صاحبه حقاً في موجودات المصرف الصافية وفي الارباح، والمشاركة في ادارة المصرف والرقابة عليه عن طريق التصويت في الجمعيات العمومية ولا يلتزم المساهمون الا في حدود القيمة الاسمية لكل سهم ولا يمكن مطالبتهم بأية مبالغ اخرى.

ولا يمكن لأي منتفع ان يستفيد من تقديمات المصرف (قروض أم دعم تقني) اذا لم يودع فيه على الاقل ١٠٠ الف ليرة شهرياً، وذلك بعد مضي سنة على الاقل على انتسابه.

تحدد نسبة الفائدة على الودائع بنصف النسبة المطبقة في السوق النقدية، كما تطبق نسب الفوائد على القروض بنصف النسبة للفائدة الفضلى المحددة من قبل جمعية المصارف.

تجمع الودائع في صناديق محلية تنشأ في البلدات والقرى وترسل الى المركز الرئيسي لإدارة الاموال. وللمودع الحق بأن يسحب لغاية ٣٠% من قيمة ودائعه، والا فقد حقه في الاستفادة من القروض، ولا يجوز ان يتعدى تمويل المصرف لمشروع واحد ١% من امواله الخاصة، (٥٠ مليون ليرة) ، سواء كان ذلك عن طريق المساهمة أو الاقراض أو تقديم الكفالات.

ويقدر المصرف حاجات المنتسبين للقروض على اساس المشاريع المقدمة ودراسات الجدوى. كما يقدم مساعدات تقنية لاصحاب المشاريع الصغيرة بواسطة خبراء ومرشدين ويعطي قروضاً لقاء ضمانات وفقاً للأسس التي سيضعها مخطط العمل.

عمليات المصرف

- يتلقى المصرف ودائع تحت الطلب وودائع لأجل.

- يصدر سندات دين داخلية وخارجية بكافة العملات لتعزيز موارده الطويلة الأجل.

- يوظف الفوائض في الاسواق النقدية والمالية.

- يعطي قروضاً تشغيلية قصيرة الأجل وقروضاً تجهيزية لآجال أطول ٢-٥ سنوات (تصنيع الانتاج الزراعي، معدات زراعية وصناعية) ويسلف الجمعيات التعاونية.

– يتلقى مساعدات من الحكومات ومن المنظمات الدولية. ويضع الدراسات والابحاث اللازمة لحل مشاكل الزراعة وبعض الصناعات ويؤمن التوجيه والتدريب.

لا بد من قانون لإنشاء هذا المصرف التعاضدي الذي يجب ان يعفى من الضريبة على الارباح لفترة ١٠ سنوات.

ومن المهم ان تكتتب الدولة بـ ١٠% من رأس المال كي تستطيع تقديم قروض ميسرة للمصرف وتكفل سندات الدين الصادرة عنه فيصبح عندئذ باستطاعة المصرف المركزي مده بأموال طويلة الأجل وبفوائد مخفّضة. ويخضع المصرف لرقابة مصرف لبنان لكنه لا يخضع للسياسة النقدية.

موارد المصرف

تشمل الموارد المخصصة لعمليات المصرف الى جانب رأسماله:

الارباح غير الموزعة. والقروض التي تمنحه اياها الدولة.

حصيلة السندات التي يصدرها المصرف وما يعقده من سلفات وقروض في الاسواق المالية بكفالة الدولة أو بغير كفالتها. والودائع التي يتلقاها.

السلفات وتسهيلات الحسم وإعادة الحسم التي يمنحها المصرف المركزي.

كما يمكن ان تودع الدولة في هذا المصرف قسماً من اموال النزاعات القضائية والكفالات العامة وودائع الحراسة القضائية وودائع مؤسسة ضمان الودائع ومؤسسة الضمان الاجتماعي.

ويشكل هذا المصرف إحدى أهم وسائل التنمية في مناطق العودة، لأنه يسهل إطلاق مشاريع انتاجية صغيرة ومتوسطة وايجاد فرص عمل جديدة للشباب والنساء.

الوضع التربوي في لبنان
ومعالم السياسة التربوية فيه

بحث من إعداد
الدكتور عدنان الأمين

المحتويات

مقدمة

القسم الأول: تشخيص الوضع التربوي

أولا: الفرص الدراسية
١. الالتحاق المدرسي
٢. التأخر الدراسي
٣. التسرب المدرسي
٤. مدة الحياة الدراسية
٥. الأمية

ثانيا: المشاركة السكانية في النظام التعليمي
١. الفروق الجغرافية-الإلتحاق المدرسي
٢. الفروق الجغرافية-الأمية
٣. الفروق بين الجنسين-الإلتحاق المدرسي
٤. الفروق بين الجنسين-الأمية

ثالثا: المشاركة الإجتماعية (المستوى الإقتصادي وحجم الأسرة)

رابعا: المفاعيل الإجتماعية للتعليم
١. التعليم والزواج والأسرة
٢. التعليم والصحة الإنجابية
٣. التعليم والعمل

القسم الثاني: معالم السياسة التربوية

أولا: زيادة الفرص الدراسية

ثانيا: محو الأمية

ثالثا: تحسين نوعية التعليم

رابعا: تنويع التعليم والخيارات

خامسا: تطوير الإدارة التربوية

ملحق: الجداول

مقدمة

يحلل هذا التقرير النتائج التي توصل إليها مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن الذي أجرته وزارة الشؤون الإجتماعية (١٩٩٦)، والمتعلقة بالقطاع التربوي. وهذا المسح هو أول مسح من نوعه في لبنان يوفر معطيات سكانية عامة وتربوية بصورة خاصة، منذ دراسة القوى العاملة في لبنان عام ١٩٧٩ التي أجرتها وزارة التصميم.

ومن أجل إجراء هذا التحليل تمت معالجة المعلومات الخام (حسب الإستمارة) التي جمعها المسح. وجرى إختيار مجموعة من المبينات المعروفة عالميا، والتي تسمح بالمقارنة مع بلدان أخرى، وتقدير حال تكوين الرأسمال البشري في لبنان. كما جرى تصميم معالجات تسمح بالإهتداء إلى الفروق القائمة بين السكان في الفرص الدراسية، ولا سيما ما يتعلق منها بالمنطقة الجغرافية (المحافظة والقضاء) والجنس والمستوى الإقتصادي وأحوال الأسر، من أجل تحديد المساحات الإجتماعية والجزر السكانية التي تنخفض فيها الفرص الدراسية، أو تبدو فيها الخلفيات التربوية للسكان ذات أثر سلبي على الرأسمال البشري عموما، وعلى تعليم الأبناء خصوصا، أو تظهر ضعفا في الأداء المدرسي.

وإستنادا إلى التحليل المذكور ونتائجه يستخرج التقرير مجموعة من الملاحظات المتعلقة بالسياسات التربوية القائمة (القسم الأول)، ومجموعة من التوجهات المتعلقة بالسياسات التربوية المستقبلية المناسبة (القسم الثاني)، إن لتحسين تمكين الأفراد تربويا، أو لزيادة الرأسمال البشري الوطني عموما. لا سيما أن التعليم يشكل، حسب ما صار متفقا عليه عالميا، واحدا من المؤشرات الأساسية للتنمية المستدامة، والعامل الرئيسي في تحسين نوعية حياة الأفراد في مختلف الوجوه (الصحية والمهنية والسياسية، الخ)، وفي تحسين قدرات المجتمع على المشاركة والمنافسة عالميا.

وقد أرفق بالتقرير عدد من الجداول الأساسية (٦٤ جدولا) تغطي سائر الجوانب المطروحة فيه وتقدم قاعدة معلومات هي الأولى من نوعها، على المستوى الوطني، من حيث المبينات التربوية والفئات السكانية التي تغطيها.

القسم الأول
تشخيص الوضع التربوي

أولا: الفرص الدراسية

١. الالتحاق المدرسي

يشهد لبنان إرتفاعا ملحوظاً في معدلات الالتحاق المدرسي، لا سيما في المرحلة الإبتدائية، حيث تصل النسبة إلى ٩٦% في الالتحاق الإجمالي (نسبة المسجلين في المدارس إلى من هم في عمر الدراسة الإبتدائية) وإلى ٩٧% في المعدل الخام (نسبة المسجلين في المرحلة الإبتدائية إلى من هم في عمر الدراسة الإبتدائية). وإذا صعدنا إلى أعلى السلم الدراسي نجد أن معدلات الالتحاق بالتعليم العالي عالية نسبيا أيضا، حيث يبلغ عدد الطلاب لكل ١٠٠ ألف نسمة ٢٨٥١ وهذا العدد يتجاوز ما تشهده كل من الدول العربية منفردة، ويكاد يساوي ضعفي عدد الطلاب لكل ١٠٠ ألف نسمة للدول العربية مجتمعة (أنظر جدول رقم ١).

لكن يمكن تسجيل ثلاث ملاحظات:

أ. أن معدل الالتحاق الصافي (نسبة من هم في عمر الدراسة الخاص بمرحلة ما إلى من هم في هذا العمر من السكان) منخفض نسبيا، بما في ذلك في المرحلة الإبتدائية (٨٢,٧%)، والفرق بين هذا المعدل والمعدلين السابقين يعزى للتأخر الدراسي. وهذه الظاهرة سنعود إليها لاحقا.

ب. أن معدلات الالتحاق المدرسي منخفضة في التعليم ما قبل المدرسي (٧٠,٨% وما دون) مما يعني أن هذا التعليم ما زال ضيقا في لبنان.

ج. أن معدلات الالتحاق المدرسي منخفضة نسبيا في التعلم الثانوي (٦١% للخام و ٣٥% للصافي). وهذا يعني أن هناك تسربا ملحوظا بعد المرحلة المتوسطة، وهذه ظاهرة أخرى سوف نعود إليها.

د. أن معدلات الالتحاق بالتعليم العالي، عن طريق مبين عدد الطلاب لكل ١٠٠ ألف نسمة، تشير إلى أن لبنان ما زال دون الدول المتقدمة، حيث العدد يتراوح بين ٣,٥ آلاف في فرنسا و ٤ آلاف في كوريا و ٥,٥ آلاف في الولايات المتحدة الأميركية.

٢. التأخر الدراسي

يمكن إعتبار معدلات التأخر الدراسي (زيادة عمر التلاميذ عن العمر المقرر للصف الذي يلتحقون به أو للمرحلة) هو أفضل مما كان عليه سابقا، إذ تبلغ ١٤% في المرحلة الإبتدائية، و ١٧% في المرحلة المتوسطة، و ١٦% في المرحلة الثانوية، في مسح المعطيات، بينما كانت النسب ٦٥% و ٨٠% و ٦٩% في المراحل الإبتدائية والمتوسطة والثانوية تباعاً عام ١٩٧٢/١٩٧٣[1]. والفرق كبير بين ما كان عليه الحال في السبعينات والحال اليوم، ولو أن طريقة القياس مختلفة في مسح المعطيات عن دراسة السبعينات.

بالرغم من ذلك تسمح المعطيات الحالية (أنظر جدول ٣١) بإبداء الملاحظات التالية:

أ. أن معدلات التأخر الدراسي في لبنان ما زالت عالية نسبيا.

ب. أن تراجع معدل التأخر في المرحلة الثانوية لا يدل على التحسن، لأن التأخر في المرحلة المتوسطة يفضي عموما إلى الترك المدرسي، بصورة تستقبل فيها المرحلة الثانوية جمهورا "مصطفى" جرى إستبعاد نسبة من المتأخرين فيه.

ج. أن التأخر الدراسي، يعبر عن حال نوعية التعليم، من جهة، ويؤدي إلى الترك المدرسي المبكر من جهة ثانية.

٣. التسرب المدرسي

يفترض قياس المتابعة الدراسية والتسرب وجود بعد زمني للمعلومات (سنوات متتالية). ومسح المعطيات أجري على السكان في زمن معين (١٩٩٦)، لذلك لا يمكن القول أننا لا نعرف شيئا عن المتابعة الدراسية والتسرب المدرسي الحقيقيين، أي ليس لدينا جواب عن سؤال "كم يبقى في المدرسة من مئة تلميذ أو ألف بعد ٥ سنوات (سني المدرسة الإبتدائية) أو ٩ سنوات (نهاية المرحلة المتوسطة) أو ١٢ سنة (نهاية المرحلة الثانوية)؟" فهذا السؤال تحتاج الإجابة عنه متابعة فعلية لفوج من التلاميذ خلال ٥ أو ٩ أو ١٢ سنة. ما

[1] أنطون، جوزف وخليل أبو رجيلي: عائدات النظام التربوي في لبنان للسنة الدراسية ١٩٧٢-١٩٧٣، بيروت، المركز التربوي للبحوث والإنماء، لات، ص ١٠٠-١٠٢.

يوفره لنا مسح المعطيات، ويفيدنا في تكوين صورة ذات علاقة بالتسرب، هو مقارنة عدد غير الملتحقين بالمدرسة بحسب العمر.

تسمح لنا مقارنة غير الملتحقين (أنظر جدول ٣٤) بالإستنتاج أن نسبة التسرب في الأعمار الموازية للمرحلة الإبتدائية منخفضة إجمالا: ٢,٤% ممن هم في عمر ٦ يتركون المدرسة، و ٠,٨% ممن هم في عمر ٧، الخ، بحيث تتراكم نسبة التاركين ما بين سن ٦ وسن ١١ المقابلة للمرحلة الإبتدائية في الهيكلية القديمة إلى ٦,٥% و تصل إلى ٨,٢% بحسب الهيكلية الجديدة (حتى عمر ١٢).

لكن بعد سن ١٢ تتغير نسب التسرب إرتفاعا إلى ٤,٣% و ٥,٨% في الأعمار ١٤ و ١٥ سنة، وبذلك ترتفع نسبة المتسربين التراكمية إلى خُمس الأطفال في نهاية المرحلة المتوسطة، أو ما يسمى بالتعليم الأساسي اليوم. ثم تكر سبحة الترك بقوة في الأعمار الموازية للمرحلة الثانوية، فتبلغ حوالي ١٠% سنويا، بحيث ترتفع النسبة التراكمية حتى عمر ١٨ سنة إلى ٥٣%. وبالتالي فإنه مقابل كل طالبين إثنين مسجلين في المدرسة، في عمر ٦ أو ٧ سنوات، هناك طالب واحد يترك المدرسة في نهاية المرحلة الثانوية، وإذا صعدنا نحو الجامعة فإنه يمكن القول أنه من كل ثلاثة طلاب من عمر ٦/٧ مسجلين في المدرسة هناك طالب واحد يلتحق بالجامعة.

وهذه الإشارات تبقى أدق مما يمكن التوصل إليه عند المقارنة بين التاركين إستنادا إلى الصفوف لأن المسجلين في الأول ابتدائي والثاني ابتدائي وكذلك المسجلين في نهاية الجامعة، يشتملون على عدد من المتأخرين مما يوحي بوجود نسب تسرب أقل (أنظر جدول ٣٧).

٤. مدة الحياة الدراسية

لتقدير مدة الحياة الدراسية في كل مرحلة نكتفي باحتساب المتوسط الحسابي لأعمار الطلبة المسجلين في نهاية كل مرحلة. وهذا الحساب يسمح لنا بالوصول إلى الأرقام التالية: ١١,٣٥ سنة في نهاية المرحلة الإبتدائية، و١٥,٤٦ سنة في نهاية المرحلة المتوسطة و ١٨,٩٨ سنة في نهاية المرحلة الثانوية و ٢٠,٥ سنة في السنة الأولى الجامعية. أي أن طالب المرحلة الإبتدائية الواصل إلى نهايتها يقضي خمس سنوات وثلث سنة فيها، والطالب الواصل إلى نهاية المرحلة المتوسطة يقضي ٤ سنوات ونصف سنة تقريبا فيها، وطالب المرحلة الثانوية يقضي ١٣ سنة في المدرسة ليصل إلى نهايتها، بدلا من ١٢ سنة (العمر المقرر) فيكون قد قضى سنة إضافية، أما الذي يرتاد السنة الأولى الجامعية فهو يقضي ١٤

سنة ونصف سنة في المدرسة كمعدل عام. وفي هذه الحالات جميعا لا تعتبر الحياة الدراسية المتوسطة زائدة بصورة حادة عن مدة الحياة الدراسية المقررة (أنظر جدول ٤٠).

٥. الأمية

تبلغ النسبة الإجمالية للأمية في لبنان ١٣,٦% لمن هم في عمر ١٠ سنوات وما فوق. وهذا يشير إلى تقدم كبير بالمقارنة مع معدلات الأمية التي عرفها لبنان في بداية السبعينات (٣١% حسب دراسة القوى العاملة عام ١٩٧١). علما أن نسبة الأمية تبلغ ٣,٥% فقط في الفئة العمرية ١٠-٢٤ سنة، و ٨,٢% في الفئة العمرية ٢٥-٤٤.

من هذه الناحية يعتبر لبنان في رأس الدول العربية في معدل الألفبائية، يليه الأردن والبحرين. أما بالمقارنة مع الدول العربية مجتمعة فإن نسبة الأمية فيها تزيد عنه ثلاثة أضعاف ونيف (إذ تبلغ فيها ٤٣%).

بالرغم من ذلك تُسجل ثلاث ملاحظات (أنظر جدول ٤٣):

أ. أن نسبة الأمية تقفز إلى ٣٤% في الفئة العمرية ٤٥ سنة وأكثر. وهذه النسبة تمثل إرث إنخفاض الفرص الدراسية التي كانت متاحة في فترة ما قبل الستينات.

ب. أنه إذا جمعنا الذين "يعرفون القراءة والكتابة" مع الأميين ترتفع نسبة هؤلاء معا إلى ٢٣,٤%. وهي نسبة عالية إذا نظرنا إلى الموضوع من زاوية الرأسمال البشري الوطني، وإذا إعتبرنا أن من يعرفون القراءة والكتابة هم عمليا أشباه أميين.

ج. أن الأميين والذين يعرفون القراءة والكتابة، يبلغون معا نسبة عالية جدا في الفئة العمرية ٤٥+ : ٥٢,٧%، أي أكثر من نصف السكان الذين يشكلون آباء وأمهات الشباب اللبناني وأجداد أطفاله اليوم.

ثانيا: المشاركة السكانية في النظام التعليمي

١ .الفروق الجغرافية - الإلتحاق المدرسي

أ. الفروق بين المحافظات

بصورة عامة يمكن القول إن محافظتي بيروت وجبل لبنان توفّران فرصاً دراسية تزيد عن تلك التي توفرها محافظتا الشمال والبقاع، فيما محافظتا الجنوب والنبطية تعتبران الأقرب إلى المعدلات الوطنية، بالنسبة لأنواع المعدلات الثلاثة، الإجمالي والخام والصافي، وبالنسبة للمراحل الثلاث، الإبتدائي والمتوسط والثانوي (أنظر الجداول ٤، ٧، ١٠، ١٣، ١٦).

فمعدلات الإلتحاق في محافظة الشمال هي أدنى من المعدلات الوطنية في جميع المراحل، وفي أنواع المعدلات الثلاثة، وتبلغ الفرص أدناها فيها في المرحلتين المتوسطة والثانوية، حيث يصبح الفرق ١١-١٢ نقطة مئوية في المعدل الإجمالي (أي أن هناك ١١ إلى ١٢% أقل من الأولاد الذي يلتحقون بالمدارس في هذه المحافظة بالمقارنة مع سائر لبنان)، ويبلغ الفرق ١٦ نقطة في المعدل الخام، و١١-١٣ نقطة في المعدّل الصافي. وبالمقابل فإن معدلات بيروت تزيد في جميع المبينات تقريبا عن المعدلات الوطنية، وتتراوح الزيادة بين ٥ و ١٤ نقطة مئوية في الإلتحاق الإجمالي، و ما بين ١٢ و ١٩ نقطة في الإلتحاق الخام، وما بين١١ و ١٤ نقطة في الإلتحاق الصافي. وإذا إحتسبنا التباعد بين هاتين المحافظتين فإنه يصل إلى ما بين ٢٥ و ٣٥ نقطة مئوية.

هكذا تكون محافظة الشمال الأقل حظا في الفرص الدراسية في لبنان، تليها محافظة البقاع، ثم محافظتا الجنوب -النبطية، فمحافظة جبل لبنان فمحافظة بيروت، الأعلى حظاً.

ب. الفروق بين الأقضية

الفروق بين الأقضية شديدة، لا سيما في المرحلة الثانوية (أنظر الجداول من ١٩ إلى ٣٠).

في المرحلة الإبتدائية تتراوح الفروق عن المعدلات الوطنية ما بين ثلاث وأربع نقاط مئوية زائدة في المتن (جبل لبنان) أو البترون (الشمال)، وما بين ٥ وسبع نقاط ناقصة عن المعدل العام في أقضية عكار (الشمال) والهرمل (البقاع). ومعظم الأقضية الأخرى قريبة من المعدلات الوطنية، إن بالنسبة للإلتحاق الإجمالي (٩٦%) أو بالنسبة للإلتحاق الصافي (٨٣%).

في المرحلة المتوسطة تزداد الهوة بين الأقضية. ففي حين تشهد جميع أقضية جبل لبنان معدلات التحاق زائدة، تبلغ أقصاها في كسروان ثم جبيل والمتن، فإن أقضية الشمال مشتتة جدا: في المنية وعكار تهبط المعدلات أكثر من ٢٠ نقطة مئوية عن المعدل الوطني، وفي طرابلس أكثر من عشر نقاط، وترتفع المعدلات بالمقابل في الكورة والبترون أكثر من عشر نقاط فوق المعدل الوطني. أما في محافظة البقاع فإن أفضل الأقضية تقع دون أقضية جبل لبنان في معدلاتها (زحلة، البقاع الغربي، وراشيا)، وتهبط المعدلات قليلا في بعلبك، ثم تهبط بشدة في الهرمل. محافظتا الجنوب والنبطية أقرب إلى الوسط، وما يشذ من أقضيتها إنما يتجه صعودا، وهو قضاء جزين الذي تقترب معدلاته من معدلات جبل لبنان.

المرحلة الثانوية لا تختلف عن المرحلة المتوسطة إلا في أمرين: الأول، أن عددا أكبر من الأقضية يصبح دون الوسط الوطني (١٢ قضاء مقابل ٦ في المرحلة المتوسط)، والثاني أن التشتت يصبح أقوى بين الأقضية ذات المعدلات الأدنى (عكار والمنية والهرمل) وذات المعدلات الأعلى (كسروان والكورة والبترون)، بحيث يصبح التباعد بين عكار وكسروان ٥٠ نقطة مئوية في المرحلة الثانوية فيما كان ٢٥ نقطة مئوية في المرحلة المتوسطة.

واستنادا إلى هذه المراجعة يمكن حصر الأقضية التي تحتاج إلى تدابير عاجلة وإستراتيجية لرفع معدلات الإلتحاق المدرسي فيها، ولا سيما في المرحلتين المتوسطة، والثانوية، على النحو التالي:

الأقضية ذات الفرص المتدنية جدا: عكار والمنية والهرمل

الأقضية ذات الفرص المتدنية: طرابلس، بنت جبيل، بعلبك، صور

الأقضية ذات الفرص المتدنية جزئيا: راشيا، حاصبيا، صيدا، زحلة، النبطية.

٢. الفروق الجغرافية- الأمية

يختلف وضع الأمية في حجمه ودلالاته وإجراءاته عن وضع الإلتحاق المدرسي، وهو يعبر عن إرث يعود إلى عقود ماضية كانت معدلات الإلتحاق المدرسي فيها أدنى مما هي اليوم. علما أن الأمية تلقي بظلها على الإلتحاق وعلى الأداء المدرسي على السواء.

أ. الفروق بين المحافظات

مرة أخرى نجد محافظة الشمال في وضع مختلف عن غيرها، حيث تبلغ نسبة الأمية ٢٠% (مقابل ١٣,٦% للمعدل الوطني). ومرة أخرى نجد محافظة الجنوب أقرب إلى المعدل الوطني (١٤%)، ومحافظتي بيروت وجبل لبنان أفضل من المعدل الوطني (٩ و١٠% تباعا) بينما محافظتا البقاع والنبطية أدنى من المعدل الوطني (١٦% و ١٨% تباعا). (أنظر جدول ٤٤)

ب. الفروق بين الأقضية

بينما كان عدد الأقضية التي تشهد معدلات إلتحاق مدرسي أعلى من المعدل الوطني ١٨ قضاء بالنسبة للمرحلة المتوسطة، و١٢ قضاء بالنسبة للمرحلة الثانوية، فإن عدد الأقضية التي تشهد معدلات للأمية أفضل من المعدل الوطني هو ٦ فقط. وأدنى نسب الأمية هي في قضاءي عاليه وكسروان (٨% في كل منهما)، علما أن المعدل الوطني هو ١٣,٦% (أنظر جدول ٤٥).

أما الأقضية ذات معدلات الأمية الأعلى فبعضها يشهد معدلات إلتحاق مدرسي متوسطة أو عالية (بشري، البترون)، وبعضها يشهد معدلات التحاق متدنية أو متدنية جزئيا (البقاع الغربي، بعلبك، صور، حاصبيا) وفي الحالتين ترتفع نسبة الأمية إلى ما بين ١٦ و١٨%. أما الأقضية التي تشهد معدلات أمية كبيرة أو كبيرة جدا، فهي بنت جبيل والهرمل (١٩ و ٢٣% تباعا) والمنية وعكار (٢٥% و ٣٠% تباعا). ثمة قضاء خامس يشهد معدلات أمية عالية أيضا لكن وضعه غريب بعض الشيء، هو قضاء مرجعيون. فهذا القضاء تزيد فيه نسبة الإلتحاق المدرسي عن المعدل الوطني ٣ إلى ٤ نقاط مئوية في المرحلتين المتوسطة والثانوية، لكن نسبة الأمية تصل فيه إلى ٢٤%. ولا نستطيع أن نفسّر هذا التناقض إلا بالوزن الثقيل فيه للفئة العمرية ٤٥+ بسبب هجرة الشباب من هذه المنطقة التي تقع تحت الإحتلال الإسرائيلي. وربما هذه الوضعية نفسها تفسر حال قضاء بنت جبيل الذي يشهد كما ذكرنا أعلاه نسبة أمية عالية (٢٠%).

٣. الفروق بين الجنسين–الإلتحاق المدرسي

أ. الفروق على المستوى الوطني

تعتبر حظوظ الإناث مساوية لحظوظ الذكور في الإلتحاق المدرسي، في مختلف مراحل التعليم. وإذا كانت هناك من فروق طفيفة فهي لمصلحة الإناث في المرحلة ما قبل الإبتدائية، وفي المرحلة المتوسطة، وفي المرحلة الثانوية. وفي هذه المرحلة الأخيرة تزيد نسبة الإناث ٧ نقاط مئوية عن نسبة الذكور. وتظهر المعطيات كأن الذكور الذين يلتحقون بالمرحلة الإبتدائية ويزيدون بصورة طفيفة عن الإناث، يتأخرون دراسيا في هذه المرحلة فيتركون بصورة أكبر المرحلة اللاحقة، لذلك تصبح معدلات الإلتحاق للإناث أعلى في المرحلة المتوسطة إن في المعدل الإجمالي أو الخام أو الصافي. كما تشير المعلومات المتوافرة عن الإمتحانات الثانوية الرسمية إلى أن عدد الإناث اللواتي تتقدمن إلى هذه الإمتحانات أكبر ونسبة نجاحهن أكبر. كل هذه الوقائع تظهر أن أداءهن الدراسي أفضل من

أداء الذكور. وكأن الذكور "يلعبون" أكثر من الإناث في الطفولة، ثم يخرجون لاحقا إلى سوق العمل أكثر من الإناث. والنتيجة أن الإناث يصلن أيضا إلى التعليم العالي بصورة مساوية للذكور، بل يتجهن إلى التفوق عليهم عدديا في هذه المرحلة. (أنظر الجدولين ٢ و٣).

لكن ثمة معلومات توفرها مصادر أخرى[٢] تظهر أن الإناث يلتحقن باختصاصات جامعية أكثر من غيرها، إلى درجة أن بعض الإختصاصات هي أنثوية بنسبة ٩٠% على الأقل في إختصاصات مثل اللغة الفرنسية والترجمة والتربية والعلوم التمريضية والقبالة القانونية. وتبلغ نسبتهن ما بين ٧٥ و ٩٠% في إختصاصات مثل اللغة الإنكليزية وعلم النفس والأنتربولوجيا والخدمة الإجتماعية والتعليم المختص وتعليم العلوم والرياضيات والفنون التشكيلية والإعلان والصحافة والتوثيق والغذاء والتغذية والأشعة والمختبر. أما الذكور فتزيد حصتهم عن ٧٥% في الدراسات الدينية والفيزياء والجيولوجيا والعلوم النفطية والحاسوب والقانون الخاص والهندسة المعمارية والصناعية والمدنية وهندسة الميكانيك والري والكهرباء والألكترونيك.

ثمة فرق أيضا بين الجنسين في نوع المؤسسات التي يتم إرتيادها في التعليم العام (تبلغ حصة الإناث في التعليم الرسمي ٥٣,٥% مقابل ٤٨% في التعليم الخاص). أما في التعليم العالي فحصة الإناث تزيد في الجامعة اللبنانية (٥٣,٨%) وتنقص في القطاع الخاص (٤١%). ويتفاوت الأمر في القطاع الخاص فترتفع نسبتهن إلى ٦٠% في جامعة الروح القدس–الكسليك وفي جامعة القديس يوسف.

أما التأخّر الدراسي فإن نسبته في المرحلة الإبتدائية تبلغ ١٦,٢% عند الذكور و١٢,٤% عند الإناث، الأمر الذي يؤكد ما ذكرناه سابقا من أن أداء الإناث أفضل من الذكور. وبسبب الترك المدرسي للذكور أكثر من الإناث في المرحلة المتوسطة، يصبح التأخر في هذه المرحلة أعلى لديهن بنقطة مئوية واحدة، ويعود ليزيد عندهن بفرق نقطة أيضا في المرحلة الثانوية.

وتفيد المعطيات المتعلقة بالتسرب المدرسي أنه أعلى بقليل عند الذكور مما عند الإناث (النسبة التراكمية للتسرب في نهاية المرحلة الثانوية هي ٥٣% لمجموع الجنسين وهي ٥٤% لدى الذكور و ٥١% لدى الإناث). وهناك فرق طفيف أيضا لمصلحة الإناث في

[٢] الأمين، عدنان (إشراف): **التعليم العالي في لبنان**، بيروت، الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، ١٩٩٧، ص ص ٥٤٠-٥٤٥.

ما يتعلق بمدة الحياة الدراسية، فهي ١٨,٨٩ سنة لمجموع الجنسين في نهاية المرحلة الثانوية، و ١٩,٠٧ لدى الذكور، ١٨,٨٩ لدى الإناث (أنظر الجداول من ٣٤ إلى ٤٢).

ب. الفروق بين الجنسين – المحافظات

الفرق الطفيف في الإلتحاق المدرسي الإجمالي لمصلحة الإناث في المرحلة ما قبل الإبتدائية نجده في مختلف المحافظات ما عدا الجنوب والنبطية.

وفي المرحلة الإبتدائية فإن الفرق، مصلحة الذكور، يبقى على حاله (دون نقطة مئوية واحدة) في جميع المحافظات.

أما الفرق المسجل لمصلحة الإناث في المرحلة المتوسطة (+ ٢,٣) فهو يظهر في مختلف المحافظات ويزيد بعض الشيء في محافظتي الجنوب والنبطية (+ ٤,٢).

كما أن الفرق المسجل لمصلحة الإناث في المرحلة الثانوية (٦,٨ نقاط مئوية) يظهر في جميع المحافظات، وإن إنخفض بعض الشيء في البقاع (٢,١ نقطة مئوية).

هذا الإستقرار (لمصلحة الإناث) في مختلف المحافظات في معدلات الإلتحاق الإجمالي، يلاحظ أيضا في معدلات الإلتحاق الخام وفي معدلات الإلتحاق الصافي، كذلك الحال بالنسبة للفرق لمصلحة الذكور في المرحلة الإبتدائية (أنظر الجداول: ٥، ٦ ، ٨ ، ٩ ، ١١ ، ١٢ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٧ ، ١٨)

ج. الفروق بين الجنسين – الأقضية

تظهر مقارنة معدلات الإلتحاق الإجمالي في المرحلة المتوسطة أن الفرق المسجل لمصلحة الإناث على المستوى الوطني (+ ٢,٣٣)، يتسع مداه في عدد من الأقضية لمصلحتهن أيضا، ويبلغ أقصاه في قضاءي صيدا والنبطية. أما قضاء عكار وقضاء الهرمل فيقعان في الإتجاه المعاكس تماما، حيث يصبح الفرق لمصلحة الذكور (– ٣,٧٦ و– ١,١٩ تباعا). الأمر الذي يعني أن تسرب الذكور ظاهرة لها أسبابها في الجنوب (ربما الظروف غير المستقرة) وأن تسرب الإناث ظاهرة أخرى لها أسبابها في عكار والهرمل (تقاليد تدفع الذكور إلى البقاء في المدرسة على حساب الإناث). وهذا ما يفسّر إنخفاض معدلات الإلتحاق إجمالا في هذين القضاءين كما لاحظنا سابقا. ويقترب من هذين القضاءين في إنخفاض معدل الإناث عن الذكور أقضية راشيا وبنت جبيل وزحلة وبعلبك ومرجعيون. والنتيجة أن الفروق في الإلتحاق بين الجنسين يشهد تغيرات جغرافية ملفتة للإهتمام لأسباب متعددة، منها ما يتعلق بالقيم المتعلقة بتعليم الطلاب ومنها ما يتعلق بظروف المنطقة.

وإذا إنتقلنا إلى المرحلة الثانوية نجد الظواهر نفسها، مع نزعة إضافية في قضاءي صيدا والنبطية لمصلحة الإناث (١٤ و ٢٠ نقطة مئوية زائدة عن المعدل الوطني). أما في الطرف المقابل (لمصلحة الذكور) فتندرج هنا أيضا أقضية عكار والهرمل وبنت جبيل ومرجعيون وحاصبيا، وينضم إليها قضاء الشوف. (أنظر الجداول: ٢٠ ، ٢١ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٣٠).

هكذا تظهر معطيات الإلتحاق المدرسي تشتتا ملفتا للإهتمام بين الأقضية في الفرق بين الذكور والإناث، ويزيد الأمر لمصلحة الإناث بصورة غير عادية في خمسة أقضية، ثلاثة منها في الشمال (المنية، طرابلس وزغرتا) وإثنان في الجنوب (صيدا والنبطية). وينقلب الإلتحاق لمصلحة الذكور في خمسة أقضية: واحد في الشمال (عكار) وإثنان في البقاع (الهرمل وراشيا) وإثنان في الجنوب والنبطية (بنت جبيل وحاصبيا).

٤. الفروق بين الجنسين – الأمية

أ. الفروق على المستوى الوطني

تبلغ الأمية بين الإناث ١٧,٨% مقابل ٩,٣% للذكور. فيكون الفرق ٨,٥ نقاط مئوية. بل ينخفض الفرق إلى ٠,٢٥ نقطة في الفئة العمرية ١٠–٢٤ و إلى ٤,٧ نقاط في الفئة العمرية ٢٥–٤٤. لكن الفرق يصبح قويا في الفئة العمرية ٤٥% وأكثر حيث ترتفع نسبة الأمية أصلا، ويبلغ ٢٤ نقطة مئوية. أي أن مقابل كل رجل أمي في هذه الفئة هناك إمرأتان أميتان (٢٢% مقابل ٤٦% تباعا).

ب. الفروق بين المحافظات والأقضية

إذا كان الفرق بين الجنسين هو ٨,٦ نقاط مئوية على المستوى الوطني فإنه يزيد حيث ترتفع نسبة الأمية: في الشمال والبقاع والنبطية. أما الأقضية التي تصبح فيها الفروق قوية (فوق ١٣ نقطة مئوية) فهي عكار والبقاع الغربي وراشيا وبنت جبيل والهرمل (ومرجعيون). (أنظر جدول ٤٤)

صحيح أن هذا الفرق له دلالة، لكن عندما ترتفع نسبة الأمية عموما فإن الفرق قد يتقلص ويكاد يطمس النسب العليا للأمية بين الإناث. نسبة الأمية لدى الإناث (التي هي ١٧,٨% في لبنان) تزيد فوق ٢٥%، لمن هم في سن عشر سنوات وأكثر، في خمسة أقضية: المنية (٣٠%) وعكار (٣٨%) والهرمل (٣٣%) وبنت جبيل (٢٧%) ومرجعيون (٣٣%). (أنظر جدول ٤٥)

ثالثا: المشاركة الإجتماعية في النظام التعليمي

من أجل رصد الفروق في الحصول على الفرص الدراسية أو ما يسمى باللاتكافؤ الإجتماعي للفرص الدراسية نعتمد مبينين: المبين الأول حجم الأسرة، والمبين الثاني المستوى الإقتصادي. بالنسبة للأول هناك سؤال حوله في الإستمارة[٣]. أما الثاني فقد تمّ تكوينه إستنادا إلى ثلاثة أسئلة في الإستمارة: إذا ما كانت الأملاك العقارية تشكل مصدرا من مصادر دخل الأسرة (سؤال ٢٤) وعدد السيارات الخصوصية (سؤال ٢٥) وعدد خطوط الهاتف (سؤال ٢٦)[٤].

١. الإلتحاق بالروضة

لا فروق تذكر بحسب حجم الأسرة (جدول ٤٦).

لكن هناك فروق قوية بحسب المستوى الإقتصادي. فالملتحقون (في عمر ٣-٥) يشكلون: ٥١% من أبناء الفئة الدنيا مقابل ٧١% من أبناء الفئة العليا. أما غير الملتحقين فيهبطون من ٤٨% في الفئة الدنيا إلى ٢٨,٥% في الفئة العليا. (جدول ٤٧).

٢. الإلتحاق بالمرحلة الإبتدائية

الفروق طفيفة تبعا لحجم الأسرة (جدول ٤٨).

والفرق أقوى بقليل بالنسبة للمستوى الإقتصادي. ثمة ٥,٣% من أبناء الفئة الدنيا غير ملتحقين مقابل ١,٨% من أبناء الفئة العليا (جدول ٤٩).

[٣] صنفت الأسر في ثلاثة أحجام صغيرة (١-٣)، متوسطة (٤-٦) وكبيرة (٧ +).

[٤] أعطينا قيمة صفر إذا كانت الأسرة لا تملك أية عقارات، وإذا كانت لا تملك سيارة، وإذا كانت لا تملك خط هاتف، وأعطينا قيما للأجوبة الأخرى بحسب الجواب أو بحسب العدد (عدد السيارات أو عدد خطوط الهاتف). ثم جمعنا قيم الأسئلة الثلاثة لكل فرد (من الأبناء). ثم جمعنا المجاميع في فئات أربع: دنيا (صفر-١)، وسطى-دنيا (٢-٣)، وسطى-عليا (٤-٥)، عليا (٧ +).

٣. الإلتحاق بالمرحلة المتوسطة

يبدأ الفرق هنا بالظهور بين الأسر كبيرة الحجم والأسر صغيرة الحجم لصالح هذه الأخيرة التي تزيد فيها نسبة الإلتحاق ١٧ نقطة مئوية عن الأولى، وينقص فيها التأخر المدرسي وتنقص أيضا نسبة غير الملتحقين (جدول ٥٠).

كذلك فإن الفرق العائد للمستوى الإقتصادي يصبح قويا بحيث يصبح حظ ابن الفئة الدنيا في عدم الإلتحاق بالمرحلة المتوسطة ١٣,٢ مرة أكثر من حظ ابن الفئة العليا[٥]، أي أنه مقابل كل ولد من الفئة العليا لا يلتحق بالمدرسة المتوسطة هناك ١٣ ولداً من الفئة الدنيا يقومون بهذا الترك. كذلك فإن ٢٤,٦% من أبناء الفئة الدنيا متأخرون دراسيا مقابل ٦,٧% من أبناء الفئة العليا، و ٢,٧% هم متقدمون مقابل ١٠,٢% تباعا (جدول ٥١).

٤. الإلتحاق بالمرحلة الثانوية

يزيد الفرق بين الأسر الكبيرة والأسر الصغيرة هنا، بالمقارنة مع المرحلة المتوسطة (جدول ٥٢).

كذلك يصل الفرق بين الفئتين الإقتصاديتين الدنيا والعليا إلى أقصاه في هذه المرحلة: الملتحقون في العمر المقرر (٢٤,٧% من أبناء الفئة الدنيا مقابل ٦٤,٢% من أبناء الفئة العليا) المتأخرون (٢٣,١% مقابل ١٦,٧%)، المتقدمون (١,٦% مقابل ١٠,٥%)، وغير الملتحقين (٥٠,٦% مقابل ٨,٦%) (جدول ٥٣).

خلاصة الأمر أن هناك فروقاً ملفتة للإنتباه في الإلتحاق المدرسي بين أبناء الفئات الإجتماعية ذات المستوى الإقتصادي المتدني وأبناء الفئات الإجتماعية ذات المستوى الإقتصادي العالي، تكون ضعيفة في المرحلة الإبتدائية، لكنها تقوى في مرحلة الروضة والمرحلة المتوسطة لتبلغ أقصاها في المرحلة الثانوية.

أما حجم الأسرة فتصبح زيادته (٧ +) معيقة للإلتحاق المدرسي بعد المرحلة الإبتدائية وكلما صعدنا في السلم الدراسي.

[٥] عند قسمة ١,٤٥ ÷ ٠,١١، وهما مؤشرا التمثيل لكل من الفئتين (جدول ٥١).

٥. المستوى التعليمي لمن تركوا المدرسة

ثمة فروق في المستوى التعليمي لمن تركوا المدرسة بحسب حجم الأسرة: كلما زاد هذا الحجم (من ١-٣ نحو ٧ +) كلما إرتفعت نسبة الذين أنهوا الدراسة خلال أو ما بعد المرحلة الإبتدائية، ونقصت نسبة الذين تابعوا الدراسة المتوسطة فالثانوية فالجامعية. لكن الفرق ليس مهما في ما يتعلق بنسبة الأميين (جدول ٥٤).

الفرق بالنسبة للأمية يظهر في المستوى الإقتصادي بصورة جلية: من ٦,٢% لدى أبناء الفئة الدنيا إلى ٠,٢% لدى أبناء الفئة العليا. أما الذين تركوا بعد الدراسة الثانوية فهم يشكلون ما نسبته ١١,٧% لدى أبناء الفئات الدنيا مقابل ٤٩% لدى أبناء الفئة العليا (جدول٥٥).

٦. نوع المدرسة والتحصيل[٦]

أ. في نوع المدرسة المرتادة: معظم تلاميذ المدارس الرسمية الإبتدائية (٦٢%) هم من الفئات الشعبية (حرفيون وعمال، إلخ)، مقابل ٤٢% في المدارس الخاصة (غير المجانية) فيما الفئات الوسطى والعليا (تجار وموظفون وأطر عليا ومهن ليبرالية) تشكل ٨% من تلاميذ القطاع الرسمي مقابل ٣٠% من تلاميذ القطاع الخاص. ونشهد فروقاً في الإتجاه نفسه تتعلق بمستوى تعليم الآباء والأمهات: خمس تلاميذ التعليم الرسمي آباؤهم وأمهاتهم دون الإبتدائي، مقابل ٢-٦% في التعليم الخاص. وفيما ٢ إلى ٦% من تلاميذ التعليم الرسمي آباؤهم وأمهاتهم جامعيون نجد ١٨% (من الأمهات) و ٢٩% (من الآباء) جامعيين في التعليم الخاص.

ب. في مستوى التحصيل: إختلفت نتائج التحصيل الدراسي للتلاميذ بين فئة إجتماعية وأخرى وبين مستوى تعليمي للأهل وآخر. كان هناك فرق ١٨ نقطة مئوية في نسب الناجحين بين أولاد الفئات الشعبية من جهة والوسطى-العليا من جهة ثانية. و ٢٢,٥ نقطة مئوية بين أبناء الآباء الجامعيين والآباء الأميين. أما أقوى العوامل الإجتماعية تأثيراً على تحصيل الأولاد فكان المستوى التعليمي للأم الذي يبلغ أقصى تأثير له في مستوى التحصيل في اللغات الأجنبية.

[٦] إستنادا إلى دراسة ميدانية بالعينة أجراها فريق من اساتذة الجامعة اللبنانية-كلية التربية- على تلاميذ الصف الخامس الإبتدائي. أنظر الأمين، عدنان وغيره: **مستوى تحصيل طلبة الصف الإبتدائي الخامس، دراسة ميدانية في بيروت وضواحيها**، أيلول ١٩٩٦، تقرير غير منشور.

رابعا: المفاعيل الإجتماعية للتعليم

٠١ التعليم والزواج والأسرة

المفعول الأول للتعليم يتعلق بسن الزواج. فاللواتي أنهين الجامعة يتزوجن في ٤٥,٣% من الحالات في سن ٢٠-٢٤ وفي ٣٢,٩% من الحالات في سن ٢٥-٢٩ (المجموع: ٧٨% في سن ٢٠-٢٩). بينما تتزوج النساء الأميات في ٤٥,٤% من الحالات في سن ١٥-١٩ و٢٨,٤٣% من الحالات في سن ٢٠-٢٤ (المجموع: ٧٤% في سن ١٥-٢٤). وإذا ذهبنا نحو اللواتي يتزوجن بعد عمر ٣٠ سنة نجد أن نسبتهن هي ٧,٣% بين الأميات و١٢,٣% بين الجامعيات.

ويؤخر التعليم سن الزواج عند الرجال. الأميون الرجال يتزوجون في ٣٦,٩% من الحالات في سن ٢٠-٢٤ وفي ٢٨,٢% من الحالات في سن ٢٥-٢٩ (المجموع: ٦٥% في سن ٢٠-٢٩)، بينما الجامعيون يتزوجون في ٣٩,٥% من الحالات في سن ٢٥-٢٩ وفي ٢٩,٠٣% منها في عمر ٣٠-٣٤ (المجموع: ٦٨,٥% في سن ٢٥-٣٤). أما الزواج بعد سن ٣٥ فينطبق على ٨,٩٩% من الأميين وعلى ١٦,٢% من الجامعيين (جدول ٥٦).

كما يخفف التعليم عدد مرات الزواج. ذلك أنه مقابل ال ٩٠,٥% من الرجال الأميين الذين تزوجوا مرة واحدة وال ٨،١% الذين تزوجوا مرتين، وال ١,١٢% الذين تزوجوا أكثر من مرتين، هناك ٩٦,٧٤% من الرجال حملة الشهادة الجامعية (إجازة ودراسات عليا) تزوجوا مرة واحدة و٢,٧٩% تزوجوا مرتين و٠,٣٢% تزوجوا أكثر من مرتين. هذه الفروق لا نلاحظها عند النساء، أو أنها طفيفة عندهن، لأن ٩٩,١٨% من الجامعيات تزوجن مرة واحدة مقابل ٩٧,٣% من النساء الأميات. (جدول ٥٧)

بالرغم من ذلك يبدو أن لمفعول التعليم على الزواج سقفا تحدده التقاليد الإجتماعية. فعمر الزواج عند الرجل يبقى أعلى من عمر الزواج عند المرأة، ولو أن فرص الإلتحاق المدرسي منذ التعليم الإبتدائي حتى التعليم العالي متساوية بين الجنسين كما رأينا. وهذا يعني أن القيمة الإجتماعية للتعليم مازالت مختلفة بين الجنسين، ولو تركا المدرسة معا. هي للرجل تتمثل في العمل والمكانة وهي للمرأة تتمثل في الدور الأسري (ربة البيت- أم الأطفال- الزوجة)، بالإضافة إلى العمل. أي أن الدور الأسري يحل عند المرأة محل المكانة، الباقية للرجل، فتحدد مكانته في النموذج التقليدي مكانتها. وبما أن العمل يتعلق بالدخل، ويتضارب أحياناً مع الدور الأسري، لذلك يتوقع المرء إنخفاضا في نسبة نشاط المرأة الإقتصادي (خارج المنزل). وهذا ما سنعود إليه أدناه.

٢. التعليم والصحة الإنجابية

يتبين أن ١٥,٢٣% من النساء الأميات ولدن ما بين ١و٣ أولاد، و ٣١,٧٤% ولدن ما بين ٤و٦ أولاد بينما ٤٨,٥٧% ولدن ٧ أولاد وأكثر. ولا نجد في فئة ٧ أولاد وأكثر هذه إلا ٠,٩١% من النساء اللواتي وصلن إلى المرحلة الثانوية، بينما تتركز هؤلاء (٧٠,٢% منهن) في فئة ١-٣ أولاد. (أنظر جدول ٥٨). هذا هو الفرق الأول الذي يحدثه التعليم في موضوع الإنجاب (عدد الأولاد).

الفرق الثاني يتعلق بعدد الأولاد الذين يبقون أحياء. إذ أن فئة ٧ أولاد وأكثر تنقص حصتها من ٤٨,٥٧% (مواليد أحياء) إلى ٤٠,٤٨% (مواليد ما زالوا على قيد الحياة) لدى النساء الأميات، ممّا يعكس الترابط بين الأمية – زيادة عدد الأولاد، فوق السبعة- وإرتفاع نسبة وفيات الأولاد. فيما لا توجد تغييرات تذكر بين المواليد الأحياء والباقين على قيد الحياة لدى النساء المتعلمات حتى المرحلة الثانوية واللواتي يقللن من عدد المواليد وتحدث عندهن وفيات أطفال أقل (١٤٥ إمرأة مقابل ١١٨٩٥ إمرأة أمية) في فئة ٧ أولاد وأكثر.

٣. التعليم والعمل

أ. النشاط الإقتصادي

من أصل كل ١٠٠ من السكان هناك ٣٩ شخصاً يعملون و٢٣ طالباً و٣٨ شخصاً لا يعملون. من هؤلاء الأخيرين ثمة ٥ أشخاص عاطلون عن العمل وثلاثة متقاعدون أو مكتفون (يعيشون من دخلهم) و٣٠ ربة منزل (راجع الجدولين ٥٩ و ٦٠).

في مقتبل العمر (١٠-١٤ سنة) يعتبر العمل أمراً مرفوضاً إجتماعياً. تبين المعطيات (جدول ٥٩) أن ٥,١٤ % من الأطفال في هذه السن يتركون المدرسة ولايعملون، و١,٨٧% يتركونها نحو العمل. بعد ذلك، في سن ١٥-١٩، تنخفض نسبة الطلاب إلى ثلثي أفراد هذه الفئة العمرية وترتفع نسبة العاملين إلى ١٧,٢٨% منها. ثم ترتفع نسبة العاملين إلى ٤٢,٩% في الفئة العمرية ٢٠-٢٤ وتصل إلى أقصاها في فئة ٢٥-٦٤، فتبلغ ٥٤,٤%. النتيجة الطبيعية لهذه الأرقام أن الإلتحاق بالعمل يزيد مع الإرتفاع في السلم الدراسي.

وتفيد المقارنة بين السمات التعليمية للسكان والسمات التعليمية للناشطين إقتصادياً، أن نسبة الأميين أقل بين هؤلاء (٩,٣%) مما بين السكان. وهذا يعود على الأرجح إلى إرتفاع نسبة الأمية بين الإناث، اللواتي تزيد نسبة بقائهن في المنزل. إلا أن الفرق بين العاملين

ومجموع السكان يتسع إبتداء من المستوى التعليمي الثانوي، بحيث يمكن القول أن المخزون التعليمي لدى القوى العاملة في لبنان أعلى مما هو لدى مجموع السكان، من جهة، ومن جهة أخرى أن ثلثي هذه القوى العاملة (٦٦,٧%) يحملون شهادة متوسطة وما دون، وثلثهم (٣٣,٣%) يحملون الشهادة الثانوية أو أعلى. كما يلاحظ، وبسبب تصاحب الزواج المبكر مع عدم العمل مع إنخفاض المستوى التعليمي، ان المستوى التعليمي للإناث العاملات هو أعلى مما لدى الذكور العاملين: فـ ٥٣,١٤% منهن مقابل ٢٨,١% منهم يحملون الشهادة الثانوية او شهادة أعلى (جدول ٦١).

كذلك تزيد الأمية بين غير العاملين (٢٤,٨%) مقارنة بمجموع السكان. وأقوى المفاعيل نجدها لدى الإناث: ٩١,٨% من الأميات لا يعملن (منهن ٨٨,٩% ربات بيوت) مقابل ٣٨,٣% من الجامعيات (منهن ٣٤,٤% ربات بيوت) . أي أنه كلما تعلمت المرأة أصبح إحتمال مكوثها في المنزل أقل (جدول ٦١ وجدول ٦٢).

لكن هذا الرقم الأخير (٣٤,٤%) يعني أن ثلث النساء الجامعيات ما زلن في المنزل وهي نسبة عالية إجمالا، تكشف مجددا عن السقف الذي تضعه الثقافة الإجتماعية حول دور الجنسين. وفي إطار هذه الثقافة تختلف إستراتيجية الذكور عن إستراتيجية الإناث منذ الصغر: ذلك أن النزعة إلى عدم العمل في سن مبكر (١٠-١٤) هي أقوى عند الإناث مما عند الذكور (٣,١٧% منهم يعملون، مقابل ٠,٥% منهن). ويبلغ مجموع الأطفال الذين يعملون وهم في هذه السن حوالي ستة ألاف (جدول ٥٩).

ب. المهنة

ترتبط المهنة بالمستوى التعليمي. فالمديرون والإختصاصيون هم في ٦٠% من الحالات تقريباً حملة شهادات جامعية، ويشكل حملة الشهادات المتوسطة والثانوية والجامعية ٩٧% من الأساتذة والأطر الوسطى. ثم تنخفض نسبة حملة الشهادات العليا تدريجياً بالإنتقال إلى العاملين في التجارة والخدمات، حيث يشكل أهل الإبتدائي – المتوسط- الثانوي الأكثرية (٧٤,٥%)، وحيث نجد بعض الأميين والذين يعرفون القراءة والكتابة فقط (حوالي ١٨%). ومع الإتجاه نحو المزارعين والحرفيين والعمال ترتفع تدريجياً حصة الثقافة الإبتدائية (٣٩,٣% لدى العمال)، ويشكل الأميون ومن يعرفون القراءة والكتابة ٦٠,٩% من المزارعين و٢٨% من الحرفيين و٣٢% من العمال. (جدول ٦٣)

وإذا أردنا أن نحدّد بالنسبة لكل مهنة المستوى التعليمي المنوالي، أي المستوى الذي تتجمع فيه أعلى نسبة مئوية، نقول إن الأمية – معرفة القراءة والكتابة هي المستوى

التعليمي المنوالي للمزارعين (٦٠,٩%) وإن المستوى الإبتدائي هو الأكثر شيوعاً لدى الحرفيين والعمال، وإن المستوى المتوسط والثانوي هو المستوى المنوالي للعاملين في التجارة والخدمات وللمستخدمين والمعلمين، وإن المستوى الجامعي هو الأكثر شيوعاً لدى المديرين والإختصاصيين، فيما "يمتد" الأساتذة والأطر الوسطى من المتوسط إلى الجامعة.

بالرغم من ذلك، وإذا وضعنا الأرقام التي تقع ضمن نطاق هامش الخطأ جانباً، نلاحظ أن كلاً من المهن المذكورة يتضمن مستويات تعليمية متفاوتة مما يعكس عدم وجود توصيف تعليمي مضبوط للمهن ويوحي بأن الإستخدام لا يتم على أساس الخلفية التعليمية بل على أساس خلفيات أخرى.

القسم الثاني

معالم السياسة التربوية

بناء على المراجعة التشخيصية لأحوال التعليم ومفاعيله على السكان في الزواج والأسرة والعمل يمكن وضع مجموعة من العناوين التي تشتمل على عدد من الأهداف المطلوبة للسياسة السكانية في لبنان-قطاع التربية.

أولاً: زيادة الفرص الدراسية

يتفرع عن هذا العنوان (الغاية) ثلاثة أهداف:

الهدف ١: زيادة فرص الإلتحاق المدرسي على الصعيد الوطني

يتمثل هذا الهدف بـ:

- تأمين التعليم (الإلزامي) للجميع حتى سن ١٢ سنة خلال ثلاث سنوات (عام ٢٠٠١) وحتى سن ١٥ سنة خلال ست سنوات (عام ٢٠٠٤).

وهذا الهدف يعني تأمين مقاعد دراسية لـ٤٦٠ ألف تلميذ من عمر ٦-١٢ في الحلقتين الأولى والثانية من التعليم الأساسي، خلال ثلاث سنوات. ولـ٥٠٠ ألف تلميذ فيهما خلال ست سنوات. كما يعني تأمين مقاعد لـ ١٩٠ ألف تلميذ في الحلقة الثالثة خلال ست سنوات. فيكون المجموع المتوقع إستقباله في العمر المقرر في هذه الحلقات بعد ست سنوات، هو ٦٩٠ ألف تلميذ. وإذا أضفنا إلى هؤلاء نسبة ١٠% من المتأخرين دراسيا يكون مجموع الملتحقين بالتعليم الأساسي (عام ٢٠٠٤) ٧٦٠ ألف تلميذ (أنظر جدول ٦٤ حول الإسقاطات السكانية للعامين ٢٠٠١ و ٢٠٠٤). وهو اليوم بمقدار ٥٩٠ ألف تلميذ بمن فيهم المتأخرون دراسيا (١٤%).

- رفع معدلات الإلتحاق بالتعليم ما قبل المدرسي لأطفال الفئة العمرية ٣-٦ إلى ٨٠% خلال ثلاث سنوات وإلى ٩٠% خلال ست سنوات.
- رفع معدلات الإلتحاق بالتعليم الثانوي إلى ٦٥% خلال ثلاث سنوات وإلى ٨٠% خلال ست سنوات.
- رفع نسبة عدد الطلاب لكل ١٠٠ ألف نسمة إلى ٣٢٠٠ خلال ثلاث سنوات وإلى ٤٠٠٠ خلال ست سنوات.

الهدف ٢: زيادة فرص الإلتحاق المدرسي في المساحات الإجتماعية والمناطق الجغرافية الأقل إلتحاقا بالمدرسة.

إن تأمين التعليم للجميع يغطي في نهاية المطاف هذا الهدف. لكن إنتظار تحقيقه آليا يحدث مشكلتين. المشكلة الأولى مبدئية، تتعلق بتأجيل تحقيق مبدأ العدالة الإجتماعية أو مبدأ حق الجميع في التعليم؛ والثانية عملانية، وتتعلق بصعوبة رفع معدلات الإلتحاق في المناطق والمساحات المحرومة دفعة واحدة من مستويات دون المعدلات الوطنية حاليا إلى مستويات ما فوق المعدلات الوطنية (الأهداف المرغوبة في المستقبل).

وتحقيقا لهذا الهدف يجب وضع برامج دعم خاصة للمحافظات والأقضية والجزر الجغرافية التي تعاني أكثر من غيرها من نقص في الإلتحاق المدرسي، وقد بيّن التشخيص الذي أجري في القسم الأول أن المحافظات المقصودة هي بالدرجة الأولى الشمال فالبقاع، وأن الأقضية المستهدفة هي بالدرجة الأولى: عكار والمنية والهرمل؛ تليها في الدرجة الثانية أقضية طرابلس، بنت جبيل، بعلبك، صور؛ تليها، في الدرجة الثالثة، أقضية راشيا، حاصبيا، صيدا، زحلة، النبطية. وطبقا للمنطق الذي يعطي الأولوية والجهد للمناطق المحرومة دراسيا، فإن الأولوية تعطى داخل هذه الأخيرة للأقضية الأكثر حرمانا فيها (أي بحسب درجات الحرمان).

الهدف ٣: زيادة الفرص الدراسية في المرحلتين المتوسطة والثانوية للإناث في المناطق الأكثر حرمانا وللذكور في المناطق التي تقع تحت الإحتلال الإسرائيلي.

إن الفروقات الملحوظة بين الذكور والإناث في الشمال والبقاع (بعض الأقضية) لمصلحة الذكور، وفي الجنوب (بعض الأقضية) لمصلحة الإناث، تفرض وضع برامج خاصة لدعم الفتيات والفتيان في الحالتين، وفي كل حالة بحسب ترتيبات خاصة لردم الهوة، وتسهيلا لتحقيق الهدف ٢ ثم الهدف ١ أعلاه.

يحتاج تحقيق الأهداف الثلاثة المذكورة أعلاه إلى وضع إستراتيجية وإلى وضع سلسلة من البرامج.

تقوم الإستراتيجية على ثلاثة عناصر: ١) تعميق المعرفة وتفصيلها حول المعطيات السكانية والإجتماعية والإقتصادية في المناطق أو الفئات المستهدفة؛ ٢) تخصيص الموارد البشرية والمالية الملائمة من قبل الحكومة؛ ٣) تعبئة القوى البشرية والإقتصادية المحلية للمشاركة في عملية زيادة الفرص الدراسية.

أما سلسلة البرامج فتتضمن، من جملة ما تتضمن:

١- وضع خريطة مدرسية للتعليم الرسمي ما قبل الجامعي في لبنان،

٢- تمويل وتنفيذ و/أو تطوير مرحلي للمدارس الملحوظة في الخريطة، تبعا لسلم أولويات، في نوعي التعليم العام والمهني-التقني.

٣- تأهيل شرائح من المعلمين بشروط (مهنية) مناسبة للمدارس المقررة في كل مرحلة.

٤- زيادة القدرة الإستيعابية للجامعة اللبنانية.

ثانيا: محو الأمية

صحيح أن نسب الأميين ليست عالية في لبنان، لكن هناك فئات عدة من السكان تحتاج إلى عناية خاصة في موضوع الألفبائية وهم:

- الذين تركوا أو يتركون المدرسة باكرا، قبل إكمال التعليم الأساسي.
- الأميون والأميات في الفئة العمرية ٢٥-٤٤ أي الذين يشكلون جزءا من آباء وأمهات الجيل الجديد في لبنان.
- الأميات الإناث في المناطق البعيدة.
- الأميون والأميات في جزر الفقر، في المدن أو في الأرياف.

على أساس هذه الفئات المستهدفة يكون الهدف المطلوب السعي إلى تحقيقه هو التالي:

الهدف ٤: إعادة تعليم الذين تركوا المدرسة باكرا والوصول بهم إلى نهاية التعليم الأساسي، ومحو أمية الذكور والإناث البالغين والبالغات في جزر الفقر في المدن وضواحيها وفي المناطق الريفية البعيدة.

ويحتاج تحقيق هذا الهدف إلى وضع برامج تفصيلية ومرحلية يشارك في تصميمها وتنفيذها هيئات حكومية وغير حكومية ودولية، وعلى الصعيدين الوطني والمحلي.

ثالثا: تحسين نوعية التعليم

يتفرع عن هذا العنوان (الغاية) ثلاثة أهداف:

الهدف ٥: التطوير المستمر للمناهج بما يشمل من كتب مدرسية وطرائق تعليمية.

هذا الهدف يعني إجراء تقويم شامل لما تمّ وضعه من مناهج وما تمّ تأليفه من كتب مدرسية حتى الآن (الصفوف ١و٤و٦و١٠)، والإستفادة من هذا التقويم في العمليات اللاحقة المتعلقة بالمناهج، أي التي تشمل الصفوف الباقية.

الهدف ٦: التأهيل المستمر للمعلمين على المستوى الوطني.

يفترض تحقيق هذا الهدف إجراء مسوحات ودراسات بالعينة على مؤهلات المعلمين وأدائهم التعليمي من أجل تصنيفهم في فئات تبعا لحاجاتهم وتبعا للمهمات التي يكلفون بها.

الهدف ٧: تأهيل المدارس الرسمية وتجهزيها بما يلزم من الوسائل الضرورية لتطبيق المناهج المطورة.

ذلك أن المشكلة التي أظهرتها المناهج الجديدة هي عدم قدرة المدارس، من حيث المساحات والتجهيزات وتنظيم المكان، على الوفاء بمتطلباتها، الأمر الذي يزيد الشرخ بين المدارس الرسمية والمدارس الخاصة المرموقة.

الهدف ٨: تطوير تعليم اللغة العربية

فهذه اللغة هي أساس التعليم، تشاركها في ذلك اللغة الأجنبية، لكن اللغة الأجنبية تستفيد من التجارب العالمية، فيما تعليم اللغة العربية ملقى على عاتق الفنيين المحليين، ويحتاج ذلك إلى محاولات وطنية جادة.

الهدف ٩: تطوير الإدارة المدرسية

وهذا يشمل تأهيل المديرين من جهة، ووضع شروط مناسبة لإختيار هؤلاء وتعيينهم، وتوسيع صلاحياتهم من جهة أخرى... بما يؤمن إمساكهم بالعملية التربوية

وممارسة الإشراف التربوي وحسن إستثمار الموارد البشرية المتاحة داخل المدرسة وخارجها.

الهدف ١٠: تطوير الممارسة التربوية داخل الصف

يفترض أن يؤدي تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه إلى تحقيق هذا الهدف، لكن ذلك لا يحصل عادة بصورة آلية. ويتطلب الأمر إنشاء أجهزة إرشادية ملائمة تقوم بتقويم أداء المعلمين ومساعدتهم على تحسين هذا الأداء، والتعاون مع الإدارة التربوية والإدارة المدرسية من أجل الوفاء بمتطلبات تحسين الأداء. والتركيز على هذا الهدف يُقصد منه دفع الجهود والبرامج المتنوعة باتجاه الجمهور المستهدف: التلاميذ. ويفترض في هذا الصدد وضع معايير للفعالية تأخذ بالإعتبار الغايات الأساسية: إستقطاب التلاميذ للبقاء في المدرسة، ومساعدتهم على التحصيل في العمر المناسب (تخفيض نسبة التأخر)، ورفع مستوى إنجازهم بما يتلاءم والأهداف المنصوص عليها في المناهج والإستثمار الكامل لقدراتهم، والتخفيف من قوة العوامل اللاجمة للتعليم المدرسي، ولا سيما تلك التي تحدثها الأوساط الإجتماعية والظروف الإقتصادية والإقامة الجغرافية. ويفترض في هذا السياق تنويع الأساليب والطرائق التربوية بما يؤمن مشاركة التلاميذ في العملية التعليمية، ولا سيما الطرق الناشطة، والعمل في فرق، والأعمال الفردية المستقلة، والإختلاط الإجتماعي.

الهدف ١١: تضمين التعليم الثقافة المواطنية (المعارف والمهارات والقيم) المتعلقة بحقوق الإنسان وتنظيم الأسرة، والصحة الجنسية، والمساواة بين الجنسين، والمحافظة على البيئة، والمشاركة الإجتماعية، وغيرها.

ولا يكفي لتحقيق هذا الهدف وضع نصوص في المناهج التعليمية، أو حتى في الكتب المدرسية، بل يحتاج إلى حملات مستمرة في المدارس لتكوين تيارات لدى أفراد الهيئة التعليمية والطلاب حول المحاور والمضامين المتنوعة لهذه الثقافة المواطنية. ويفترض أن يكون مفهوما "الوطن" و "الإنسان" في خلفية هذه المحاور والمضامين.

رابعا: تنويع التعليم والخيارات

لم تؤد الجهود المبذولة حتى الآن إلا إلى فصل التعليم العام عن التعليم المهني، من جهة، وإلى جعل التعليم العام مُنزلا في مواده ومضامينه على الطلبة.

لذلك يجب إعادة النظر في مفهوم العلاقة بين نوعي التعليم، وفي مفهوم تنظيم منهجي التعليم الأساسي والتعليم الثانوي، باتجاه إيجاد أشكال توفر للطلاب فرصة الذهاب نحو التعليم المهني من دون حرق جسور العودة إلى التعليم العام، وباتجاه إعطائهم فرصة إختيار المقررات تبعا لإتجاهاتهم ولو في نطاق معين. وقد تكون "المدرسة" الشاملة واحدة من هذه الأشكال. كذلك يمكن التفكير بجعل جزء من المنهج (١٠ إلى ٢٠% من الساعات الأسبوعية) يختاره الطالب من تلقاء نفسه إما للتعمق في موضوع أو مادة معينة، أو لإرضاء أهواء وإهتمامات معينة لديه، نظرية أو عملية. وفي مختلف الحالات فإن الإدارة التربوية معنية بوضع التنظيمات وتوفير الوسائل الملائمة لتنويع كهذا.

بناء عليه يمكن صوغ الهدف الذي يجدر السعي إلى تحقيقه على الشكل التالي.

الهدف ١٢: تنظيم التعليم على نحو يؤمن التنوع فيه، وإيجاد المسارات في مختلف الإتجاهات، وتوفير فرص الإختيار أمام الطلاب إن داخل التعليم الأساسي أو داخل الإختصاص الثانوي، مع وجود قواسم مشتركة لكل إختصاص وكل مستوى وكل حلقة وكل صف.

خامسا: تطوير الإدارة التربوية

يحتاج تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه إلى إدارة تربوية قادرة، لجهة تنظيمها ومهماتها وكفاءة العاملين فيها، وطريقة عملهم، ويحتاج إلى إدارة تتولى قيادة العمل التربوي نحو مستقبل مرغوب في مدى زمني معين. والإدارة الحالية لا تفي بهذا الغرض، لأنها منظمة تبعا لمتوجبات عام ١٩٥٨ (التنظيم الشهابي للإدارة اللبنانية)، أي بفرق ثلاثين سنة تغيرت خلالها المعطيات التربوية بصورة جذرية، ولأنها عرفت في فترة الحرب الأهلية (١٩٧٥-١٩٩٠) تشققات عديدة ما زالت رواسبها قائمة حتى اليوم، ولأنها فرغت من الكفاءات بسبب عدم الإحلال محل التاركين والمتقاعدين، أو بسبب الإحلال على قاعدة الحصص السياسية، بدلا من قاعدة متوجبات الإدارة الحديثة، وغير ذلك من الأسباب.

ويمكن القول أن مفتاح تحقيق الأهداف المذكورة سابقا هو تطوير الإدارة التربوية. ولو أخذنا هذه الأهداف واحدا واحدا نجد أن تحقيقها يقع على عاتق هذه الإدارة. وعلى الأرجح، ستتحول هذه الأهداف إلى شعارات ولغو، ما لم تكن هذه الإدارة قادرة على تمثل هذه الأهداف وتحويلها إلى برامج وتقويم ما يتحقق منها تدريجيا وتصويبها تباعا. والمجال

لا يتسع هنا لتفصيل الوجهة اللازمة لإعادة تنظيم الإدارة التربوية، لذلك نقتصر، كما في العناوين الأخرى، على الهدف المرغوب:

الهدف ١٣: إصلاح الإدارة التربوية، من حيث تنظيمها، ومهماتها، وطريقة عملها وكفاءة العاملين فيها، بصورة تكون فيها قادرة على إعتماد السياسات السكانية الجديدة في قطاع التربية.

لائحة الجداول

١ معدلات الإلتحاق المدرسي (ذكور وإناث)
٢ معدلات الإلتحاق المدرسي (ذكور)
٣ معدلات الإلتحاق المدرسي (إناث)
٤ معدلات الإلتحاق المدرسي – محافظة بيروت (ذكور وإناث)
٥ معدلات الإلتحاق المدرسي – محافظة بيروت (ذكور)
٦ معدلات الإلتحاق المدرسي – محافظة بيروت (إناث)
٧ معدلات الإلتحاق المدرسي – محافظة جبل لبنان (ذكور وإناث)
٨ معدلات الإلتحاق المدرسي – محافظة جبل لبنان (ذكور)
٩ معدلات الإلتحاق المدرسي – محافظة جبل لبنان (إناث)
١٠ معدلات الإلتحاق المدرسي – محافظة الشمال (ذكور وإناث)
١١ معدلات الإلتحاق المدرسي – محافظة الشمال (ذكور)
١٢ معدلات الإلتحاق المدرسي – محافظة الشمال (إناث)
١٣ معدلات الإلتحاق المدرسي– محافظتا الجنوب والنبطية (ذكور وإناث)
١٤ معدلات الإلتحاق المدرسي – محافظتا الجنوب والنبطية (ذكور)
١٥ معدلات الإلتحاق المدرسي – محافظتا الجنوب والنبطية (إناث)
١٦ معدلات الإلتحاق المدرسي – محافظة البقاع (ذكور وإناث)
١٧ معدلات الإلتحاق المدرسي – محافظة البقاع (ذكور)
١٨ معدلات الإلتحاق المدرسي – محافظة البقاع (إناث)
١٩ معدلات الإلتحاق – محافظة جبل لبنان – بحسب القضاء (ذكور وإناث)
٢٠ معدلات الإلتحاق – محافظة جبل لبنان – بحسب القضاء (ذكور)
٢١ معدلات الإلتحاق – محافظة جبل لبنان – بحسب القضاء (إناث)
٢٢ معدلات الإلتحاق – محافظة الشمال– بحسب القضاء (ذكور وإناث)
٢٣ معدلات الإلتحاق – محافظة الشمال – بحسب القضاء (ذكور)
٢٤ معدلات الإلتحاق – محافظة الشمال – بحسب القضاء (إناث)
٢٥ معدلات الإلتحاق – محافظة البقاع – بحسب القضاء (ذكور زإناث)
٢٦ معدلات الإلتحاق – محافظة البقاع – بحسب القضاء (ذكور)
٢٧ معدلات الإلتحاق – محافظة البقاع – بحسب القضاء (إناث)
٢٨ معدلات الإلتحاق – محافظتا الجنوب والنبطية – بحسب القضاء (ذكور وإناث)
٢٩ معدلات الإلتحاق – محافظتا الجنوب والنبطية – بحسب القضاء (ذكور)

٣٠ معدلات الإلتحاق – محافظتا الجنوب والنبطية– بحسب القضاء (إناث)
٣١ التأخر المدرسي – المحافظات الست –ذكور وإناث
٣٢ التأخر المدرسي – المحافظات الست– (ذكور)
٣٣ التأخر المدرسي – المحافظات الست– (إناث)
٣٤ المتابعة والتسرب المدرسي – إستنادا إلى الأعمار
٣٥ المتابعة والتسرب المدرسي – إستنادا إلى الأعمار– (ذكور)
٣٦ المتابعة والتسرب المدرسي – إستنادا إلى الأعمار (إناث)
٣٧ المتابعة والتسرب المدرسي – إستنادا إلى الصفوف
٣٨ المتابعة والتسرب المدرسي – إستنادا إلى الصفوف (ذكور)
٣٩ المتابعة والتسرب المدرسي – إستنادا إلى الصفوف (إناث)
٤٠ متوسط الحياة الدراسية بحسب المرحلة والمحافظة– (ذكور وإناث)
٤١ متوسط الحياة الدراسية بحسب المرحلة والمحافظة– (ذكور)
٤٢ متوسط الحياة الدراسية بحسب المرحلة والمحافظة– (إناث)
٤٣ الأمية، ومعرفة القراءة والكتابة بحسب الفئات العمرية
٤٤ نسبة الأميين– بحسب المحافظة (١٠ سنوات وأكثر)
٤٥ نسبة الأميين– بحسب القضاء (١٠ سنوات وأكثر)–نسبة مئوية فقط
٤٦ الالتحاق المدرسي للأبناء بالروضة (عمر ٣–٥) بحسب حجم الأسرة
٤٧ الالتحاق المدرسي للأبناء بالروضة (عمر ٣–٥) بحسب المستوى الاقتصادي للأسرة
٤٨ الالتحاق المدرسي للأبناء بالمرحلة الابتدائية (عمر ٦–١١) بحسب حجم الأسرة
٤٩ الالتحاق المدرسي للأبناء بالمرحلة الابتدائية (عمر ٦–١١) بحسب المستوى الاقتصادي للأسرة
٥٠ الالتحاق المدرسي للأبناء بالمرحلة المتوسطة (عمر ١٢–١٥) بحسب حجم الأسرة
٥١ الالتحاق المدرسي للأبناء بالمرحلة المتوسطة (عمر ١٢–١٥) بحسب المستوى الاقتصادي للأسرة
٥٢ الالتحاق المدرسي للأبناء بالمرحلة الثانوية (عمر ١٦–١٨) بحسب حجم الأسرة
٥٣ الالتحاق المدرسي للأبناء بالمرحلة الثانوية (عمر ١٦–١٨) بحسب المستوى الاقتصادي للأسرة
٥٤ الالتحاق المدرسي للأبناء الذين تركوا المدرسة (١٠ سنوات وأكثر) بحسب حجم الأسرة
٥٥ الالتحاق المدرسي للأبناء الذين تركوا المدرسة (١٠ سنوات وأكثر) بحسب المستوى الاقتصادي الأسرة

٥٦ توزيع السكان (١٠ سنوات وأكثر) حسب المستوى التعليمي والعمر عند الـزواج الأول والجنس
٥٧ توزيع السكان (١٠ سنوات وأكثر) المتزوجين حسب الحالة التعليمية للفرد وعدد مرات الزواج
٥٨ توزيع النساء حسب المستوى التعليمي وعدد المواليد-الأحياء والذين بقـوا علـى قيـد الحياة
٥٩ توزيع السكان بحسب النشاط الاقتصادي والفئة العمرية
٦٠ توزيع السكان الذين لا يعملون حسب الفئة العمرية
٦١ السمات التعليمية للناشطين اقتصاديا
٦٢ السمات التعليمية لغير العاملين
٦٣ السمات التعليمية للناشطين اقتصاديا حسب المهنة
٦٤ التوقعات السكانية للعامين ٢٠٠١ و ٢٠٠٦

جدول ١ : معدلات الالتحاق المدرسي (ذكور وإناث)

المرحلة التعليمية	الاجمالي	الخام	الصافي	مجموع السكان المقيمين
التعليم ما قبل المدرسي	١٠٢٧٨٣	١٣٢٠٧٧		١٨٦٤٣٧
(٣-٥ سنوات)	%٥٥,١٣	%٧٠,٨٤		
المرحلة الابتدائية	٣٦٨٦٢٢	٣٧٤٠٧٩	٣١٧٦٤١	٣٨٣٩٨٤
(٦ - ١١ سنة)	%٩٥,٩٩	%٩٧,٤٢	%٨٢,٧٢	
المرحلة المتوسطة	٢٣١٨٥٤	٢٣٣٢٧٣	١٦٧٩٤٩	٢٦٥٧٢١
(١٢ - ١٥ سنة)	%٨٧,٢٥	%٨٧,٧٨	%٦٣,٢٠	
المرحلة الثانوية	١١٨٤٤٩	١١٢١٧٣	٦٩١٥١	١٩٤٨٤٦
(١٦ - ١٨ سنة)	%٦٠,٧٩	%٥٧.٥٧	%٣٥,٤٩	
مجموع التعليم العام	٧١٨٩٢٥	٧١٩٥٢٥		٨٤٤٥٥١
(٦ - ١٨ سنة)	%٨٥,١٣	%٨٥,١٩		
التعليم العالي		٨٨٧٤١		٢٥٩٤٥٩
(١٩ - ٢٣ سنة)		%٣٤,٢٠		
عدد الطلاب لكل مئة ألف نسمة		٢٨٥١,٧٥		٣١١١٨٠٣
جميع المراحل/جميع المقيمين		٩٤٥٠٨١		٣١١١٨٠٣
		%٣٠,٣٧		

جدول ٢ : معدلات الالتحاق المدرسي (ذكور)

المرحلة التعليمية	الاجمالي	الخام	الصافي	مجموع السكان المقيمين
التعليم ما قبل المدرسي	٥٢٤١١	٦٧٦٩١		٩٥٥٦٧
(٣-٥ سنوات)	%٥٤,٨٤	%٧٠,٨٣		
المرحلة الابتدائية	١٨٩٤٩٥	١٩٧٠٥٦	١٦٤٥٠١	١٩٧٢٧٥
(٦ – ١١ سنة)	%٩٦,٠٥	%٩٩,٨٨	%٨٣,٣٨	
المرحلة المتوسطة	١١٧٩٢٦	١١٣٣٩٨	٨٢٢٩٦	١٣٦٩٢٦
(١٢ – ١٥ سنة)	%٨٦,١٢	%٨٢,٨١	%٦٠,١٠	
المرحلة الثانوية	٥٧٦٩١	٥٥٩٦٩	٣٤١٣٩	١٠٠٣٧٨
(١٦ – ١٨ سنة)	%٥٧,٤٧	%٥٥,٧٥	%٣٤,٠١	
مجموع التعليم العام	٣٦٥١١٢	٣٦٦٤٢٣		٤٣٤٥٧٩
(٦ – ١٨ سنة)	%٨٤,٠١	%٨٤,٣١		
التعليم العالي		٤٣٤٧٧		١٣١٢٩٠
(١٩ – ٢٣ سنة)		%٣٣,١١		
عدد الطلاب لكل مئة ألف نسمة		٢٨١٨,١٥		١٥٤٢٧٤٧
جميع المراحل/جميع المقيمين		٤٨٠٠٥٩		١٥٤٢٧٤٧
		%٣١,١٢		

جدول ٣ : معدلات الالتحاق المدرسي (إناث)

المرحلة التعليمية	الاجمالي	الخام	الصافي	مجموع السكان المقيمين
التعليم ما قبل المدرسي	٥٢٦٤٢	٦٤٣٨٦		٩٠٨٠
(٣-٥ سنوات)	%٥٥,٤٣	%٧٠,٨٥		
المرحلة الابتدائية	١٧٩١٢٧	١٧٧٠٢٣	١٥٣١٤٠	١٨٦٧٠٩
(٦ – ١١ سنة)	%٩٥,٩٣	%٩٤,٨١	%٨٢,٠٢	
المرحلة المتوسطة	١١٣٩٢٨	١١٩٨٧٥	٨٥٦٥٣	١٢٨٧٩٥
(١٢ – ١٥ سنة)	%٨٨,٤٥	%٩٣,٠٧	%٦٦,٥٠	
المرحلة الثانوية	٦٠٧٥٨	٥٦٢٠٤	٣٥٠١٢	٩٤٤٦٨
(١٦ – ١٨ سنة)	%٦٤,٣١	%٥٩,٤٩	%٣٧,٠٦	
مجموع التعليم العام	٣٥٣٨١٣	٣٥٣١٠٢		٤٠٩٩٧٢
(٦ – ١٨ سنة)	%٨٦,٣٠	%٨٦,١٣		
التعليم العالي		٤٥٢٦٤		١٢٨١٦٩
(١٩ – ٢٣ سنة)		%٣٥,٣١		
عدد الطلاب لكل مئة ألف نسمة		٢٨٨٤,٧٩		١٥٦٩٠٥٦
جميع المراحل/جميع المقيمين		٤٦٥٠٢٢		١٥٦٩٠٥٦
		%٢٩,٦٣		

جدول ٤: معدلات الإلتحاق المدرسي – محافظة بيروت (ذكور وإناث)

	الإجمالي	الخام	الصافي	مجموع السكان المقيمين
التعليم ما قبل المدرسي (٣–٥ سنوات)	١١١٣١ %٦٣,٣٠	١٣٩٢٨ %٧٩,٢١		١٧٥٨٣
المرحلة الإبتدائية (٦ – ١١ سنة)	٣٦٣٠٢ %٩٧,٣٤	٣٥١٤٥ %٩٤,٢٤	٣١٠٨٣ %٨٣,٣٥	٣٧٢٩٢
المرحلة المتوسطة (١٢ – ١٥ سنة)	٢٦٦١١ %٩٢,٢٥	٢٨٤٢٩ %٩٨,٥٦	٢١٣٢٨ %٧٣,٩٤	٢٨٨٤٤
المرحلة الثانوية (١٦ – ١٨ سنة)	١٧١٨٥ %٧٤,٣٦	١٧٨٨١ %٧٧,٣٨	١١٦٠٦ %٥٠,٢٢	٢٣١٠٨
التعليم العام (٦ – ١٨ سنة)	٨٠٠٩٨ %٨٩,٧٥	٨١٤٥٥ %٩١,٢٧		٨٩٢٤٤
التعليم العالي (١٩ – ٢٣ سنة)		١٨٧٠٢ %٤٧,٨٦		٣٩٠٧٣
جميع المراحل / جميع المقيمين		١١٤٧٧٨ %٢٨,١٧		٤٠٧٣٧٥

جدول ٥: معدلات الالتحاق المدرسي – محافظة بيروت (ذكور)

	الإجمالي	الخام	الصافي	مجموع السكان المقيمين
التعليم ما قبل المدرسي (٣–٥ سنوات)	٥٨٣٥ %٦٣,٤٧	٧٥٣١ %٨١,٩٢		٩١٩٣
المرحلة الإبتدائية (٦ – ١١ سنة)	١٩١٦٩ %٩٧,٤٣	١٨٦٤٠ %٩٤,٧٤	١٦٣٧٢ %٨٣,٢١	١٩٦٧٥
المرحلة المتوسطة (١٢ – ١٥ سنة)	١٤٠٥٩ %٩١,٠٣	١٤٦٠٠ %٩٤,٥٣	١١١٥٤ %٧٢,٢٢	١٥٤٤٥
المرحلة الثانوية (١٦ – ١٨ سنة)	٨٥٤٣ %٧٠,٦٧	٩١٠٦ %٧٥,٣٣	٥٨٥٨ %٤٨,٤٦	١٢٠٨٨
التعليم العام (٦ – ١٨ سنة)	٤١٧٧١ %٨٨,٤٨	٤٢٣٤٦ %٨٩,٧٠		٤٧٢٠٨
التعليم العالي (١٩ – ٢٣ سنة)		٨٩٤٩ %٤٥,٢٣		١٩٧٨٥
جميع المراحل / جميع المقيمين		٥٩٢٥٥ %٢٩,٩٢		١٩٨٠١١

جدول ٦: معدلات الإلتحاق المدرسي – محافظة بيروت (إناث)

	الإجمالي	الخام	الصافي	مجموع السكان المقيمين
التعليم ما قبل المدرسي (٣–٥ سنوات)	٥٢٩٦ %٦٣,١٢	٦٣٩٧ %٧٦,٢٥		٨٣٩٠
المرحلة الإبتدائية (٦ – ١١ سنة)	١٧١٣٣ %٩٧,٢٥	١٦٥٠٥ %٩٣,٦٨	١٤٧١١ %٨٣,٥٠	١٧٦١٧
المرحلة المتوسطة (١٢ – ١٥ سنة)	١٢٥٥٢ %٩٣,٦٨	١٣٨٢٩ %١٠٣,٢٠	١٠١٧٤ %٧٥,٩٣	١٣٣٩٩
المرحلة الثانوية (١٦ – ١٨ سنة)	٨٦٤٢ %٧٨,٤٢	٨٧٧٥ %٧٩,٦٣	٥٧٤٨ %٥٢,١٦	١١٠٢٠
التعليم العام (٦ – ١٨ سنة)	٣٨٣٢٧ %٩١,١٧	٣٩١٠٩ %٩٠,٠٤		٤٢٠٣٦
التعليم العالي (١٩ – ٢٣ سنة)	٣٨٣٢٧ %٩١,١٧	٩٧٥٣ %٥٠,٥٦		١٩٢٨٨
جميع المراحل / جميع المقيمين		٥٥٥٢٣ %٢٦,٥٢		٢٠٩٣٦٤

جدول ٧: معدلات الالتحاق المدرسي – محافظة جبل لبنان (ذكور وإناث)

	الإجمالي	الخام	الصافي	مجموع السكان المقيمين
التعليم ما قبل المدرسي (٣–٥ سنوات)	٣٦٥٣٩ %٦١,٥٦	٤٦٢٢٤ %٧٧,٨٨		٥٩٣٥٣
المرحلة الإبتدائية (٦ – ١١ سنة)	١٢١٦٦٧ %٩٧,٠٦	١١٩٠٨٢ %٩٤,٩٩	١٠٤٢٦٣ %٨٣,١٧	١٢٥٣٥٢
المرحلة المتوسطة (١٢ – ١٥ سنة)	٨١٨٠٠ %٩١,٩٦	٨٥٠٢٢ %٩٥,٥٨	٦٣٠٢٩ %٧٠,٨٥	٨٨٩٥٠
المرحلة الثانوية (١٦ – ١٨ سنة)	٤٥٠٨٧ %٦٨,٥١	٤٥٣٩٤ %٦٨,٩٧	٢٨١٩٢ %٤٢,٨٣	٦٥٨١٤
التعليم العام (٦ – ١٨ سنة)	٢٤٨٥٥٤ %٨٨,٧٣	٢٤٩٤٩٨ %٨٩,٠٦		٢٨٠١١٦
التعليم العالي (١٩ – ٢٣ سنة)		٣٧٠٢١ %٥٣,٠٢		٦٩٨١٤
جميع المراحل / جميع المقيمين		٣٣٤٤٤٤ %٣٠,٠٧		١١٤٥٤٦٥

جدول ٨: معدلات الالتحاق المدرسي – محافظة جبل لبنان (ذكور)

	الإجمالي	الخام	الصافي	مجموع السكان المقيمين
التعليم ما قبل المدرسي (٣-٥ سنوات)	١٨٨٠٢ %٦١,٠٢	٢٣٧٣٨ %٧٧,٠٤		٣٠٨١٤
المرحلة الإبتدائية (٦ – ١١ سنة)	٦٢٩٨٨ %٩٧,١٢	٦٣٤١٢ %٩٧,٧٧	٥٤٤٣٣ %٨٣,٩٢	٦٤٨٥٨
المرحلة المتوسطة (١٢ – ١٥ سنة)	٤١٧٧٨ %٩٠,٥٩	٤١٧٠٩ %٩٠,٤٤	٣١٢٠٢ %٦٧,٦٥	٤٦١١٦
المرحلة الثانوية (١٦ – ١٨ سنة)	٢١٦٩٩ %٦٥,٠٦	٢٢٥٩٧ %٦٧,٧٥	١٣٧٦٧ %٤١,٢٧	٣٣٣٥٢
التعليم العام (٦ – ١٨ سنة)	١٢٦٤٦٥ %٨٧,٦٢	١٢٧٧١٨ %٨٨,٤٩		١٤٤٣٢٦
التعليم العالي (١٩ – ٢٣ سنة)		١٧٩٥٥ %٥١,٤٨		٣٤٨٧١
جميع المراحل / جميع المقيمين		١٧٠٣٢٣ %٢٩,٨٥		٥٧٠٤١٦

جدول ٩: معدلات الالتحاق المدرسي – محافظة جبل لبنان (إناث)

	الإجمالي	الخام	الصافي	مجموع السكان المقيمين
التعليم ما قبل المدرسي (٣-٥ سنوات)	١٧٧٣٧ %٦٢,١٥	٢٢٤٨٦ %٧٨,٧٩		٢٨٥٣٩
المرحلة الإبتدائية (٦ – ١١ سنة)	٥٨٦٧٩ %٩٦,٩٩	٥٥٦٧٠ %٩٢,٠٢	٤٩٨٣٠ %٨٢,٣٧	٦٠٤٩٤
المرحلة المتوسطة (١٢ – ١٥ سنة)	٤٠٠٢٢ %٩٣,٤٣	٤٣٣١٣ %١٠١,١١	٣١٨٢٧ %٧٤,٣٠	٤٢٨٣٤
المرحلة الثانوية (١٦ – ١٨ سنة)	٢٣٣٨٨ %٧٢,٠٤	٢٢٧٩٧ %٧٠,٢٢	١٤٤٢٥ %٤٤,٤٣	٣٢٤٦٢
التعليم العام (٦ – ١٨ سنة)	١٢٢٠٨٩ %٨٩,٩١	١٢١٧٨٠ %٨٩,٦٨		١٣٥٧٩٠
التعليم العالي (١٩ – ٢٣ سنة)		١٩٠٦٦ %٥٤,٥٦		٣٤٩٤٣
جميع المراحل / جميع المقيمين		١٦٤١٢١ %٢٨,٥٤		٥٧٥٠٤٩

جدول ١٠: معدلات الالتحاق المدرسي – محافظة الشمال (ذكور وإناث)

	الإجمالي	الخام	الصافي	مجموع السكان المقيمين
التعليم ما قبل المدرسي (٣–٥ سنوات)	٢٣٤٧٠ %٤٧,٦٤	٣٠٨٢٦ %٦٢,٥٧		٤٩٢٦٩
المرحلة الإبتدائية (٦ – ١١ سنة)	٩٠٤٨٠ %٩٣,٢٦	٩٦٣٦٠ %٩٩,٣٢	٧٨٥٦١ %٨٠,٩٨	٩٧٠١٢
المرحلة المتوسطة (١٢ – ١٥ سنة)	٥٠٧٣٧ %٧٨,٣٩	٤٦٩٤٤ %٧٢,٥٣	٣٢٢٢٦ %٤٩,٧٩	٦٤٧٢١
المرحلة الثانوية (١٦ – ١٨ سنة)	٢٢٩٤٥ %٤٩,٥٢	١٩٦٢٦ %٤٢,٣٥	١١٧١٨ %٢٥,٢٨	٤٦٣٣٥
التعليم العام (٦ – ١٨ سنة)	١٦٤١٦٢ %٧٨,٨٩	١٦٢٩٣٠ %٧٨,٣٠		٢٠٨٠٦٨
التعليم العالي (١٩ – ٢٣ سنة)		١٣٩٠٢ %٢١,٦٥		٦٤٢٠٢
جميع المراحل / جميع المقيمين		٢٠٨٥٣٢ %٣١,٠٩		٦٧٠٥٩٩

جدول ١١: معدلات الالتحاق المدرسي – محافظة الشمال (ذكور)

	الإجمالي	الخام	الصافي	مجموع السكان المقيمين
التعليم ما قبل المدرسي (٣–٥ سنوات)	١١٨٦٤ %٤٧,٢٤	١٥٥٥٣ %٦١,٩٣		٢٥١١٤
المرحلة الإبتدائية (٦ – ١١ سنة)	٤٦٠٨٥ %٩٣,٤٥	٥٠٢٤٦ %١٠١,٨٩	٤٠٣٩٥ ٨١,٩٢	٤٩٣١٠
المرحلة المتوسطة (١٢ – ١٥ سنة)	٢٥١٥٠ %٧٧,٢٧	٢٢١٥٠ %٦٨,٠٥	١٥١٨١ %٤٦,٦٤	٣٢٥٤٦
المرحلة الثانوية (١٦ – ١٨ سنة)	١١٠٨٩ %٤٥,٦٥	٩٥٥٥ %٣٩,٣٤	٥٦٧٣ %٢٣,٣٥	٢٤٢٨٨
التعليم العام (٦ – ١٨ سنة)	٨٢٣٢٤ %٧٧,٥٥	٨١٩٥١ %٧٧,٢٠		١٠٦١٤٤
التعليم العالي (١٩ – ٢٣ سنة)		٦٤٤٠ %١٩,٧٢		٣٢٦٤٤
جميع المراحل / جميع المقيمين		١٠٤٤٢٢ %٣١,٣١		٣٣٣٤٨٦

جدول ١٢: معدلات الالتحاق المدرسي – محافظة الشمال (إناث)

	الإجمالي	الخام	الصافي	مجموع السكان المقيمين
التعليم ما قبل المدرسي (أقل من ٦ سنوات)	١١٦٠٦ %٤٨,٠٥	١٥٢٧٣ %٦٣,٢٣		٢٤١٥٥
المرحلة الإبتدائية (٦ – ١١ سنة)	٤٤٣٩٥ %٩٣,٠٦	٤٦١١٤ %٩٦,٦٧	٣٨١٦٦ %٨٠,٠١	٤٧٧٠٢
المرحلة المتوسطة (١٢ – ١٥ سنة)	٢٥٥٨٧ %٧٩,٥٢	٢٤٧٩٤ %٧٧,٠٥	١٧٠٤٥ %٥٢,٩٧	٣٢١٧٥
المرحلة الثانوية (١٦ – ١٨ سنة)	١١٨٥٦ %٥٣,٧٧	١٠٠٧١ %٤٥,٦٧	٦٠٤٥ %٢٧,٤١	٢٢٠٤٧
التعليم العام (٦ – ١٨ سنة)	٨١٨٣٨ %٨٠,٢٩	٨٠٩٧٩ %٧٩,٤٥		١٠١٩٢٤
التعليم العالي (١٩ – ٢٣ سنة)		٧٤٦٢ %٣,٨٦		٣١٥٥٨
جميع المراحل / جميع المقيمين		١٠٤١١٠ %٣٠,٨٨		٣٣٧١١٣

جدول ١٣: معدلات الالتحاق المدرسي – محافظتا الجنوب والنبطية (ذكور وإناث)

	الإجمالي	الخام	الصافي	مجموع السكان المقيمين
التعليم ما قبل المدرسي (٣-٥ سنوات)	١٨٦٨٤ %٥٤,٩٦	٢٤٣٣٣ %٧١,٥٨		٣٣٩٩٤
المرحلة الإبتدائية (٦ – ١١ سنة)	٦٦١٦٠ %٩٧,٤٥	٦٦٠٤١ %٩٧,٢٧	٥٦٣٣٢ %٨٢,٩٧	٦٧٨٩٣
المرحلة المتوسطة (١٢ – ١٥ سنة)	٣٨٦٩٠ %٨٧,٣٨	٣٩٣٣٤ %٨٨,٨٤	٢٧٨١٣ %٦٢,٨٢	٤٤٢٧٤
المرحلة الثانوية (١٦ – ١٨ سنة)	١٧٩٢٠ %٥٦,٠١	١٦٢٥٠ %٥٠,٧٩	٩٩٢٦ %٣١,٠٣	٣١٩٩٣
التعليم العام (٦ – ١٨ سنة)	١٢٢٧٧٠ %٨٥,١٦	١٢١٦٢٥ %٨٤,٣٦		١٤٤١٦٠
التعليم العالي (١٩ – ٢٣ سنة)		١٠١٤٤ %٣,٥٦		٤٦٣٦٠
جميع المراحل / جميع المقيمين		١٥٦٩٩٩ %٣٢,١٤		٤٨٨٤٨٠

جدول ١٤: معدلات الالتحاق المدرسي – محافظتا الجنوب والنبطية (ذكور)

	الإجمالي	الخام	الصافي	مجموع السكان المقيمين
التعليم ما قبل المدرسي (٣–٥ سنوات)	٩٧١٦ %٥٥,٨٧	١٢٧٣٢ %٧٣,٢٢		١٧٣٨٩
المرحلة الإبتدائية (٦ – ١١ سنة)	٣٣٤٠١ %٩٧,٠٧	٣٤٢٦٢ %٩٩,٥٧	٢٨٦٤٨ %٨٣,٢٥	٣٤٤٠٩
المرحلة المتوسطة (١٢ – ١٥ سنة)	١٩٤٢٥ %٨٥,٣٤	١٨٤٣٧ %٨٠,٩٩	١٣٢٦٣ %٥٨,٢٧	٢٢٧٦٢
المرحلة الثانوية (١٦ – ١٨ سنة)	٨٤٦٦ %٥٢,٣٨	٨٠٣٩ %٤٩,٧٤	٤٩٠٨ %٣٠,٣٦	١٦١٦٢
التعليم العام (٦ – ١٨ سنة)	٦١٢٩٢ %٨٣,٥٨	٦٠٧٣٨ %٨٢,٨٢		٧٣٣٣٣
التعليم العالي (١٩ – ٢٣ سنة)		٥١٩٦ %٢٢,٣٨		٢٣٢١٣
جميع المراحل / جميع المقيمين		٧٩٠٩٠ %٣٣,٠٦		٢٣٩٢١١

جدول ١٥: معدلات الالتحاق المدرسي – محافظتا الجنوب والنبطية (إناث)

	الإجمالي	الخام	الصافي	مجموع السكان المقيمين
التعليم ما قبل المدرسي (٣–٥ سنوات)	٨٩٦٨ %٥٤,٠١	١١٦٠١ %٦٩,٨٦		١٦٦٠٥
المرحلة الإبتدائية (٦ – ١١ سنة)	٣٢٧٥٩ %٩٧,٨٣	٣١٧٧٩ %٩٤,٩٠	٢٧٦٨٤ %٨٢,٦٨	٣٣٤٨٤
المرحلة المتوسطة (١٢ – ١٥ سنة)	١٩٢٦٥ %٨٩,٥٥	٢٠٨٩٧ %٩٧,١٤	١٤٥٥٠ %٦٧,٦٣	٢١٥١٢
المرحلة الثانوية (١٦ – ١٨ سنة)	٩٤٥٤ %٥٩,٧٢	٨٢١١ %٥١,٨٦	٥٠١٨ %٣١,٦٩	١٥٨٣١
التعليم العام (٦ – ١٨ سنة)	٦١٤٧٨ %٨٦,٨٠	٦٠٨٨٧ %٨٥,٩٦		٧٠٨٢٧
التعليم العالي (١٩ – ٢٣ سنة)		٤٩٤٨ %٣,٣١		٢٣١٤٧
جميع المراحل/ جميع المقيمين		٧٧٩٠٩ %٣١,٢٥		٢٤٩٢٦٩

جدول ١٦: معدلات الالتحاق المدرسي – محافظة البقاع (ذكور وإناث)

	الإجمالي	الخام	الصافي	مجموع السكان المقيمين
التعليم ما قبل المدرسي (٣-٥ سنوات)	١٣٥٣٢ %٤٩,٣٩	١٦٧٦٦ %٦٣,٩٠		٢٦٢٣٨
المرحلة الإبتدائية (٦ – ١١ سنة)	٥٤٠١٣ %٩٥,٧٠	٥٧٤٥١ %١٠١,٨٠	٤٧٤٠٢ %٨٣,٩٩	٥٦٤٣٥
المرحلة المتوسطة (١٢ – ١٥ سنة)	٣٤٠١٦ %٨٧,٣٧	٣٣٥٤٤ %٨٦,١٦	٢٣٥٥٣ %٦٠,٤٩	٣٨٩٣٢
المرحلة الثانوية (١٦ – ١٨ سنة)	١٥٣١٢ %٥٥,٤٨	١٣٠٢٢ %٤٧,١٨	٧٧٠٩ %٢٧,٩٣	٢٧٥٩٦
التعليم العام (٦ – ١٨ سنة)	١٠٣٣٤١ %٨٤,٠٤	١٠٤٠١٧ %٨٤,٥٩		١٢٢٩٦٣
التعليم العالي (١٩ – ٢٣ سنة)		٨٩٧٢ %٢٢,٤٢		٤٠٠١٠
جميع المراحل/ جميع المقيمين		١٣٠٣٢٨ %٣٢,٥٩		٣٩٩٨٨٤

جدول ١٧: معدلات الالتحاق المدرسي – محافظة البقاع (ذكور)

	الإجمالي	الخام	الصافي	مجموع السكان المقيمين
التعليم ما قبل المدرسي (٣-٥ سنوات)	٦١٩٤ %٤٧,٤٤	٨١٣٧ %٦٢,٣٢		١٣٠٥٧
المرحلة الإبتدائية (٦ – ١١ سنة)	٢٧٨٥٢ %٩٥,٩٦	٣٠٤٩٦ %١٠٥,٠٧	٢٤٦٥٣ %٨٤,٩٤	٢٩٠٢٣
المرحلة المتوسطة (١٢ – ١٥ سنة)	١٧٥١٤ %٨٧,٣٢	١٦٥٠٢ %٨٢,٢٧	١١٤٩٦ %٥٧,٣١	٢٠٠٥٧
المرحلة الثانوية (١٦ – ١٨ سنة)	٧٨٩٤ %٥٤,٤٨	٦٦٧٢ %٤٦,٠٥	٣٩٣٣ %٢٥,٠٧	١٤٤٨٨
التعليم العام (٦ – ١٨ سنة)	٥٣٢٦٠ %٨٣,٧٨	٥٣٦٧٠ %٨٤,٤٢		٦٣٥٦٨
التعليم العالي (١٩ – ٢٣ سنة)		٤٩٣٧ %٢٣,٧٦		٢٠٧٧٧
جميع المراحل / جميع المقيمين		٦٦٩٦٩ %٣٣,٢١		٢٠١٦٢٣

جدول ١٨: معدلات الالتحاق المدرسي- محافظة البقاع (إناث)

	الإجمالي	الخام	الصافي	مجموع السكان المقيمين
التعليم ما قبل المدرسي (٣-٥ سنوات)	٦٧٦٥ %٥١,٣٢	٨٦٢٩ %٦٥,٤٦		١٣١٨١
المرحلة الإبتدائية (٦ - ١١ سنة)	٢٦١٦١ %٩٥,٤٣	٢٦٩٥٥ %٩٨,٣٣	٢٢٧٤٩ %٨٢,٩٨	٢٧٤١٢
المرحلة المتوسطة (١٢ - ١٥ سنة)	١٦٥٠٢ %٨٧,٤٣	١٧٠٤٢ %٩٠,٢٨	١٢٠٥٧ %٦٣,٨٧	١٨٨٧٥
المرحلة الثانوية (١٦ - ١٨ سنة)	٧٤١٨ %٥٦,٥٩	٦٣٥٠ %٤٨,٤٤	٣٧٧٦ %٢٨,٨١	١٣١٠٨
التعليم العام (٦ - ١٨ سنة)	٥٠٠٨١ %٨٤,٣١	٥٠٣٤٧ %٨٤,٧٦		٥٩٣٩٥
التعليم العالي (١٩ - ٢٣ سنة)		٤٠٣٥ %٢٠,٩٧		١٩٢٣٣
جميع المراحل / جميع المقيمين		٦٣٣٥٩ %٣١,٩٥		١٩٨٢٦١

جدول ١٩: معدلات الالتحاق – محافظة جبل لبنان- بحسب القضاء (ذكور وإناث)

القضاء	المرحلة	الاجمالي	الخام	الصافي	مجموع السكان
بعبدا	ابتدائي	%٩٦,٣٦	%٩٤,٢٣	%٨٢,٢٠	٤٥٤٥١
	متوسط	%٨٩,١٣	%٩٠,٦١	%٦٧,٤١	٣١٦٦٥
	ثانوي	%٦١,١٧	%٦٣,٠٧	%٣٦,٦٥	٢٢٠١٢
	التعليم العام	%٨٦,٢٣	%٨٦,١٥		٩٩١٢٨
المتن	ابتدائي	%٩٨,٥٧	%٩٦	%٨٤,٧٢	٣٤٠١٦
	متوسط	%٩٣,٠٤	%٩٧,٥٧	%٧٣,٢٥	٢٥٦٢٧
	ثانوي	%٧١,٥٥	%٧٠,٢٥	%٤٧,٧١	٢٠٨٥٩
	التعليم العام	%٨٩,٨٠	%٨٩,٨٢		٨٠٥٠٢
الشوف	ابتدائي	%٩٧,٠٦	%٩٧,٣٦	%٨٤,١٠	١٣٨٧٧
	متوسط	%٩٣,٠٤	%٩٨,٢٩	%٦٨,٥٨	٩٦٢٧
	ثانوي	%٧١,٥٥	%٧٤,٥٣	%٣٩,٠٦	٧٠٩٠
	التعليم العام	%٨٩,٠٨	%٩٢,٣٥		٣٠٥٩٤
عاليه	ابتدائي	%٩٦,٦٦	%٩٥,٧٦	%٨٢,٥١	١٣٠٠٩
	متوسط	%٩٣,١٩	%٩٧,٠١	%٧٠,٠٤	٨٦٢٢
	ثانوي	%٦٦,٩٢	%٦٤,٦٧	%٣٦,٢٣	٥٥٦٢
	التعليم العام	%٨٩,٤٧	%٨٩,٧٩		٢٧١٩٣
كسروان	ابتدائي	%٩٥,٧٤	%٩١,٩٤	%٨٢,٨٤	١٢٣٥٧
	متوسط	%٩٦,٧٣	%١٠٣,١٣	%٧٩,٢٤	٨٥٢٨
	ثانوي	%٧٩,٨٧	%٨٠,٦٠	%٥٥,٦٦	٦٦٧٥
	التعليم العام	%٩٢,١٩	%٩٢,٦٥		٢٧٥٦٠
جبيل	ابتدائي	%٩٧,٢٩	%٩٤,٢٤	%٨١,٩١	٦٦٥١
	متوسط	%٩٤,٢٧	%٩٦,٢٧	%٧١,٨٥	٤٨٨٤
	ثانوي	%٧٥,٠١	%٧١,٩٦	%٤٦,٤٤	٣٦٠٩
	التعليم العام	%٩١,٠١	%٨٩,٥٨		١٥١٤٤

جدول ٢٠: معدلات الالتحاق – محافظة جبل لبنان- بحسب القضاء (ذكور)

القضاء	المرحلة	الاجمالي	الخام	الصافي	مجموع السكان
بعبدا	ابتدائي	%٩٦,٧١	%٩٧,٩٦	%٨٣,٠٣	٢٢٦٨٤
	متوسط	%٨٨,٢٦	%٨٥,٠٩	%٦٤,٧٠	١٦٩٤٢
	ثانوي	%٥٧,٤٨	%٦٣,٥٣	%٣٥,٣٨	١١٠٢٨
	التعليم العام	%٨٥,٣٤	%٨٦.١٦		٥٠٦٥٤
المتن	ابتدائي	%٩٨,٢٦	%٩٧,٣٠	%٨٤,٥٠	١٧٦٢٥
	متوسط	%٩١,٠٤	%٩٢,٧٩	%٧٠,٥٠	١٣٢٩٢
	ثانوي	%٦٧,٤٠	%٦٧,٩٠	%٤٦,٣٣	١٠٦٠٣
	التعليم العام	%٨٨,٠٦	%٨٨,٣٥		٤١٥٢٠
الشوف	ابتدائي	%٩٧,٠٥	%١٠٠,٥٥	%٨٤,٨٠	٧٥٩٢
	متوسط	%٩١,٧٣	%٨٩,٧٨	%٦٢,٧٧	٤٨٠٣
	ثانوي	%٦٩,٦١	%٧٤,٤٥	%٤٠,٠٦	٣٥٩٧
	التعليم العام	%٨٩,٢٨	%٩١,٤٤		١٥٩٩٢
عاليه	ابتدائي	%٩٧,٢٠	%٩٧,٦١	%٨٤,٢٨	٧٠٤٣
	متوسط	%٩١,٠٩	%٩٢,٥٢	%٦٦,٢٨	٤٢٩١
	ثانوي	%٦٣,٦٤	%٦٦,٥٣	%٣٣,٧٩	٢٨٤٤
	التعليم العام	%٨٨,٦٢	%٨٩,٨٣		١٤١٧٨
كسروان	ابتدائي	%٩٤,٩٥	%٩٧,٧٥	%٨٣,١٠	٦٥٥١
	متوسط	%٩٥,٨٦	%١٠٠,٦٧	%٧٦,٠٢	٤٤٩٢
	ثانوي	%٧٥,٧٦	%٧٧,٢٧	%٥١,٢٠	٣٣٧٥
	التعليم العام	%٩٠,٧٤	%٩٢,٥٠		١٤٤١٨
جبيل	ابتدائي	%٩٧,٩٢	%٩٨,٤٩	%٨٥,٧٣	٣٣٧١
	متوسط	%٩١,٧٢	%٩٣,٨٦	%٦٩,٤٢	٢٢٩٦
	ثانوي	%٧٠,٥١	%٦٣,٦٤	%٤٣,١٨	١٩٠٦
	التعليم العام	%٨٩,١٤	%٨٨,٣١		٧٥٧٣

جدول ٢١: معدلات الالتحاق – محافظة جبل لبنان- بحسب القضاء (إناث)

القضاء	المرحلة	الاجمالي	الخام	الصافي	مجموع السكان
بعبدا	ابتدائي	%٩٦,٠٢	%٩٠,٥٠	%٨١,٣٧	٢٢٧٦٧
	متوسط	%٩٠,١٣	%٩٦,٩٧	%٧٠,٥٣	١٤٧٢٣
	ثانوي	%٦٤,٨٨	%٦٢,٦١	%٣٧,٩٢	١٠٩٨٤
	التعليم العام	%٨٧,١٧	%٨٦,١٤		٤٨٤٧٤
المتن	ابتدائي	%٩٨,٩٠	%٩٤,٦٠	%٨٤,٩٥	١٦٣٩١
	متوسط	%٩٥,٢٠	%١٠٢,٧١	%٧٦,٢٢	١٢٣٣٥
	ثانوي	%٧٥,٨٥	%٧٢,٦٨	%٤٩,١٣	١٠٢٥٦
	التعليم العام	%٩١,٦٦	%٩١,٤٠		٣٨٩٨٢
الشوف	ابتدائي	%٩٧,٠٧	%٩٣,٤٩	%٨٣,٢٦	٦٢٨٥
	متوسط	%٩٢,١٤	%١٠٦,٧٦	%٧٤,٣٦	٤٨٢٤
	ثانوي	%٦٩,٦٢	%٧٤,٦١	%٣٨,٠٢	٣٤٩٣
	التعليم العام	%٨٨,٧٨	%٩٣,٣٥		١٤٦٠٢
عاليه	ابتدائي	%٩٦,٠١	%٩٣,٥٨	%٨٠,٤٢	٥٩٦٦
	متوسط	%٩٥,٢٧	%١٠١,٤٥	%٧٣,٧٧	٤٣٣١
	ثانوي	%٧٠,٣٥	%٦٢,٧٣	%٣٨,٧٨	٢٧١٨
	التعليم العام	%٩٠,٤٠	%٨٩,٧٥		١٣٠١٥
كسروان	ابتدائي	%٩٦,٦٢	%٨٨,٧٧	%٨٢,٥٥	٥٨٠٦
	متوسط	%٩٧,٦٩	%١٠٥,٨٧	%٨٢,٨٣	٤٠٣٦
	ثانوي	%٨٤,٠٦	%٨٤,٠٠	%٦٠,٢١	٣٣٠٠
	التعليم العام	%٩٣,٧٩	%٩٢,٨٢		١٣١٤٢
جبيل	ابتدائي	%٩٦,٦٤	%٨٩,٨٨	%٧٧,٩٩	٣٢٨٠
	متوسط	%٩٦,٥٢	%٩٨,٤١	%٧٣,٩٩	٢٥٨٨
	ثانوي	%٨٠,٠٤	%٨١,٢٧	%٥٠,٠٩	١٧٠٣
	التعليم العام	%٩٢,٨٦	%٩٠,٨٥		٧٥٧١

جدول ٢٢: معدلات الالتحاق – محافظة الشمال- بحسب القضاء (ذكور وإناث)

القضاء	المرحلة	الاجمالي	الخام	الصافي	مجموع السكان
المنية	ابتدائي	%٩١,٨٩	%١٠٠,٦٠	%٨٠,١٩	١٤٧٣١
	متوسط	%٧٤,٠٠	%٧٠,٦١	%٤٤,٨١	١٠١٢٩
	ثانوي	%٤١,٥٥	%٣١,٣٧	%١٦,٤٨	٧١٩٢
	التعليم العام	%٧٤,٣٣	%٧٥,٥٨		٣٢٠٥٢
طرابلس	ابتدائي	%٩٤,٣١	%٩٦,٤٧	%٨١,٠٨	٣٢٤٠٥
	متوسط	%٧٦,١١	%٧٢,٤٤	%٥٢,٥٨	٢٢٥٠٧
	ثانوي	%٤٩,٨١	%٤٨,٣٨	%٣٠,١٧	١٦٣٥٥
	التعليم العام	%٧٨,٣٤	%٧٧,٨٤		٧١٢٦٧
الكورة	ابتدائي	%٩٨,٢٢	%٩٢,٣٨	%٨١,٨٠	٥٠٦٦
	متوسط	%٩٦,٤٤	%١٠٣,٧٧	%٧٦,٩٩	٣٧٣٨
	ثانوي	%٨٢,٦٢	%٨٤,٧٦	%٥٤,٤٩	٢٨٠٨
	التعليم العام	%٩٣,٨٧	%٩٤,٢٠		١١٦١٢
زغرتا	ابتدائي	%٩٦,٣٣	%٩٣,٣٤	%٧٩,٩٢	٥٤٤٨
	متوسط	%٨٥,٩٩	%٩٢,٥١	%٦٢,٤٤	٤٠٤٧
	ثانوي	%٦٤,٩٦	%٥٢,٥٤	%٣٣,٠١	٢٩٥٤
	التعليم العام	%٨٥,١٨	%٨٣,٠٥		١٢٤٩٩
البترون	ابتدائي	%٩٨,٩٣	%٩٥,٩١	%٨٧,٠٩	٣٧٤٢
	متوسط	%٩٥,٨٠	%١٠٥,١٠	%٧٩,٢٤	٢٦٦٨
	ثانوي	%٨٣.١٨	%٧٢,٩٦	%٥٢,٧٧	١٨٩٧
	التعليم العام	%٩٤,٣٣	%٩٣,٦١		٨٣٠٧
عكار	ابتدائي	%٩٠,٨٢	%١٠٣,٤٢	%٨٠,٣٠	٣٤٠٧٥
	متوسط	%٧٤,٨٩	%٥٨,٢٤	%٣٦,٧١	٢٠٢٦٩
	ثانوي	%٣٧,٢٢	%٢٣,٦٥	%١٢,١١	١٤٠٧٤
	التعليم العام	%٧٥,٠٧	%٧٣,٦٢		٦٨٤١٨
بشري	ابتدائي	%٩٨,٠٦	%١٠٩,١١	%٨٧,٧٢	١٥٤٧
	متوسط	%٩٤,٨٥	%٩٢,٤٩	%٦٥,٩٣	١٣٥٩
	ثانوي	%٧١,٥٩	%٧٦,٨٠	%٣٧,٠٣	١٠٥٦
	تعليم عام	%٨٩,٩٠	%٩٤,٨٠		٣٩٦٢

جدول ٢٣: معدلات الالتحاق – محافظة الشمال- بحسب القضاء (ذكور)

القضاء	المرحلة	الاجمالي	الخام	الصافي	مجموع السكان
المنية	ابتدائي	٩٢,١٧	١٠١,٥٨	٨٠,٧٧	٧٦٣٩
	متوسط	٧٠,٩٢	٦٢,٨٩	٤٠,٦٨	٥١٥٥
	ثانوي	٣٥,٩٩	٣٠,٩١	١٤,٤٠	٣٧٩٨
	تعليم عام	%٧٢,٧٠	٧٣,٣٨		١٦٥٩٢
طرابلس	ابتدائي	٩٣.٩٣	٩٦,٠٤	٨١,٢٨	١٦٤٦٠
	متوسط	٧٣,٢٣	٦٨,٤٦	٥٠,٤١	١١٢٣٨
	ثانوي	٤٤,١٤	٤٤,٤١	٢٧,١٣	٨٣٥٣
	تعليم عام	%٧٥,٩٤	%٧٥,٤٨		٣٦٠٥١
الكورة	ابتدائي	٩٧,٨٠	٩٤,٤٢	٨٣,٢٦	٢٧٢٥
	متوسط	٩٧,٩٥	١٠٣,٢٣	٧٥,٥٥	١٨٢٤
	ثانوي	٧٨,٩٧	٨٢,٤١	٥٢,٤١	١٤٥٠
	تعليم عام	%٩٢,٣٨	%٩٤,١٩		٥٩٩٩
زغرتا	ابتدائي	٩٦,٥٣	١٠١,٦٢	٨٣,٢٤	٢٥٩٦
	متوسط	٨٥,٠٠	٨٤,٤٩	٥٩,٦٣	٢١٦٠
	ثانوي	٥٦,١٣	٤٨,٣٦	٣٢,٢٩	١٥٧٥
	تعليم عام	%٨٢,٥٣	%٨٢,٥١		٦٣٣١
البترون	ابتدائي	٩٨,٨٦	١٠٣,٠٢	٨٩,٤٤	١٧٥٢
	متوسط	٩٣,٦٦	٩٥,٨٧	٧٥,٢٧	١٤٥٢
	ثانوي	٨١,٦٨	٦٦,٥٣	٥٠,١٠	١٠١٠
	تعليم عام	%٩٢,٩٥	%٩١,٨١		٤٢١٤
عكار	ابتدائي	٩١,٦٩	١٠٨,٠٧	٨١,٥٤	١٧٢٧٢
	متوسط	٧٦,٧٨	٥٤,٩٦	٣٢,٦١	١٠٠٨٠
	ثانوي	٣٧,١٦	٢٢,٣٧	١٢,٠٥	٧٥٢٩
	تعليم عام	%٧٥,٦١	%٧٤,٢٢		٣٤٨٨١
بشري	ابتدائي	٩٧,٦٨	١١٥,١٦	٨٨,٤٢	٨٦٤
	متوسط	٩٣,٦٩	٩٠,٣٧	٥٨,٦٧	٦٣٤
	ثانوي	٦٦,٨٤	٦٣	٣١,٥٩	٥٧٣
	تعليم عام	%٨٧,٩٢	%٩٣,١٤		٢٠٧١

جدول ٢٤: معدلات الالتحاق – محافظة الشمال- بحسب القضاء (إناث)

القضاء	المرحلة	الاجمالي	الخام	الصافي	مجموع السكان
المنية	ابتدائي	٩١,٥٨	٩٩,٥٥	٧٩,٥٧	٧٠٩٢
	متوسط	٧٧,١٨	٧٨,٦١	٤٩,٠٩	٤٩٧٤
	ثانوي	٤٧,٧٦	٣١,٨٨	١٨,٨٠	٣٣٩٤
	تعليم عام	%٧٧,٣٢	%٧٧,٩٥		١٥٤٦٠
طرابلس	ابتدائي	٩٤,٧٠	٩٦,٩١	٨٠,٨٨	١٥٩٤٥
	متوسط	٧٨,٩٧	٧٦,٣٩	٥٤,٧٤	١١٢٦٩
	ثانوي	٥٥,٧٢	٥٢,٥١	٣٣,٣٤	٨٠٠٢
	تعليم عام	%٨٠,٨٠	%٨٠,٢٥		٣٥٢١٦
الكورة	ابتدائي	٩٨,٧٢	٩٠,٠٠	٨٠,٠٩	٢٣٤١
	متوسط	٩٧,٨٦	١٠٤,٢٨	٧٨,٣٧	١٩١٤
	ثانوي	٨٦,٥٢	٨٧,٢٦	٥٦,٧٠	١٣٥٨
	تعليم عام	%٩٥,٤٧	%٩٤,٢٠		٥٦١٣
زغرتا	ابتدائي	٩٦,١٤	٨٥,٨٠	٧٦,٨٩	٢٨٥٢
	متوسط	٨٧,١٢	١٠١,٦٩	٦٥,٦٦	١٨٨٧
	ثانوي	٧٥,٠٢	٥٧,٢٨	٣٣,٨٢	١٣٨١
	تعليم عام	%٨٨,٥٩	%٨٤,٢٦		٦١٢٠
البترون	ابتدائي	٩٨,٩٩	٨٩,٦٥	٨٥,٠٢	١٩٩٠
	متوسط	٩٨,٣٥	١١٦,١٢	٨٣,٩٦	١٢١٦
	ثانوي	٨٤,٨٩	٨٠,٢٧	٥٥,٨١	٨٨٧
	تعليم عام	%٩٥,٧٤	%٩٥,٤٨		٤٠٩٣
عكار	ابتدائي	٨٩,٩٢	٩٨,٦٤	٧٩,٠١	١٦٨٠٣
	متوسط	٧٣,٠٢	٦١,٤٨	٤٠,٧٥	١٠١٨٩
	ثانوي	٣٧,٢٨	٢٥,١٢	١٢,١٨	٦٥٤٥
	تعليم عام	%٧٤,٥١	%٧٣,٠		٣٣٥٣٧
بشري	ابتدائي	٩٨,٥٣	١٠١,٤٦	٨٦,٨٢	٦٨٣
	متوسط	٩٥,٨٦	٩٤,٣٤	٧٢,٢٧	٧٢٥
	ثانوي	٧٧,٢٣	٩٣,١٧	٤٣,٤٨	٤٨٣
	تعليم عام	%٩٢,٠٦	%٩٦,٦١		١٨٩١

جدول ٢٥: معدلات الالتحاق – محافظة البقاع- بحسب القضاء (ذكور وإناث)

القضاء	المرحلة	الاجمالي	الخام	الصافي	مجموع السكان
زحلة	ابتدائي	%٩٥,٧٥	%٩٦,٥٩	%٨٢,٦٩	١٥٥٢٦
	متوسط	%٨٧,٧٥	%٨٧,٠٦	%٦٦,٣٠	١١٥١٢
	ثانوي	%٥٨,٥٠	%٥٣,١٠	%٣٦,٥٦	٨٢٨٠
	تعليم عام	%٨٤,٤١	%٨٣,٢٨		٣٥٣١٨
البقاع الغربي	ابتدائي	%٩٥,٤٤	%٩٦,٦٦	%٨٠,٨٥	٧٨٩٦
	متوسط	%٨٧,٤٧	%٩١,٦٥	%٦٢,٨٦	٥٤٦٠
	ثانوي	%٦٠,٦٧	%٥٠,٤٣	%٣٣,٧٢	٤١٦٤
	تعليم عام	%٨٤,٩٣	%٨٤,١١		١٧٥٢٠
بعلبك	ابتدائي	%٩٧,٠٨	%١٠٥,١٧	%٨٦,٨١	٢٣٥٥٧
	متوسط	%٨٧,٧٩	%٨٦,٣٣	%٥٨,٩٢	١٥٤٧٠
	ثانوي	%٥٣,٢٢	%٤٥,٩٠	%٢٢,٨٥	١٠٦٩٨
	تعليم عام	%٨٤,٧٥	%٨٦,٥٥		٤٩٧٢٥
الهرمل	ابتدائي	%٨٩,١٥	%١١٠,٤٨	%٨٢,١٩	٦٠١٩
	متوسط	%٨٢,٢٠	%٧٠,٤٩	%٤٤,٧٠	٤١٠٧
	ثانوي	%٤٤,٨٨	%٣٠,٣٥	%١٢,٤٦	٢٧٩٤
	تعليم عام	%٧٧,٣٦	%٨٠,٤٤		١٢٩٢٠
راشيا	ابتدائي	%٩٨,٢٥	%٩٨,٧٨	%٨٠,٨٩	٣٤٣٨
	متوسط	%٩١,٥٧	%٩٤,٨٤	%٦٤,٤٠	٢٣٨٤
	ثانوي	%٥٧,٣٠	%٤٦,٢٠	%٢٩,١٩	١٦٥٨
	تعليم عام	%٨٧,٠٤	%٨٥,٨٧		٧٤٨١

جدول ٢٦: معدلات الالتحاق – محافظة البقاع- بحسب القضاء (ذكور)

القضاء	المرحلة	الاجمالي	الخام	الصافي	مجموع السكان
زحلة	ابتدائي	%٩٦,٥٤	%٩٩,٧٥	%٨٤,٣١	٨٠٩٣
	متوسط	%٨٧,٣٢	%٨٤,٨٢	%٦٤,١٤	٥٩٩٦
	ثانوي	%٥٧,٤٨	%٥٢,٩٠	%٣٥,٨٧	٤٣٤٤
	تعليم عام	%٨٤,٣٣	%٨٣,٨٥		١٨٤٣٣
البقاع الغربي	ابتدائي	%٩٧,٣٥	%١٠٠	%٨٣,٣٣	٤١٠٤
	متوسط	%٨٨,٤٩	%٩٣,٨١	%٦١,٩٤	٢٧١٢
	ثانوي	%٦٠,٤٣	%٤٧,٠٦	%٢٩,٤١	٢٢٤٤
	تعليم عام	%٨٥,٥٦	%٨٥,٠٣		٩٠٦٠
بعلبك	ابتدائي	%٩٦,٧٩	%١٠٨,٥٨	%٨٧,٥٢	١٢٠٤٩
	متوسط	%٨٧,٢٧	%٧٩,٣٨	%٥٤,٥٨	٧٩٧٨
	ثانوي	%٥٠,٦٣	%٤٤,١٥	%٢٢,١٧	٥٦٧٤
	تعليم عام	%٨٣,٦٥	%٨٥,٢٩		٢٥٧٠١
الهرمل	ابتدائي	%٨٧,٧٣	%١١٤,٥٤	%٨١,٧٩	٣٠٨١
	متوسط	%٨٢,٧٧	%٦٢,٥٧	%٣٨,٩٨	٢١١٩
	ثانوي	%٤٧,٩٧	%٢٩,٣٢	%١٣,٠٧	١٢٥٥
	تعليم عام	%٧٨,٣٧	%٨٠,٩١		٦٤٥٥
راشيا	ابتدائي	%٩٨,٨٢	%١٠٠,٥٣	%٧٩,١٦	١٦٩٩
	متوسط	%٩٢,٨١	%٩٦,٦٤	%٦٢,٨٨	١٢٥٣
	ثانوي	%٥٨,٢٩	%٤٥,٨٣	%٣٠,١٨	٩٧١
	تعليم عام	%٨٦,٨٧	%٨٥,٧٥		٣٩٢٣

جدول ٢٧: معدلات الالتحاق – محافظة البقاع- بحسب القضاء (إناث)

القضاء	المرحلة	الاجمالي	الخام	الصافي	مجموع السكان
زحلة	ابتدائي	%٩٤,٨٨	%٩٣,١٥	%٨٦,٩١	٧٤٣٣
	متوسط	%٨٨,٢٢	%٨٩,٤٨	%٦٨,٦٣	٥٥١٦
	ثانوي	%٥٩,٦٣	%٥٣,٣٣	%٣٧,٣٢	٣٩٣٦
	تعليم عام	%٨٤,٤٨	%٨٢,٦٧		١٦٨٨٥
البقاع الغربي	ابتدائي	%٩٣,٣٥	%٩٣,٠٤	%٧٨,١٦	٣٧٩٢
	متوسط	%٨٦,٤٦	%٨٩,٥٢	%٦٣,٧٥	٢٧٤٨
	ثانوي	%٦٣,١٣	%٥٤,٣٨	%٣٨,٧٥	١٩٢٠
	تعليم عام	%٨٤,٢٥	%٨٣,١٢		٨٤٦٠
بعلبك	ابتدائي	%٩٧,٣٧	%١٠١,٦٠	%٨٦,٠٧	١١٥٠٨
	متوسط	%٨٨,٣٣	%٩٣,٧٤	%٦٣,٥٣	٧٤٩٢
	ثانوي	%٥٦,١٥	%٤٧,٨٧	%٢٣,٦٣	٥٠٢٤
	تعليم عام	%٨٥,٩٣	%٨٧,٩١		٢٤٠٢٤
الهرمل	ابتدائي	%٩٠,٦٤	%١٠٦,٢٣	%٨٢,٦١	٢٩٣٨
	متوسط	%٨١,٥٨	%٧٨,٩٢	%٥٠,٨٠	١٩٨٨
	ثانوي	%٤٢,٣٧	%٣١,١٩	%١١,٩٦	١٥٣٩
	تعليم عام	%٧٦,٣٦	%٧٩,٩٦		٦٤٦٠
راشيا	ابتدائي	%٩٧,٧٠	%٩٧,٦٧	%٨٢,٥٧	١٧٣٩
	متوسط	٩٠,١٩	%٩٢,٨٤	%٦٦,١٠	١١٣٢
	ثانوي	%٥٥,٩٠	%٤٦,٧٢	%٢٧,٨٠	٦٨٧
	تعليم عام	%٨٧,٢٤	%٨٦,٠		٣٥٥٨

جدول ٢٨: معدلات الالتحاق – محافظتا الجنوب والنبطية- بحسب القضاء (ذكور وإناث)

القضاء	المرحلة	الاجمالي	الخام	الصافي	مجموع السكان
صيدا	ابتدائي	%٩٧,٩٣	%٩٥,٦٥	%٨٦,٥٦	١٨٩٨٠
	متوسط	%٨٦,٠٢	%٨٨,٩٣	%٦٥,٩٩	١٢٧٣٨
	ثانوي	%٥٧,٠	%٥٥,٣٦	%٣٣,٨٤	٨٦٩٨
	تعليم عام	%٨٥,٣٦	%٨٤,٨٥		٤٠٤١٦
صور	ابتدائي	%٩٦,٧٥	%٩٩,١٢	%٨١,٧٥	١٩٤٥٤
	متوسط	%٨٤,٨١	%٨٤,٠٥	%٥٥,٢١	١٢٦٦٩
	ثانوي	%٥٢,٧٢	%٤٥,٣٤	%٢٦,٤١	٩٦١٦
	تعليم عام	%٨٢,٩٨	%٨٢,١٥		٤١٧٣٩
جزين	ابتدائي	%٩٣,٧٠	%٩٤,٤٩	%٨١,٨٩	١٢٧٠
	متوسط	%٩٨,٧٨	%١٠٣,٦٦	%٧٤,٣٩	٨٢٠
	ثانوي	%٨٠,٢٣	%٨٤,٨٨	%٥٩,٣٠	٨٦٠
	تعليم عام	%٩١,١٨	%٩٤,٢٣		٢٩٥٠
النبطية	ابتدائي	%٩٨,٣٨	%٩٦,٢٣	%٨٢,٥٣	١٢٩٢٥
	متوسط	%٨٨,٧٢	%٨٨,٤٧	%٦٣,٣٦	٧٧٠٧
	ثانوي	%٥٨,٢٣	%٥٢,١٥	%٣٢,٠٥	٥١٢٦
	تعليم عام	%٨٧,٤٩	%٨٥,١٣		٢٥٧٥٨
بنت جبيل	ابتدائي	%٩٨,٦٦	%٩٦,٩٨	%٨٤,٠٢	٨٠٣٤
	متوسط	%٨٩,٠٤	%٩٣,٠٨	%٦٧,٢٤	٥٣٩٠
	ثانوي	%٤٨,٧٣	%٤٤,٢٣	%٢٦,٦١	٣٧٨٠
	تعليم عام	%٨٤,٦٧	%٨٤,١٦		١٧٢٠٤
مرجعيون	ابتدائي	%٩٥,٩٩	%٩٨,٦٠	%٨٢,٢٣	٥١٥٦
	متوسط	%٩٠,٩٥	%٩٢,٨٨	%٦٦,٢١	٣٤٦٨
	ثانوي	%٦٣,٥٦	%٥٣,٨٤	%٣٤,٩٩	٢٧٥٨
	تعليم عام	%٨٦,٥٦	%٨٦,٠١		١١٣٨٢
حاصبيا	ابتدائي	%٩٥,١٧	%١٠٠,٩٧	%٨٢,١٣	٢٠٧٠
	متوسط	%٩٣,٩٢	%٩٧.٩٧	%٦٧,٥٧	١٤٨٠
	ثانوي	%٥٣,٩١	%٤٤,٣٥	%٢٧,٨٣	١١٥٠
	تعليم عام	%٨٤,٦٨	%٨٦,١٧		٤٧٠٠

جدول ٢٩: معدلات الالتحاق – محافظتا الجنوب والنبطية- بحسب القضاء (ذكور)

القضاء	المرحلة	الاجمالي	الخام	الصافي	مجموع السكان
صيدا	ابتدائي	%٩٧,٦٥	%٩٧,٦٤	%٨٩,٥٥	٩٨٥٨
	متوسط	%٨٢,١٤	%٨١,٣٦	%٦١,٧٩	٦٥١٤
	ثانوي	%٤٩,٩٩	%٤٩,٩٧	%٣٠,٧٩	٤٣٥٥
	تعليم عام	%٨٢,٧٦	%٨٢,٥٠		٢٠٧٥٤
صور	ابتدائي	%٩٦,٢٥	%١٠٢,٩٩	%٨٢,٧٧	١٠٠٢٣
	متوسط	%٨٣,٧٥	%٧٣,٩٧	%٥٠,١٥	٦٦١٦
	ثانوي	%٥١,٤٩	%٤٨,٧٢	%٢٨,١٨	٤٨٣٤
	تعليم عام	%٨٢,٣٢	%٨١,٨٣		٢١٤٧٣
جزين	ابتدائي	%٩٣,٢٢	%٩١,٥٢	%٧٩,٦٦	٥٩٠
	متوسط	%١٠٠	%٩٧,٧٢	%٧٥	٤٤٠
	ثانوي	%٧٦,٩٢	%٩٤,٨٧	%٥٨,٩٧	٣٩٠
	تعليم عام	%٩٠,٨٤	%٩٤,٣٦		١٤٢٠
النبطية	ابتدائي	%٩٨,٢٣	%٩٨,٢١	%٨٣,٣٨	٦٥٤٨
	متوسط	%٨٤,٥٥	%٧٤,٣٩	%٥٦,٨٨	٣٩٦٨
	ثانوي	%٤٧,٦٦	%٤٦,٢٤	%٢٨,٩٦	٢٤٧٦
	تعليم عام	%٨٤,٤١	%٨١,٠٣		١٢٩٩٢
بنت جبيل	ابتدائي	%٩٨,٧٨	%٩٧,٢٠	%٨٢,٧١	٣٩٢٧
	متوسط	%٩٠,١٤	%٩٧,٠٥	%٦٤,٨٨	٢٤٤٦
	ثانوي	%٥٠,٩٥	%٤٧,٧٩٧	%٢٧,٣٩	١٩٠٢
	تعليم عام	%٨٥,٢٣	%٨٥,٨٠		٨٢٧٥
مرجعيون	ابتدائي	%٩٤,٧٩	%١٠٠,٥٠	%٧٨,٧٩	٢٣٨١
	متوسط	%٩٠,٩١	%٨٢,٤٣	%٦٣,٧٥	١٩٥٩
	ثانوي	%٦٣,٥٧	%٥٠,١٦	%٣٤,٧٥	١٦٠٣
	تعليم عام	%٨٥,٠٩	%٨٣,٢٧		٥٩٤٣
حاصبيا	ابتدائي	%٩٣,٥٢	%١٠٤,٦٣	%٨٠,٥٥	١٠٨٠
	متوسط	%٩٢,٤٠	%٨٩,٨٧	%٦٠,٧٥	٧٩٠
	ثانوي	%٥٥	%٤٦,٦٧	%٣٠	٦٠٠
	تعليم عام	%٨٣,٨٠	%٨٥,٨٢		٢٤٧٠

جدول ٣٠: معدلات الالتحاق – محافظتا الجنوب والنبطية- بحسب القضاء (إناث)

القضاء	المرحلة	الاجمالي	الخام	الصافي	مجموع السكان
صيدا	ابتدائي	%٩٨,٢٣	%٩٣,٤٩	%٨٣,٣٢	٩١٢٢
	متوسط	%٩٠,١١	%٩٦,٩٢	%٧٠,٤٢	٦١٩٧
	ثانوي	%٦٤,٠٣	%٦٠,٧٦	%٣٦,٨٩	٤٣٤٣
	تعليم عام	%٨٨,١١	%٨٧,٣٤		١٩٦٦٢
صور	ابتدائي	%٩٧,٢٨	%٩٥,٠	%٨٠,٦٧	٩٤٣١
	متوسط	%٨٥,٩٥	%٩٠,٠٦	%٦٠,٧٣	٦٠٥٣
	ثانوي	%٥٣,٩٧	%٤١,٩٣	%٢٤,٦٣	٤٧٨٢
	تعليم عام	%٨٣,٦٨	%٨٢,٤٩		٢٠٢٦٦
جزين	ابتدائي	%٩٤,١٢	%٩٧,٠٦	%٨٣,٨٢	٦٨٠
	متوسط	%٩٧,٣٧	%١١٠,٥٣	%٧٣,٦٨	٣٨٠
	ثانوي	%٨٢,٩٨	%٧٦,٦٠	%٥٩,٥٧	٤٧٠
	تعليم عام	%٩١,٥٠	%٩٤,١١		١٥٣٠
النبطية	ابتدائي	%٩٨,٥٢	%٩٤,٢٠	%٨١,٦٥	٦٣٧٧
	متوسط	%٩٣,١٥	%١٠٣,٣٩	%٧٠,٢٣	٣٧٣٩
	ثانوي	%٦٨,١١	%٥٧,٦٦	%٣٤,٩٤	٢٦٥٠
	تعليم عام	%٩٠,٦٣	%٨٩,٣٠		١٢٧٦٦
بنت جبيل	ابتدائي	%٩٨,٥٤	%٩٦,٧٦	%٨٥,٢٧	٤١٠٧
	متوسط	%٨٨.١١	%٨٩,٧٧	%٦٩,١٩	٢٩٤٤
	ثانوي	%٤٦,٤٩	%٤٠,٦٣	%٢٥,٨٣	١٨٧٨
	تعليم عام	%٨٤,١٥	%٨٢,٦٥		٨٩٢٩
مرجعيون	ابتدائي	%٩٧,٠١	%٩٦,٩٧	%٨٥,١٩	٢٧٧٥
	متوسط	%٩٠,٩٨	%٩٧,٣٥	%٦٩,٣٨	١٥٠٩
	ثانوي	%٦٣,٥٥	%٥٨,٩٦	%٣٥,٣٢	١١٥٥
	تعليم عام	%٨٨,٢٣	%٨٩,٠		٥٤٣٩
حاصبيا	ابتدائي	%٩٦,٩٧	%٩٦.٩٧	%٨٣,٨٤	٩٩٠
	متوسط	%٩٥,٦٥	%١٠٧,٢٥	%٧٥,٣٦	٦٩٠
	ثانوي	%٥٢,٧٣	%٤١,٨٢	%٢٥,٤٥	٥٥٠
	تعليم عام	%٨٥,٦٥	%٨٦,٥٤		٢٢٣٠

جدول ٣١: التأخر المدرسي – المحافظات الست – الذكور والإناث

المرحلة		بيروت	جبل لبنان	الشمال	البقاع	الجنوب والنبطية	المجموع
الإبتدائية المتأخرون (٦-١١)	عدد	٣٩٦٣	١٤٤١٨	١٧٤٥٣	٩٩٠٢	٩٤٠٤	٥٥١٤٠
	%	%١٠,٦٢	%١١,٥٠	%١٧,٩٩	%١٧,٥٤	%١٣,٨٥	%١٤,٣٦
	مجموع السكان	٣٧٢٩٢	١٢٥٣٥٢	٩٧٠١٢	٥٦٤٣٥	٦٧٨٩٣	٣٨٣٩٨٤
المتوسطة المتأخرون (١٢-١٥)	عدد	٤٧٧٨	١٤٦٧٤	١٠٥٠٠	٧٣٣٤	٧٦٤٥	٤٤٩٣١
	%	%١٦,٥٦	%١٦,٤٩	%١٦,٢٢	%١٨,٨٣	%١٧,٢٦	%١٦,٩٠
	مجموع السكان	٢٨٨٤٤	٨٨٩٥٠	٦٤٧٢١	٣٨٩٢١	٤٤٢٧٤	٢٦٥٧٢١
الثانوية المتأخرون (١٦-١٨)	عدد	٤٧٦٦	١٢١١٠	٥٩٨٣	٤٢٩٦	٤٣٣٧	٣١٤٩٢
	%	%٢٠,٦٢	%١٨,٤٠	%١٢,٩١	%١٥,٥٦	%١٣,٥٥	%١٦,١٦
	مجموع السكان	٢٣١٠٨	٦٥٨١٤	٤٦٣٣٥	٢٧٥٩٦	٣١٩٩٣	١٩٤٨٤٦
مجموع متأخرون التعليم العام	عدد	١٣٥٠٧	٤١٢٠٢	٣٣٩٣٦	٢١٥٣٢	٢١٣٨٦	١٣١٥٦٣
	%	%١٥,١٣	%١٤,٧٠	%١٦,٣١	%١٧,٥١	%١٤,٨٣	%١٥,٥٧
	مجموع السكان	٨٩٢٤٤	٢٨٠١١٦	٢٠٨٠٦٨	١٢٢٩٦٣	١٤٤١٦٠	٨٤٤٥٥١

جدول ٣٢: التأخر المدرسي – المحافظات الست – (ذكور)

المرحلة		بيروت	جبل لبنان	الشمال	البقاع	الجنوب والنبطية	المجموع
الإبتدائية (٦-١١)	المتأخرون عدد	٢٢٣٥	٨٨٠٩	٩٦١٧	٥٨١٣	٥٤٧٩	٣١٩٥٣
	%	%١١,٣٦	%١٣,٥٨	%١٩,٥٠	%٢٠,٠٢	%١٥,٩٢	%١٦,١٩
	مجموع السكان	١٩٦٧٥	٦٤٨٥٨	٤٩٣١٠	٢٩٠٢٣	٣٤٤٠٩	١٩٧٢٧٥
المتوسطة (١٢-١٥)	المتأخرون عدد	٢٣٧٨	٧٠٥٧	٥٢٠٢	٣٧٨٠	٣٥٧١	٢١٩٨٨
	%	%١٥,٣٩	%١٥,٣٠	%١٥,٩٨	%١٨,٨٤	%١٥,٦٨	%١٦,٠٥
	مجموع السكان	١٥٤٤٥	٤٦١١٦	٣٢٥٤٦	٢٠٠٥٧	٢٢٧٦٢	١٣٦٩٢٦
الثانوية (١٦-١٨)	المتأخرون عدد	٢٤٩٩	٦٦٤٢	٣٠٦٧	٢٢٦٤	٢١٧٣	١٦٦٤٥
	%	%٢٠,٦٧	%١٩,٩١	%١٢,٦٢	%١٥,٦٢	%١٣,٤٤	%١٦,٥٨
	مجموع السكان	١٢٠٨٨	٣٣٣٥٢	٢٤٢٨٨	١٤٤٨٨	١٦١٦٢	١٠٠٣٧٨
مجموع متأخرون التعليم العام	عدد	٧١١٢	٢٢٥٠٨	١٧٨٨٦	١١٨٥٧	١١٢٢٣	٧٠٥٨٦
	%	%١٥,٠٦	%١٥,٥٩	%١٦,٨٥	%١٨,٦٥	%١٥,٣٠	%١٦,٢٤
	مجموع السكان	٤٧٢٠٨	١٤٤٣٢٦	١٠٦١٤٤	٦٣٥٦٨	٧٣٣٣٣	٤٣٤٥٧٩

جدول ٣٣: التأخر المدرسي – المحافظات الست – (إناث)

المرحلة		بيروت	جبل لبنان	الشمال	البقاع	الجنوب والنبطية	المجموع
الإبتدائية (٦-١١)	المتأخرون عدد	١٧٢٨	٥٦٠٩	٧٨٣٦	٤٠٨٩	٣٩٢٥	٢٣١٨٧
	%	%٩.٨٠	%٩,٢٧	%١٦,٤٢	%١٤,٩١	%١١,٧٢	%١٢,٤١
	مجموع السكان	١٧٦١٧	٦٠٤٩٤	٤٧٧٠٢	٢٧٤١٢	٣٣٤٨٤	١٨٦٧٠٩
المتوسطة (١٢-١٥)	المتأخرون عدد	٢٤٠٠	٧٦١٧	٥٢٩٨	٣٥٥٤	٤٠٧٤	٢٢٩٤٣
	%	%١٧,٩١	%١٧,٢٨	%١٦,٤٦	%١٨,٨٣	%١٨,٩٣	%١٧,٨١
	مجموع السكان	١٣٣٩٩	٤٢٨٣٤	٣٢١٧٥	١٨٨٧٥	٢١٥١٢	١٢٨٧٩٥
الثانوية (١٦-١٨)	المتأخرون عدد	٢٢٦٧	٥٤٦٨	٢٩١٦	٢٠٣٢	٢١٦٤	١٤٨٤٧
	%	%٢٠,٥٧	%١٦,٨٤	%١٣,٢٢	%١٥,٥٠	%١٣,٦٦	%١٥,٧١
	مجموع السكان	١١٠٢٠	٣٢٤٦٢	٢٢٠٤٧	١٣١٠٨	١٥٨٣١	٩٤٤٦٨
مجموع متأخرون التعليم العام	عدد	٦٣٩٥	١٨٦٩٤	١٦٠٥٠	٩٦٧٥	١٠١٦٣	٦٠٩٧٧
	%	%١٥,٢١	%١٣,٧٦	%١٥,٧٤	%١٦,٢٨	%١٤,٣٤	%١٤,٨٧
	مجموع السكان	٤٢٠٣٦	١٣٥٧٩٠	١٠١٩٢٤	٥٩٣٩٥	٧٠٨٢٧	٤٠٩٩٧٢

جدول ٣٤: المتابعة والتسرب المدرسي-استنادا إلى الأعمار

العمر	الملتحقون (عدد)	% تناقصيه	غير الملتحقين (عدد)	%	% تراكمية
٣	١٤٨٥١	–	٤٧٣٠٨	–	–
٤	٣٧٤١٣	–	٢٤٥٥٦	–	–
٥	٥٠٥٢٢	–	١١٧٩٢	–	–
٦	٥٩٩٧٥	١٠٠	٥٧٥٩	٢,٤١	٢,٤١
٧	٦٢٠٨٠	١٠٤	٢٠٠٢	٠,٨٤	٣,٢٥
٨	٥٩٨٤٥	١٠٠	١٦٢٦	٠,٦٨	٤,٠٠
٩	٦٠٩٦٧	١٠٢	١٨٠٨	٠,٧٥	٤,٨٠
١٠	٦٤١٩٥	١٠٧	١٩٧١	٠,٨٢	٥,٦٣
١١	٦١٥٥٦	١٠٣	٢١٩٥	٠,٩٢	٦,٥٥
١٢	٦٢٣٨٩	١٠٤	٣٩٢٧	١,٦	٨,٢٠
١٣	٦٠٢٨٧	١٠١	٥٨٤٠	٢,٤	١١,٠٠
١٤	٥٧٨٥٠	٩٦	١٠٢٠٩	٤,٣	١٥,٣٠
١٥	٥١٣٢٩	٨٦	١٣٨٩٤	٥,٨	٢١,١٢
١٦	٤٥٣٢٠	٧٦	٢١٦٢٠	٩,٠٥	٣٠,٢٠
١٧	٣٨٨٦٢	٦٥	٢٤٣٨٢	١٠,٢	٤٠,٤١
١٨	٣٤٢٦٨	٥٧	٣٠٣٩٤	١٢,٧	٥٣,١٤
١٩	٢٤٩٢٨	٤٢	٢٩٥٢٧	١٢,٤	٦٥,٥٠
المجمـــوع الحالي	٨٤٦٦٣٦	–	٢٣٨٨١٢	١٠٠	١٠٠
المجمـــوع العام	٨٥١٣٧٦	–	٣٧٥٨٨٨		

جدول ٣٥: المتابعة والتسرب المدرسي-استنادا إلى الأعمار- (الذكور)

العمر	الملتحقون (عدد)	% تناقصيه	غير الملتحقين (عدد)	%	% تراكمية
٣	٧٦٩٤	–	٢٤٦٣٦	–	–
٤	١٩٠٠١	–	١٢٥٨٢	–	–
٥	٢٥٧١٨	–	٥٩٣٩	–	–
٦	٣٠٩٣٦	١٠٠	٣٠٥١	٢,٣٧	٢,٣٧
٧	٣٢١٦٣	١٠٤	٨٩٦	٠,٧٠	٣,١٠
٨	٣٠١٤٧	٩٧	٨٦٩	٠,٦٧	٣,٧٨
٩	٣١٦١٧	١٠٢	٨٧٩	٠,٦٨	٤,٤٦
١٠	٣٣١٣٣	١٠٧	٩٠٩	٠,٧١	٥,١٦
١١	٣١٤٩٩	١٠٢	١١٧٦	٠,٩١	٦,٠٧
١٢	٣٢٤٣٧	١٠٥	٢٢٣٠	١,٧٣	٧,٨٠
١٣	٣٠٩٤٣	١٠٠	٣٢٦٥	٢,٥٣	١٠,٣٤
١٤	٢٩٣٤٥	٩٥	٥٦٣٣	٤,٣٨	١٤,٧٢
١٥	٢٥٢٠٢	٨١	٧٨٧٥	٦,١٢	٢١,٠٠
١٦	٢٢,٦٨	٧١	١١٩٢٩	٩,٢٧	٣٠,٢٧
١٧	١٨٧٨٩	٦١	١٣٩٩١	١٠,٨٧	٤١,١٤
١٨	١٦٨٣٣	٥٤	١٦٧٦٨	١٣,٠٣	٥٤,١٧
١٩	١٢٢٤٩	٤٠	١٦٠٥٣	١٢,٤٧	٦٦,٦٥
المجمـــوع الحالي	٤٢٩٧٧٤	–	١٢٨٦٨٠	١٠٠	١٠٠
المجمـــوع العام	٤٣٢٢٤١	–	١٩٩٩٧٨		

جدول ٣٦: المتابعة والتسرب المدرسي-استنادا إلى الأعمار- (الإناث)

العمر	الملتحقون (عدد)	% تناقصيه	غير الملتحقين (عدد)	%	% تراكمية
٣	٧١٥٧	-	٢٢٦٧٢	-	-
٤	١٨٤١١	-	١١٩٧٤	-	-
٥	٢٤٨٠٤	-	٥٨٥٣	-	-
٦	٢٩٠٣٩	١٠٠	٢٧٠٨	٢,٤٦	٢,٤٦
٧	٢٩٩١٧	١٠٣	١١٠٦	١,٠٠	٣,٤٦
٨	٢٩٦٩٩	١٠٢	٧٥٧	٠,٦٩	٤,١٥
٩	٢٩٣٥٠	١٠١	٩٢٩	٠,٨٤	٥,٠٠
١٠	٣١٠٦٢	١٠٧	١٠٦١	٠,٠٥	٦,٠٠
١١	٣٠٠٥٧	١٠٤	١٠٢٠	٠,٩٣	٧,٠٠
١٢	٢٩٩٥٣	١٠٣	١٦٩٧	١,٥٤	٨,٥٤
١٣	٢٩٣٤٤	١٠١	٢٥٧٥	٢,٣٤	١١,٠٠
١٤	٢٨٥٠٥	٩٨	٤٥٧٧	٤.١٥	١٥,١٦
١٥	٢٦١٢٦	٩٠	٦٠١٩	٥,٤٦	٢٠,٦٣
١٦	٢٣٢٥٢	٨٠	٩٦٩١	٨,٨٠	٢٩,٤٣
١٧	٢٠٠٧٣	٦٩	١٠٣٩١	٩,٤٣	٣٩,٠٠
١٨	١٧٤٣٥	٦٠	١٣٦٢٦	١٢,٣٧	٥١,٤٧
١٩	١٢٦٧٩	٤٤	١٣٤٧٤	١٢,٢٣	٦٣,٦٤
المجمـــوع الحالي	٤١٦٨٦٣	-	١١٠١٣١	١٠٠	١٠٠
المجمـــوع العام	٤١٩١٣٥	-	١٧٥٩١٠		

جدول ٣٧: المتابعة والتسرب المدرسي-استنادا إلى الصفوف

الصف	الملتحقون	% تناقصية	التسرب المدرسي (%)
الأول (ابتدائي)	٧٠١٨٨	١٠٠	صفر
الثاني (ابتدائي)	٧٨٧٢٢	١١٢	-٢
الثالث (ابتدائي)	٧٣٦٦٦	١٠٥	-٥
الرابع (ابتدائي)	٧٥٠٨٥	١٠٧	-٧
الخامس (ابتدائي)	٧٣٢٠٥	١٠٤	-٤
السادس (أول متوسط)	٦٧٥٠٢	٩٦	٤
السابع (ثاني متوسط)	٥٩٤٢٤	٨٥	١٥
الثامن (ثالث متوسط)	٥١٩٦٤	٧٤	٢٦
التاسع (رابع متوسط)	٥٣٠٥٧	٧٦	٢٤
العاشر (أول ثانوي)	٤٢٠٨٠	٦٠	٤٠
الحادي عشر (ثـــاني ثانوي)	٣١٤٧٦	٤٥	٥٥
الثاني عشـــر (ثـــالث ثانوي)	٣٧٣٧٠	٥٣	٤٧
الثالث عشـــر (أولـــى جامعة)	٢٨٦٧١	٤١	٥٩

جدول ٣٨: المتابعة والتسرب المدرسي-استنادا إلى الصفوف- الذكور

الصف	الملتحقون	% تناقصية	التسرب المدرسي (%)
الأول (ابتدائي)	٣٧٢٤٩	١٠٠	صفر
الثاني (ابتدائي)	٤١٠٥٤	١١٠	-١٠
الثالث (ابتدائي)	٣٩٦٤٥	١٠٦	-٦
الرابع (ابتدائي)	٣٨٧٧٨	١٠٤	-٤
الخامس (ابتدائي)	٣٨٦٧٦	١٠٤	-٤
السادس (أول متوسط)	٣٣٤٨٩	٩٠	١٠
السابع (ثاني متوسط)	٢٩٤٧٥	٧٩	٢١
الثامن (ثالث متوسط)	٢٥٠٠٨	٦٧	٣٣
التاسع (رابع متوسط)	٢٤٨٠٥	٦٦	٣٤
العاشر (أول ثانوي)	٢٠٥٣٧	٥٥	٤٥
الحادي عشر (ثاني ثانوي)	١٦٠٩٣	٤٣	٥٧
الثاني عشر (ثالث ثانوي)	١٨٦٨٧	٥٠	٥٠
الثالث عشر (أولى جامعة)	١٣٦٧٤	٣٧	٦٣

جدول ٣٩: المتابعة والتسرب المدرسي-استنادا إلى الصفوف-الإناث

الصف	الملتحقون	% تناقصية	التسرب المدرسي (%)
الأول (ابتدائي)	٣٢٩٣٩	١٠٠	صفر
الثاني (ابتدائي)	٣٧٦٦٩	١١٤	-١٤
الثالث (ابتدائي)	٣٤٠٢٢	١٠٣	-٣
الرابع (ابتدائي)	٣٦٣٠٧	١١٠	-١٠
الخامس (ابتدائي)	٣٤٥٢٩	١٠٥	-٥
السادس (أول متوسط)	٣٤٠١٣	١٠٣	-٣
السابع (ثاني متوسط)	٢٩٩٤٩	٩١	٩
الثامن (ثالث متوسط)	٢٦٩٥٦	٨٢	١٨
التاسع (رابع متوسط)	٢٨٢٥٢	٨٦	١٤
العاشر (أول ثانوي)	٢١٥٤٢	٦٥	٣٥
الحادي عشر (ثاني ثانوي)	١٥٣٨٣	٤٧	٥٣
الثاني عشر (ثالث ثانوي)	١٨٦٨٣	٥٧	٤٣
الثالث عشر (أولى جامعة)	١٤٩٩٧	٤٦	٥٤

جدول ٤٠: متوسط الحياة الدراسية بحسب المرحلة والمحافظة- (ذكور وإناث)

المحافظة	الصف الخامس (خامس ابتدائي)	الصف التاسع (رابع متوسط)	الصف الثاني عشر (ثالثا ثانوي)	الصف الثالث عشر (السنة الأولى جامعية)
بيروت	١١.١٩	١٥,٢٧	١٨,٨٨	٢٠,٤٤
جبل لبنان	١١,١٢	١٥,٢٩	١٨,٨٣	٢٠,٤٠
الشمال	١١,٥٤	١٥,٦٧	١٩,٠٩	٢٠,٣٧
الجنوب والنبطية	١١,٣٧	١٥,٤٨	١٨,٩٨	٢٠,٤٠
البقاع	١١,٦٢	١٥,٨٣	١٩.٤٧	٢١,٣٤
لبنان	١١,٣٥	١٥,٤٦	١٨,٩٨	٢٠,٥٠

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

جدول ٤١: متوسط الحياة الدراسية بحسب المرحلة والمحافظة- (ذكور)

المحافظة	الصف الخامس (خامس ابتدائي)	الصف التاسع (رابع متوسط)	الصف الثاني عشر (ثالثا ثانوي)	الصف الثالث عشر (السنة الأولى جامعية)
بيروت	١١,٢٣	١٥,٢٦	١٩,٠٦	٢٠,٥٤
جبل لبنان	١١,٢٧	١٥,٣٢	١٨,٩٥	٢٠,٥٤
الشمال	١١,٦٣	١٥,٧٦	١٩,٠٩	٢٠,٦٣
الجنوب والنبطية	١١,٥٢	١٥,٥٢	١٩,٠١	٢٠,٦٢
البقاع	١١,٧٥	١٥,٩٥	١٩,٥٨	٢١,٣٥
لبنان	١١,٤٧	١٥,٥٠	١٩,٠٧	٢٠,٦٧

جدول ٤٢: متوسط الحياة الدراسية بحسب المرحلة والمحافظة- (الإناث)

المحافظة	الصف الخامس (خامس ابتدائي)	الصف التاسع (رابع متوسط)	الصف الثاني عشر (ثالثا ثانوي)	الصف الثالث عشر (السنة الأولى جامعية)
بيروت	١١,١٦	١٥,٢٩	١٨,٧٠	٢٠,٣٣
جبل لبنان	١٠,٩٤	١٥,٢٧	١٨,٧٢	٢٠,٢٧
الشمال	١١,٤٤	١٥,٥٨	١٩,٠٩	٢٠.٢٠
الجنوب والنبطية	١١,٢٠	١٥,٤٥	١٨,٩٥	٢٠,١٩
البقاع	١١,٤٧	١٥,٧٣	١٩,٣٧	٢١,٣٣
لبنان	١١,٢١	١٥,٤٢	١٨,٨٩	٢٠,٣٦

جدول ٤٣: الأمية ، ومعرفة القراءة والكتابة بحسب الفئات العمرية

١ - الأميون:

الفئة العمرية	ذكور وإناث	ذكور	إناث	فارق الاناث عن الذكور
١٠ - ٢٤	٣٢٧٣٤ %٣,٤٦	١٦١٩٧ %٣,٣٣	١٦٥٣٧ %٣,٥٨	٠,٢٥+
٢٥ - ٤٤	٧٣٣٠٠ %٨,٢٣	٢٤١٠٧ %٥,٧٥	٤٩١٩٣ %١٠,٤٤	٤,٦٩+
٤٥ +	٢٣٧٣٧٨ %٣٤,٤٠	٧٤٧٦٨ %٢٢,١٥	١٦٢٦١٠ %٤٦,١٣	٢٣,٩٨+
غير محدد	٩٨٠ %٦٢,٥	٤٢ %٢٤,٠	٩٣٨ %٦٧,٣٩	-
المجموع	٣٤٤٣٩٢ %١٣,٦١	١١٥١١٤ %٩,٢٦	٢٢٩٢٧٨ %١٧,٨٢	٨,٥٦+

١ - يعرفون القراءة والكتابة:

الفئة العمرية	ذكور وإناث	ذكور	إناث	فارق الاناث عن الذكور
١٠ - ٢٤	٤٣١٠٦ %٤,٥٥	٢٥٦٠٧ %٥,٢٧	١٧٤٩٩ %٣,٧٩	١,٩٣-
٢٥ - ٤٤	٧٧٦٥٤ %٨,٧٢	٣٧٩٢٣ %٩,٠٥	٣٩٧٢٢ %٨,٤٣	٠,٧١-
٤٥ +	١٢٦٢٧٠ %١٨,٣	٧٦١٢٤ %٢٢,٥٥	٥٠١٤٦ %١٤,٢٣	٨,٣٢-
غير محدد	٣٠٣ %١٩,٣٢	٣٠ %١٧,١٤	٢٧٤ %١٩,٥٤	-
المجموع	٢٤٧٣٢٤ %٩,٧٨	١٣٩٦٨٤ %١١,٢٤	١٠٧٦٣٩ %٨,٣٧	٢,٨٧-

جدول ٤٤: نسبة الأميين – بحسب المحافظة (١٠ سنوات وأكثر)

المحافظة	ذكور وإناث	ذكور	إناث	فارق الاناث عن الذكور
بيروت	٣٢٧٦٦ %٩,٣١	١٠٣٦٠ %٦,١٥	٢٢٤٠٥ %١٢,٢٢	+٦,٠٧
جبل لبنان	٩٥٤٦٥ %٩,٩٨	٣٠١٤٣ %٦,٣٨	٦٥٣٢٢ %١٣,٥٠	+٧,١٢
الشمال	١٠٣٨٦٧ %١٩,٩٨	٣٩٩٦٦ %١٥,٥٩	٦٣٩٠١ %٢٤,٢٥	+٨,٦٦
البقاع	٥١٥٠٠ %١٦,١٨	١٥٧٣٠ %٩,٨٤	٣٥٧٧٠ %٢٢,٥٧	+١٢,٧٣
الجنوب	٣١٢٢٠ %١٤,١٠	١٠٦١١ %٩,٧٧	٢٠٦٠٩ %١٨,٢٧	+٨,٥
النبطية	٢٩٥٧٥ %١٨,٢٨	٨٣٠٣ %١٠,٧٦	٢١٢٧٢ %٢٥,١٤	+١٤,٣٨
مجموع لبنان	٣٤٤٣٩٣ %١٣,٦٢	١١٥١١٣ %٩,٢٦	٢٢٩٢٧٨ %١٧,٨٢	+٨,٥٦

جدول ٤٥: نسبة الأميين – بحسب القضاء (١٠ سنوات وأكثر)– نسبة مئوية فقط

القضاء	ذكور وإناث	ذكور	إناث	فارق الاناث عن الذكور
بعبدا	%١١,١٤	%٦,٦٢	%١٥,٦١	+٨,٩٩
المتن	%٩,٣٩	%٦,٥٤	%١٢,١٤	+٦,٥٧
الشوف	%١١,٦٥	%٦,٢٩	%١٦,٨٢	+١٠,٥٣
عاليه	%٧,٧٢	%٤,٣٠	%١١,٠٣	+٦,٧٣
كسروان	%٧,٨٥	%٥,٧٦	%٩,٩٦	+٤,٢
جبيل	%١١,٦٥	%٨,٦٦	%١٤,٣٩	+٥,٧٣
المنية	%٢٤,٨٠	%٢٠,١٢	%٢٩,٦٢	+٩,٥
طرابلس	%١٤,٤٤	%١١,٦٢	%١١,٢٣	-٠,٣٩
الكورة	%٨,٦٧	%٦,٠٠	%١١,٢٣	+٥,٢٣
زغرتا	%١٤,٥٢	%١٠,٤٤	%١٨,٢٢	+٧,٧٨
البترون	%١٥,١٩	%١١,٩٥	%١٨,٢٧	+٦,٣٢
عكار	%٣٠,٤٧	%٢٣,٠٨	%٣٧,٨٢	+١٤,٧٤
بشري	%١٥,٦٧	%١٢,٦٥	%١٨,٧٥	+٦,١
زحلة	%١١,٨٤	%٧,٠٤	%١٦,٧٢	+٩,٦٨
البقاع الغربي	%١٦,٤٥	%٩,٠٦	%٢٤,٠٠	+١٤,٩٤
بعلبك	%١٨,٣٢	%١٢,٠٧	%٢٤,٦٢	+١٢,٥٥
الهرمل	%٢٣,١٦	%١٣,٣٩	%٣٢,٦٥	+١٩,٢٦
راشيا	%١٣,٨٧	%٦,٨٨	%٢٠,٩٠	+١٤,٠٢
صيدا	%١١,٧٧	%٨,٠٣	%١٥,٣١	+٧,٢٨
صور	%١٦,٥٩	%١١,٧٨	%٢١,٣٣	+٩,٥٥
جزين	%١٤,٢٠	%٨,٣١	%١٩,٧٩	+١١,٤٨
النبطية	%١٥,٤٧	%٨,٩١	%٢١,٤٥	+١٢,٥٤
بنت جبيل	%١٩,٦٣	%١١,٨٦	%٢٦,٦٢	+١٤,٧٦
مرجعيون	%٢٣,٥٩	%١٣,٩٠	%٣٢,٢٧	+١٨,٣٧
حاصبيا	%١٦,١٧	%٩,٦٦	%٢٢,٥٩	+١٢,٩٣

جدول ٤٦: الإلتحاق المدرسي للأبناء بالروضة (عمر ٣-٥) بحسب حجم الأسرة

حجم الأسرة		ملتحقون في العمر المقرر	متقدمون	غير ملتحقين	المجموع
صغيرة (١-٣)	عدد	٤٣٣٨	١٠	٤٤٧٣	٨٨٢١
	% أفقية	٤٩,٢	٠,١	٥٠,٧	١٠٠
	% عامودية	٤,٦	٠.٨	٥,٨	٥,١
متوسطة (٤-٦)	عدد	٦٥١٣٢	٨٨٣	٤٥٤٢٤	١١١٤٣٩
	% أفقية	٥٨,٤	٠,٨	٤٠,٨	١٠٠
	% عامودية	٦٩,٠	٧٢,١	٥٩,١	٦٤,٦
كبيرة (٧ +)	عدد	٢٤٩٥٠	٣٣٢	٢٦٩٥٦	٥٢٢٣٨
	% أفقية	٤٧,٨	٠,٦	٥١,٦	١٠٠
	% عامودية	٢٦,٤	٢٧,١	٣٥,١	٣٠,٩
المجموع	عدد	٩٤٤٢٠	١٢٢٥	٧٦٨٥٣	١٧٢٤٩٨
	% أفقية	٥٤,٧	٠,٧	٤٤,٦	١٠٠
	% عامودية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

جدول ٤٧: الإلتحاق المدرسي للأبناء بالروضة (عمر ٣-٥) بحسب المستوى الإقتصادي للأسرة

فئات المستوى الإقتصادي		ملتحقون في العمر المقرر	متقدمون	غير ملتحقين	المجموع
دنيا	عدد	٥١٢٢٧	٦٩٩	٤٧٩٩٨	٩٩٩٢٤
	% أفقية	٥١,٣	٠,٧	٤٨,٠	١٠٠
	% عامودية	٥٤,٣	٥٧,١	٦٢,٥	٥٧,٩
وسطى-دنيا	عدد	٣٢٤٩٩	٤١٢	٢٣٦٩٩	٥٦٦١٠
	% أفقية	٥٧,٤	٠,٧	٤١,٩	١٠٠
	% عامودية	٣٤,٤	٣٣,٧	٣٠,٨	٣٢,٨
وسطى-عليا	عدد	٨٤٨٧	١٠٣	٤٢٧٠	١٢٨٦٠
	% أفقية	٦٦,٠	٠,٨	٣٣,٢	١٠٠
	% عامودية	٩,٠	٨,٤	٥,٦	٧,٥
عليا	عدد	٢٢,٨	١٠	٨٨٦	١٠٠
	% أفقية	٧١,١	٠,٣	٢٨,٥	٣١٠٤
	% عامودية	٢,٣	٠,٨	١,٢	١,٨
المجموع	عدد	٩٤٤٢١	١٢٢٤	٧٦٨٥٣	١٧٢٤٩٨
	% أفقية	٥٤,٧	٠,٧	٤٤,٦	١٠٠,٠
	% عامودية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

جدول ٤٨: الإلتحاق المدرسي للأبناء بالمرحلة الإبتدائية (عمر ٦-١١) بحسب حجم الأسرة

حجم الأسرة		ملتحقون في العمر المقرر	متأخرون	متقدمون	غير ملتحقين	المجموع
صغيرة (١-٣)	عدد	٥٧٢٢	٨٨٨	٤٤١	٣٩٠	٧٤٤١
	% أفقية	٧٦,٩	١١,٩	٥,٩	٥,٢	١٠٠
	% عامودية	١,٩	٣,١	٢,٣	٢,٧	٢,٠
متوسطة (٤-٦)	عدد	١٧٣٠٧٧	١٨٣٨٦	١٢٠٩٥	٥٤٧٩	٢٠٩٠٣٧
	% أفقية	٨٢,٨	٨،٨	٥,٨	٢,٦	١٠٠,٠
	% عامودية	٥٧,٥	٦٣,٧	٦٢,٢	٣٧,٩	٥٧,٥
كبيرة (٧ +)	عدد	١٢٢١٨٤	٩٥٦٨	٦٨٩٤	٨٥٩٥	١٤٧٢٤١
	% أفقية	٨٣,٠	٦,٥	٤,٧	٥,٨	١٠٠
	% عامودية	٤٠,٦	٣٣,٢	٣٥,٥	٥٩,٤	٤٠,٥
المجموع	عدد	٣٠٠٩٨٣	٢٨٨٤٢	١٩٤٣٠	١٤٤٦٤	٣٦٣٧١٩
	% أفقية	٨٢,٨	٧,٩	٥,٣	٤,٠	١٠٠
	% عامودية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

جدول ٤٩: الإلتحاق المدرسي للأبناء بالمرحلة الإبتدائية (عمر ٦-١١) بحسب المستوى الإقتصادي للأسرة

فئات المستوى الإقتصادي		ملتحقون في العمر المقرر	متأخرون	متقدمون	غير ملتحقين	المجموع
دنيا	عدد	١٦٥٩٤١	١٦٥٥٧	٨٥٧٥	١٠٧٣٠	٢٠١٨٠٣
	% أفقية	٨٢,٢	٨,٢	٤,٢	٥,٣	١٠٠
	% عامودية	٥٥,١	٥٧,٤	٤٤,١	٧٤,٢	٥٥,٥
وسطى-دنيا	عدد	١٠٢٨١٥	٩٧٣٣	٧٥٠٤	٣٠٩٦	١٢٣١٤٨
	% أفقية	٨٣,٥	٧,٩	٦,١	٢,٥	١٠٠
	% عامودية	٣٤,٢	٣٣,٧	٣٨,٦	٢١,٤	٣٣,٩
وسطى-عليا	عدد	٢٥٠٦٤	٢٠٩٩	٢٥١٤	٤٨١	٣٠١٥٨
	% أفقية	٨٣.١	٧,٠	٨,٣	١,٦	١٠٠
	% عامودية	٨,٣	٧,٣	١٢,٩	٣,٣	٨,٣
عليا	عدد	٧١٦٣	٤٥٣	٨٣٧	١٥٧	٨٦١٠
	% أفقية	٨٣,٢	٥,٣	٩,٧	١,٨	١٠٠
	% عامودية	٢,٤	١,٦	٤,٣	١,١	٢,٤
المجموع	عدد	٣٠٠٩٨٣	٢٨٨٤٢	١٦٤٣٠	١٤٤٦٤	٣٦٣٧١٩
	% أفقية	٨٢,٨	٧,٩	٥,٣	٤,٠	١٠٠
	% عامودية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

جدول ٥٠: الإلتحاق المدرسي للأبناء بالمرحلة المتوسطة (عمر ١٢-١٥) بحسب حجم الأسرة

حجم الأسرة		ملتحقون في العمر المقرر	متأخرون	متقدمون	غير ملتحقين	المجموع
صغيرة (١-٣)	عدد	٣٤٢٨	٥٥٦	٣١٦	٥٤٣	٤٨٤٣
	% أفقية	٧٠,٨	١١,٥	٦,٥	١١,٢	١٠٠
	% عامودية	٢,١	١،١	٢,٨	١,٧	١,٩
متوسطة (٤-٦)	عدد	٩٠٧٤٥	١٧٦٦٠	٧٢٢٧	٨٩٧١	١٢٤٦٠٣
	% أفقية	٧٢,٨	١٤,٢	٥,٨	٧,٢	١٠٠
	% عامودية	٥٦,١	٣٥,٢	٦٤,٨	٢٨,٤	٤٨,٩
كبيرة (٧ +)	عدد	٦٧٥١٠	٣٢٠٢١	٣٦١٦	٢٢١٠١	١٢٥٢٤٨
	% أفقية	٥٣,٩	٢٥,٦	٢,٩	١٧,٦	١٠٠
	% عامودية	٤١,٨	٦٣,٧	٣٢,٤	٦٩,٩	٤٩,٢
المجموع	عدد	١٦١٦٨٣	٥٠٢٣٧	١١١٥٩	٣١٦١٥	٢٥٤٦٩٤
	% أفقية	٦٣,٥	١٩,٧	٤،٤	١٢,٤	١٠٠
	% عامودية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

جدول ٥١: الإلتحاق المدرسي للأبناء بالمرحلة المتوسطة (عمر ١٢-١٥) بحسب المستوى الإقتصادي للأسرة

فئات المستوى الإقتصادي		ملتحقون في العمر المقرر	متأخرون	متقدمون	غير ملتحقين	مجموع	مؤشر تمثيل غير الملتحقين
دنيا	عدد	٧٣٩٧١	٣٣٢٤٦	٣٥٩٦	٢٤٤١٣	١٣٥٢٢٦	
	% أفقية	٥٤,٧	٢٤,٦	٢,٧	١٨,١	١٠٠	
	% عامودية	٤٥,٨	٦٦,٢	٣٢,٢	٧٧,٢	٥٣,١	١,٤٥
وسطى-دنيا	عدد	٦٢٤٤٣	١٤٢٧٥	٤٩٨٧	٦٣٤٦	٨٨٠٥١	
	% أفقية	٧٠,٩	١٦,٢	٥,٧	٧.٢	١٠٠	
	% عامودية	٣٨,٦	٢٨,٤	٤٤,٧	٢٠,١	٣٤,٦	٠,٥٨
وسطى-عليا	عدد	١٩٣٧٤	٢٢٣٢	١٨٣٨	٧٧٣	٢٤٢١٧	
	% أفقية	٨٠,٠	٩,٢	٧,٦	٣,٢	١٠٠	
	% عامودية	١٢,٠	٤,٤	١٦,٥	٢,٤	٩,٥	٠,٢٥
عليا	عدد	٥٨٩٥	٤٨٣	٧٣٦	٨٣	٧١٩٧	
	% أفقية	٨١,٩	٦,٧	١٠,٢	١,٢	١٠٠	
	% عامودية	٣,٦	١,٠	٦,٦	٠,٣	٢,٨	٠,١١
المجموع	عدد	١٦١٦٨٣	٥٠٢٣٦	١١١٥٧	٣١٦١٥	٢٥٤٦٩١	
	% أفقية	٦٣,٥	١٩,٧	٤,٤	١٢,٤	١٠٠	
	% عامودية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	

جدول ٥٢: الإلتحاق المدرسي للأبناء بالمرحلة الثانوية (عمر ١٦-١٨) بحسب حجم الأسرة

حجم الأسرة		ملتحقون في العمر المقرر	متأخرون	متقدمون	غير ملتحقين	المجموع
صغيرة (١-٣)	عدد	٢٥٠٤	٩٩١	٢١٣	١٨٤٠	٥٥٤٨
	% أفقية	٤٥,١	١٧,٩	٣,٨	٣٣,٢	١٠٠
	% عامودية	٣,٧	٢,٤	٣,٣	٢,٧	٣,١
متوسطة (٤-٦)	عدد	٤٢٨٠٥	١٧٨٦٥	٤٣٩٤	٢٣١٦٧	٨٨٢٣١
	% أفقية	٤٨,٥	٢٠,٢	٥,٠	٢٦,٣	١٠٠
	% عامودية	٦٤,٠	٤٤,٠	٦٨,٨	٣٤,٢	٤٨,٦
كبيرة (٧ +)	عدد	٢١٥٣١	٢١٧٩١	١٧٨٠	٤٢٦٧٨	٨٧٧٨٠
	% أفقية	٢٤,٥	٢٤,٨	٢,٠	٤٨,٦	١٠٠
	% عامودية	٣٢,٢	٥٣,٦	٢٧,٩	٦٣,١	٤٨,٣
المجموع	عدد	٦٦٨٤٠	٤٠٦٤٧	٦٣٨٧	٦٧٦٨٥	١٨١٥٥٩
	% أفقية	٣٦,٨	٢٢,٤	٣,٥	٣٧,٣	١٠٠
	% عامودية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

جدول ٥٣: الإلتحاق المدرسي للأبناء بالمرحلة الثانوية (عمر ١٦-١٨) بحسب المستوى الإقتصادي للأسرة

فئات المستوى الإقتصادي		ملتحقون في العمر المقرر	متأخرون	متقدمون	غير ملتحقين	المجموع
دنيا	عدد	٢٢٥١٩	٢١١١١	١٤٢٢	٤٦١٥٣	٩١٢٠٥
	% أفقية	٢٤,٧	٢٣,١	١,٦	٥٠,٦	١٠٠
	% عامودية	٣٣,٧	٥١,٩	٢٢,٣	٦٨,٢	٥٠,٢
وسطى-دنيا	عدد	٢٨٢٤٢	١٤٩٦٥	٢٩٢٠	١٧٧٥٤	٦٣٨٨١
	% أفقية	٤٤,٢	٢٣,٤	٤,٦	٢٧,٨	١٠٠
	% عامودية	٤٢,٣	٣٦,٨	٤٥,٧	٢٦,٢	٣٥,٢
وسطى-عليا	عدد	١٢١٦٦	٣٥٥٣	١٤٠٦	٣٢٥٤	٢٠٣٧٩
	% أفقية	٥٩,٧	١٧,٤	٦,٩	١٦,٠	١٠٠
	% عامودية	١٨,٢	٨,٧	٢٢,٠	٤,٨	١١,٢
عليا	عدد	٣٩١٢	١٠١٨	٦٣٩	٥٢٢	٦٠٩١
	% أفقية	٦٤,٢	١٦,٧	١٠,٥	٨,٦	١٠٠
	% عامودية	٥,٩	٢,٥	١٠,٠	٠,٨	٣,٤
المجموع	عدد	٦٦٨٣٩	٤٠٦٤٧	٦٣٨٧	٦٧٦٨٣	١٨١٥٥٦
	% أفقية	٣٦,٨	٢٢,٤	٣,٥	٣٧,٣	١٠٠
	% عامودية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

جدول ٥٤: المستوى التعليمي للأبناء الذين تركوا المدرسة (١٠ سنوات وأكثر) بحسب حجم الأسرة

المستوى التعليمي	حجم الأسرة صغيرة	متوسطة	كبيرة	المجموع
١. أمي	٥٤٩٣	١٣٩٦٦	٢٥٧٠٣	٤٥١٦٢
%	٧,٤	٢,٤	٥,٣	٤,٠
٢. يقرأ ويكتب	٤٣٤٥	١٨٢٨٢	٣٢٤١٩	٥٥٠٤٦
%	٥,٨	٣,٢	٦,٦	٤,٨
٣. إبتدائي	٢٢٣٦	٧٠٧٢٥	٨٠١٥٠	١٥٣١١١
%	٣.٠	١٢,٣	١٦,٤	١٣,٥
٤. أنهى الإبتدائي	١٦٤١٢	١٨٨٣٣٣	١٨٩٤٦٠	٣٩٤٢٠٥
%	٢٢,٠	٣٢,٧	٣٨,٨	٣٤,٦
٥. أنهى المتوسط	١٦٩٠٧	١٣٠٢٧٧	٩٢٣٦٠	٢٣٩٥٤٤
%	٢٢,٧	٢٢,٦	١٨,٩	٢١,٠
٦. أنهى الثانوي	١٧٤٤٠	١٠٦٥٧٤	٥١٦٥٠	١٧٥٦٦٤
%	٢٣,٤	١٨,٥	١٠,٦	١٥,٤
٧. أنهى الجامعة	١٠٥٢٠	٤٤٠٧٣	١٤٩٢٩	٦٩٥٢٢
%	١٤,١	٧,٧	٣,١	٦,١
٨. أنهى دراسات عليا	١١٢٢	٣٨٠٣	١٠٩٠	٦٠١٥
%	١,٥	٠,٧	٠,٢	٠,٥
المجموع	٧٤٤٧٥	٥٧٦٠٣٣	٤٨٧٧٦١	١١٣٨٢٦٩
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

جدول ٥٥: المستوى التعليمي للأبناء الذين تركوا المدرسة (١٠ سنوات وأكثر) بحسب المستوى الإقتصادي للأسرة

المستوى التعليمي	المستوى الإقتصادي دنيا	وسطى-دنيا	وسطى-عليا	عليا	المجموع
١. أمي	٣٤٥٢٤	٩٦٦٣	٨٨٣	٩٢	٤٥١٦٢
%	٦,٢	٢,٤	٠,٦	٠,٢	٤,٠
٢. يقرأ ويكتب	٤٠٣٩٦	١٢٦٢٦	١٨٦٧	١٥٧	٥٥٠٤٦
%	٧,٣	٣,١	١,٣	٠,٤	٤,٨
٣. إبتدائي	٩٠١٧٤	٤٩١٥١	١٠٨٢٨	٢٩٥٧	١٥٣١١٠
%	١٦,٣	١٢,٢	٧,٦	٧,٣	١٣,٥
٤. أنهى الإبتدائي	٢١٤١٣٩	١٣٤٧٤٩	٣٥٩٩٨	٩٣٢١	٣٩٤٢٠٧
%	٣٨,٧	٣٣,٥	٢٥,٤	٢٣,٠	٣٤,٦
٥. أنهى المتوسط	١٠٣٩٦١	٩٣٥٩٣	٣٣٨٤٤	٨١٤٦	٢٣٩٥٤٤
%	١٨,٨	٢٣,٣	٢٣,٨	٢٠,١	٢١,٠
٦. أنهى الثانوي	٥٥٥٢٤	٧٢٤٣٥	٣٦٧٢٩	١٠٩٧٥	١٧٥٦٦٣
%	١٠,٠	١٨,٠	٢٥,٩	٢٧,١	١٥,٤
٧. أنهى الجامعة	١٣٨٩١	٢٧٥٤٢	٢٠٠٩٩	٧٩٩٠	٦٩٥٢٢
%	٢,٥	٦,٨	١٤,٢	١٩,٧	٦,١
٨. أنهى دراســـات عليا	١٠١٦	٢٣٧٤	١٧٤٤	٨٨١	٦٠١٥
%	٠,٢	٠,٦	١,٢	٢,٢	٠,٥
المجموع	٥٥٣٦٢٥	٤٠٢١٣٣	١٤١٩٩٢	٤٠٥١٩	١١٣٨٢٦٩
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

جدول ٥٦: توزيع السكان (١٠ سنوات وأكثر)

حسب المستوى التعليمي والعمر عند الزواج الأول والجنس

الفئة العمرية عند الزواج الأول	الجنس	أمي	يقرأ ويكتب	أنهى الإبتدائي	أنهى المتوسط والثانوي	أنهى الجامعة*	المجموع
١٠-١٤	ذكور	٢٣٩	١٢٨	١١٦	٥٤	٢١	٢٢٩
		٠,٢٨				٠,٠٣	
	إناث	١٥٨٤٣	٥٢٦١	٨٩٠٦	٤٢٠٥	١١٧	٣٤٣٣٢
		٨,٦٠				٠,٢٩	
١٥-١٩	ذكور	١١٦٩٣	١١٤٤٠	١٢٦٧٥	٧٢٩٨	٥٩٤	٤٣٧٠٠
		١٣,٥٤				٠,٩٤	
	إناث	٨٣٦٤٥	٣٤٧٨٨	٧٤٢٦١	٨٩٥٢٢	٣٧١١	٢٨٥٩٢٧
		٤٥,٤٤				٩,٢٢	
٢٠-٢٤	ذكور	٣١٩٠٧	٣٥٣٤٣	٥٥٨٦٠	٥٠٦٩٤	٩٠٣٧	١٨٢٨٤١
		٣٦,٩٦				١٤,٣	
	إناث	٥٢٣٣٥	٢٣٣١٧	٤٥١١٣	٨٨٤٧٨	١٨٢٢٦	٢٢٧٤٦٨
		٢٨,٤٣				٤٥,٢٨	
٢٥-٢٩	ذكور	٢٤٣٦٦	٢٩٦٤٢	٤٦٩٨٥	٦٣٤٤٧	٢٤٩٧١	١٨٩٤١٢
		٢٨,٢٢				٣٩,٥٣	
	إناث	١٨٧٥٦	٧٥٤٩	١٣٨٢٠	٣٠٧٢٧	١٣٢٤٤	٨٤٠٩٥
		١٠,١٩				٣٢,٩	
٣٠-٣٤	ذكور	١٠٣٦٢	١٣٦٧٢	٢٠٥٧٦	٣٠١٤٠	١٨٣٣٦	٩٣٠٨٥
		١٢,٠				٢٩,٠٣	
	إناث	٥٩٠٨	٢٥٣٧	٤١٤١	٨٢٠٩	٣٥٢٧	٢٤٣٢١
		٣,٢١				٨,٧٦	
٣٥+	ذكور	٧٧٥٩	٨٨٩٩	١٠٧٦٦	١٦٣٣١	١٠٢١١	٥٢٩٦٨
		٨,٩٩				١٦,١٦	
	إناث	٧٥٧١	٢٩٧٦	٢٩٧٤	٤١٤٧	١٤٢٨	١٩٠٩٧
		٤,١١				٣,٥٤	
المجموع	ذكور	٨٦٣٢٧	٩٩١٢٤	١٤٦٩٧٨	١٦٦٩٦٥	٦٣١٧٠	٥٦٢٥٦٤
		١٠٠				١٠٠	
	إناث	١٨٤٠٥٨	٧٦٤٢٧	١٤٩٢١٤	٢٢٥٢٨٨	٤٠٢٥٣	٦٧٥٢٤٠
		١٠٠				١٠٠	
	مجموع	٢٧٠٣٨٥	١٧٥٥١	٢٩٦١٩٢	٣٩٢٢٥٤	١٠٣٤٢٤	١٢٣٧٨٠٤

• أنهى الجامعة + الدراسات العليا

جدول ٥٧: توزيع السكان (١٠ سنوات وأكثر) المتزوجين

حسب الحالة التعليمية للفرد وعدد مرات الزواج

	عدد مرات الزواج					
	مرة	مرتين	ثلاث مرات	٤ مرات وأكثر	غير محدد	المجموع
أمي	٢٥٧٢٥٨	١٠٩٥٣	٩٩١	٢٥٩	-	٢٧٠٣٨٥
ذكور %	٩٠,٥	٨,١	٠,٩	٠,٢٥	-	(١٠٠)٨٦٣٢٧
إناث %	٩٧,٣	٢,٢	٠,١	٠,٠٢	-	(١٠٠)١٨٤٠٥٨
يقرأ ويكتب	١٦٦٩٠٣	٧١٩٩	٧٥٦	٢٠٢	٤٩٠	١٧٥٥٥١
ذكور %	٩٢,٩	٦,٠	٠,٧	٠,٢	-	(١٠٠)٩٩١٢٤
إناث %	٩٧,٩	١,٦	٠,١	٠,٠٢	-	(١٠٠)٧٦٤٢٧
أنهى الإبتدائي	٢٨٧٦١٨	٧٥٤١	٥٦٤	١١٥	٣٥٤	٢٩٦١٩٢
ذكور %	٩٥,٦	٤,٠	٠,٣	٠,١	-	(١٠٠)١٤٦٩٧٨
إناث %	٩٨,٦	١,١٥	٠,٠٥	٠,٠	-	(١٠٠)١٤٩٢١٤
أنهى المتوسط	٢٢١١١٩	٤٣٠٣	٢٦٦	١٦٠	٣٥٠	٢٢٦١٩٩
ذكور %	٩٦,٢٥	٣,٢٤	٠,٢	٠,١	-	(١٠٠)٩٥٧٩٠
إناث %	٩٨,٨	٠,٩	٠,٠٤	٠,٠٤	-	(١٠٠)١٣٠٤٠٩
أنهى الثانوي	١٦٢٥١٩	٣١٧٩	١٦٨	٣١	١٥٧	١٦٦٠٥٥
ذكور %	٩٦,٧	٣,١	٠,٢	٠,٠١	-	(١٠٠)٧١١٧٥
إناث %	٩٨,٨	١,٠٤	٠,٠٣	٠,٠٢	-	(١٠٠)٩٤٨٧٩
أنهى الجامعة	٨٦٢٧١	١٥٦٠	١٥٢	٤٢	٩٥	٨٨١٢١
ذكور %	٩٦,٩	٢,٧	٠,٢٥	٠,٠٤	-	(١٠٠)٥١٦٣٧
إناث %	٩٩,٣	٠,٥	٠,٠٥	٠,٠٥	-	(١٠٠)٣٦٤٨٣
أنهى دراسات عليا	١٤٧٦٤	٤٣٤	٣١	٣١	٤٢	١٥٣٠٣
ذكور %	٩٥,٩	٣,٤	٠,٢	٠,٢٧	-	(١٠٠)١١٥٣٣
إناث %	٩٨,٣	١,١٤	٠,٣	-	-	(١٠٠)٣٧٧٠
المجموع	١١٩٦٤٥٣	٣٥١٦٩	٢٩٢٩	٨٤١	٢٤١٣	١٢٣٧٨٠٤
%	٩٦,٦	٢,٨٤	٠,٢٣	٠,٠٦	٠,٢	١٠٠

جدول ٥٨: توزيع النساء حسب المستوى التعليمي وعدد المواليد -الأحياء والذين بقوا على قيد الحياة

	عدد المواليد	أمية	%	ثانوي	%
ولدوا أحياء	.	٨١٩٦	٤,٤٥	٨٤١٨	٩,٠١
	١-٣	٢٨٠٣١	١٥,٢٣	٦٥٦٠٥	٧٠,٢٢
	٤-٦	٥٨٤١٩	٣١,٧٤	١٨٥٤٨	١٩,٨٥
	٧ +	٨٩٤٠٩	٤٨,٥٧	٨٥٢	٠,٩١
	المجموع	١٨٤٠٥٥	١٠٠	٩٣٤٢٣	١٠٠
ما زالوا على قيد الحياة	٠	٨٧٠٢	٤,٧	٨٥٤٥	٩,١٤
	١-٣	٣٣٣٢٢	١٨,١٠	٦٦٦٥١	٧١,٣٤
	٤-٦	٦٧٥٢٠	٣٦,٦٨	١٧٥١٩	١٨,٧٥
	٧ +	٧٤٥١٤	٤٠,٤٨	٧٠٧	٠,٧٥
	المجموع	١٨٤٠٥٨	١٠٠	٩٣٤٢٢	١٠٠

جدول ٥٩: توزيع السكان بحسب النشاط الإقتصادي والفئة العمرية

الفئة العمرية	طلاب	تركوا المدرسة لا يعملون	نشطون إقتصادياً	المجموع
١٠-١٤	٢٩٤٨١٦	١٦٢٨٩	٥٩٣٧	٣١٧٠٤٢
	٩٢,٩٩	٥,١٤	١,٨٧	١٠٠
١٥-١٩	١٨٧٧٩٣	٦٢٠٥٦	٥٢١٨٦	٣٠٢٠٣٥
	٦٢,١٧	٢٠,٥٤	١٧,٢٨	١٠٠
٢٠-٢٤	٦٨٢١٩	٩٧٥٥٨	١٢٤٧٨٠	٢٩٠٥٥٨
	٢٣,٤٨	٣٣,٥٨	٤٢,٩٤	١٠٠
٢٥-٦٤	١١٩٣٤	٥٨٧٧٤٦	٧١٦٠٤٣	١٣١٥٧٢١
	٠,٩	٤٤,٦٧	٥٤,٤٢	١٠٠
٦٥+	–	١٦٣٧٤٢	٤٤٢٤٠	٢٠٧٩٨٣
		٧٨,٧٣	٢١,٢٧	١٠٠
غير مبين	٤٢	٣٧٩	١٠٩٤	١٥١٥
المجموع	٥٦٢٨٠٤	٩٢٧٧٧٠	٩٤٤٢٨١	٢٤٣٤٨٥٣
	٢٣,٤	٣٨,١٠	٣٨,٧٨	١٠٠

جدول ٦٠: توزيع السكان الذين لا يعملون حسب الفئة العمرية

الفئة العمرية	لا يعمل	متقاعد/مكتفي	سيدة لا تعمل	المجموع
١٠-١٤	٨١٩٧	٣١	٨٠٦١	١٦٢٨٩
%	٥٠,٣٢	٠,١٩	٤٩,٤٩	١٠٠
١٥-١٩	٢١٧٤٣	١٧٦	٤٠١٣٧	٦٢٠٥٦
%	٣٥,٠٣	٠,٢٨	٦٤,٦٨	١٠٠
٢٠-٢٤	٢٣١١٦	١٤٤	٧٤٢٩٨	٩٧٥٥٨
%	٢٣,٦٩	٠,١٥	٧٦,١٦	١٠٠
٢٥-٦٤	٣٦٣٤٩	٢٥٧٠٠	٥٢٥٦٩٧	٥٨٧٧٤٦
%	٦,١٨	٤,٣٧	٨٩,٤٤	١٠٠
٦٥+	٢٤٨٢٩	٤٢٠٠٧	٩٦٩٠٦	١٦٣٧٤٢
%	١٥,١٦	٢٥,٦٥	٥٩,١٨	١٠٠
غير مبين	٣٠	١١	٣٣٨	٣٧٩
المجموع	١١٤٢٦٤	٦٨٠٦٩	٧٤٥٤٣٧	٩٢٧٧٧٠
%	١٢,٣١	٧,٣٤	٨٠,٣٥	١٠٠
النسبة من مجموع السكان	٤,٦٩	٢,٧٩	٣٠,٦	١٠٠

جدول ٦١: السمات التعليمية للناشطين إقتصادياً*

	ذكور	إناث	المجموع	مجموع السكان
أمي	٧٠٢١٧	١٨٠٢١	٨٨٢٣٨	
	٩,٣٨	٩,٢١	٩,٣٤	%١٣,٥٥
يقرأ ويكتب	١٠٠٠٤٦	١٣٦٤٦	١١٣٦٩٨	
	١٣,٣٦	٦,٩٨	١٢,٠٤	%٩,٧٧
مستوى إبتدائي	٢١٤٦٨٦	٢٦٤٧٩	٢٤١١٦٥	
	٢٨,٦٧	١٣,٥٣	٢٥,٥٣	%٣٥,٠٨
أنهى المتوسط	١٥٣٣٣٥	٣٣٥١٧	١٨٦٨٥٢	
	٢٠,٥	١٧,١٣	١٩,٧٩	%١٩,٤٩
أنهى الثانوي	١١٥٢٤١	٥٥٨٦٥	١٧١١٠٦	
	١٥,٣٩	٢٨,٥٦	١٨,١	%١٤,٤٧
أنهى الجامعة	٩٥١٥٦	٤٨٠٧١	١٤٣٢٢٧	
	١٢,٧١	٢٤,٥٨	١٥,١٧	%٧,٦٣
المجموع	٧٤٨٦٨١	١٩٥٥٩٩	٩٤٤٢٨٠	
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	%١٠٠

* مشتغل خارج المسكن + مشتغل داخل المسكن + سبق له العمل

جدول ٦٢: السمات التعليمية لغير العاملين

		أمي	يقرأ ويكتب	مستوى إبتدائي	متوسط- ثانوي	أنهى الجامعة	المجموع
متقاعد/ مكتفي	ذكور	١٥١١٥	١٦٠٦٥	١٤٦٣٦	١٢٣٩٧	٤٠٢٥	٦٢٢٤٠
	إناث	٢٠٥٧	٦٣٤	٩٨٨	١٧٩١	٣٦٠	٥٨٢٩
	مجموع	١٧١٧١	١٦٧٠٠	١٥٦٢٤	١٤١٨٨	٤٣٨٥	٦٨٠٦٩
لا يعمل	ذكور	٢٤٠٥٤	١٨١٨٨	٢٥٣٠٨	٢٥٦١٦	٥٥٥٣	٩٨٧١٧
	إناث	٤٣٣٥	١٣٦٠	٢٤٣٥	٤٧١٨	٢٦٩٧	١٥٥٤٥
	مجموع	٢٨٣٨٨	١٩٥٤٨	٢٧٧٤٣	٣٠٣٣٤	٨٢٤٩	١١٤٢٦٢
	%	٢٤,٨٤	١٧,١٠	٢٤,٢٨	٢٦,٥٤	٧,٢٢	١٠٠
سيدة لا تعمل	ذكور	–	–	–	–	–	–
	إناث	١٩٦١٦٨	٨٨٠٨٩	١٩٠٧٢٩	٢٤٣٦١٣	٢٦٨٣٧	٧٤٥٤٣٧
	%	٢٦,٣٢	١١,٨٢	٢٥,٥٩	٣٢,٦٨	٣,٦٠	١٠٠
	مجموع	١٩٦١٦٨	٨٨٠٨٩	١٩٠٧٢٩	٢٤٣٦١٣	٢٦٨٣٧	٧٤٥٤٣٧
المجموع	ذكور	٣٩١٦٩	٣٤٢٥٣	٣٩٩٤٤	٣٨٠١٣	٩٥٧٨	١٦٠٩٥٧
	إناث	٢٠٢٥٦٠	٩٠٠٨٣	١٩٤١٥٢	٢٥٠١٢٢	٢٩٨٩٤	٧٦٦٨١١
	%	٢٦,٤١	١١,٧٥	٢٥,٣٢	٣٢,٦٢	٣,٨٩	١٠٠
	مجموع	٢٤١٧٢٧	١٢٤٣٣٧	٢٣٤٠٩٦	٢٨٨١٣٥	٣٩٤٧١	٩٢٧٧٦٨
	%	٢٦,٠٥	١٣,٤٠	٢٥,٢٣	٣١,٠٦	٤,٢٥	١٠٠

جدول ٦٣: السمات التعليمية للناشطين إقتصادياً حسب المهنة

المهنة	أمي	يقرأ ويكتب	أنهى الإبتدائي	أنهى المتوسط والثانوي	أنهى الجامعة	المجموع
مدراء وإختصاصيون	١١٤٩	٢٧٦٣	٦٨٨٤	٢٠٢١٣	٤٥٤٥٤	٧٦٤٦٣
	١,٥	٣,٦١	٩,٠	٢٦,٤٣	٥٩,٤٤	١٠٠
أساتذة وأطر وسطى	٢١	١٠٥	٣٢٥٧	٥٥١٩٠	٥١٦٢٢	١١٠١٩٥
	٠,٠٢	٠,٠٩	٢,٩٥	٥٠,٠٨	٤٦,٨٥	١٠٠
مستخدمون ومعلمون	١٨٣٠	٤٨٣٢	١٤٩٤٨	٦٤٦٣٨	٢٤٨٩٤	١١١٤٢
	١,٦٤	٤,٣٥	١٣,٤٥	٥٨,١٦	٢٢,٤٨	١٠٠
عاملون في التجارة والخدمات	١١٢١٨	١٩٧٨٥	٤٥٦٧٩	٧٧٩٢٩	١١٢٣٩	١٦٥٨٥٠
	٦,٧٦	١١,٩٣	٢٧,٥٤	٤٦,٩٩	٦,٧٨	١٠٠
مزارعون	١٣٤١٠	٩٧٢٥	٨٥٠٨	٥٨٩٠	٤٤٥	٣٧٩٧٨
	٣٥,٣١	٢٥,٦١	٢٢,٤٠	١٥,٥١	١,١٧	١٠٠
حرفيون وعاملون في الصناعة	١٧٠٥٥	٢٧٦٦٦	٦١٢٩١	٤٧٤٩٩	٢٥٧١	١٥٦٠٨٢
	١٠,٩٣	١٧,٧٢	٣٩,٢٧	٣٠,٤٣	١,٦٥	١٠٠
عمال وعمال زراعيون وغيرهم	٤٣٥٥٦	٤٨٨١٦	١٠٠٥٩٨	٨٦٥٩٩	٧٠٠٥	٢٨٦٥٧٤
	١٥,٢٠	١٧,٠٣	٣٥,١٠	٣٠,٢٢	٢,٤٤	١٠٠
المجموع	٨٨٢٣٩	١١٣٦٩٢	٢٤١١٦٥	٣٥٧٩٥٨	١٤٣٢٢٧	٩٤٤٢٨٥
	٩,٣٤	١٢,٠٤	٢٥,٥٤	٣٧,٩١	١٥,١٧	١٠٠

جدول ٦٤: التوقعات السكانية للعامين ٢٠٠١ و ٢٠٠٦

العمر	عام ٢٠٠١			عام ٢٠٠٦		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
٦	٣٥٧٨٨	٣٤١٩٤	٦٩٩٨٢	٣٨٨٠٠	٣٦٩٨٤	٧٥٧٨٤
٧	٣٤٣٣٢	٣٢٨٦٢	٦٧١٩٤	٣٨٦٧٣	٣٦٨٦٦	٧٥٥٣٨
٨	٣٣٢٧٩	٣١٨٦٦	٦٥١٤٥	٣٨٤٩٨	٣٦٧٠٢	٧٥٢٠٠
٩	٣٢٧٧٢	٣١٣٦٦	٦٤١٣٩	٣٨٢٧٢	٣٦٤٨٩	٧٤٧٦٠
١٠	٣٣٠٥٨	٣١٦٦٤	٦٤٧٢١	٣٧٤٩٥	٣٥٧١٧	٧٣٢١٢
١١	٣٢٧١٣	٣١٢٩٥	٦٤٠٠٨	٣٥٧٢٧	٣٤١٤٧	٦٩٨٧٤
١٢	٣٢٤٦٦	٣١٠٠٦	٦٣٤٧٢	٣٤٢٧٦	٣٢٨١٩	٦٧٠٩٥
١٢-٦	٢٣٤٤٠٨	٢٢٤٢٥٣	٤٥٨٦٦١	٢٦١٧٤١	٢٤٩٧٢٤	٥١١٤٦٣
١٣	٣٢٣١٣	٣٠٧٩٨	٦٣١١٠	٣٣٢٢٦	٣١٨٢٤	٦٥٠٥٠
١٤	٣٢٢٣٤	٣٠٦٥٨	٦٢٨٩٢	٣٢٧١٩	٣١٣٢٥	٦٤٠٤٤
١٥	٣٢٢٠٠	٣٠٥٦٢	٦٢٧٦٣	٣٣٠٠١	٣١٦٢٠	٦٤٦٢٠
١٥-١٣	٩٦٧٤٧	٩٢٠١٨	١٨٨٧٦٥	٩٨٩٤٦	٩٤٧٦٩	١٩٣٧١٤
١٦	٣٢١٧٠	٣٠٤٧٦	٦٢٦٤٦	٣٢٦٥١	٣١٢٤٩	٦٣٨٩٩
١٧	٣٢٠٩٧	٣٠٣٥٧	٦٢٤٥٤	٣٢٣٩٦	٣٠٩٥٦	٦٣٣٥٢
١٨	٣١٩٥٠	٣٠١٧٩	٦٢١٢٩	٣٢٢٣١	٣٠٧٤٣	٦٢٩٧٤
١٨-١٦	٩٦٢١٧	٩١٠١٢	١٨٧٢٢٩	٩٧٢٧٨	٩٢٩٤٨	١٩٠٢٢٥

البعد البيئي
لمسألة التنمية المستدامة في لبنان

بحث من اعداد
الدكتورة مي الجردي

المحتويات

I. نحو التنمية المستدامة في لبنان

أولاً – الصحة للجميع في العام ٢٠٠٠
ثانياً – البيئة والصحة
ثالثاً– التنمية والصحة

II. الاسكان ومحيط الاقامة والتنمية المستدامة

III. حالة الدراسات حول الصحة البيئية المنزلية

IV. اقتراح دراسة حول الصحة البيئية للأسر المعيشية

V. توجهات من اجل اعتماد سياسة اسكانية

I. نحو تنمية مستدامة في لبنان

إن العلاقة بين الصحة والبيئة والنمّو، من المواضيع التي ركز عليها بشكل واضح مؤتمر الامم المتحدة حول البيئة والتنمية UNCED، الذي عقد في ريو دي جنيرو– البرازيل في حزيران ١٩٩٢.

ففي عالم يتجه بسرعة الى استنزاف مواده الخام، وفضائه وطاقته، كيف يمكن تحقيق التوازن بين الموارد والاستهلاك. وكيف يمكن الحفاظ على صحة الناس وتحسين ظروفها، وكيف يجري البحث عن الموارد الطبيعية، وكيف يمكن تطوير استثمارات في ميدان الانتاج والاستهلاك. فهل لا يزال بوسعنا ان نوجّه النظام البيئي من اجل تحقيق التنمية المستدامة، ونحن نواجه هذه العوامل المتداخلة.

أن مقاربة مسألة الاستدامة لا بدّ ان تقود لخلق توازن بين ثلاثة عناصر رئيسية متفاعلة:

- الحفاظ على الصحة وتحسينها (الصحة للجميع خلال العام ٢٠٠٠) .
- ادارة العوامل البيئية المؤثرة في مجال الصحة.
- التنمية وتحديات البيئة.

رسم بياني رقم ١: اقتراح عناصر متفاعلة للتنمية المستدامة[1]

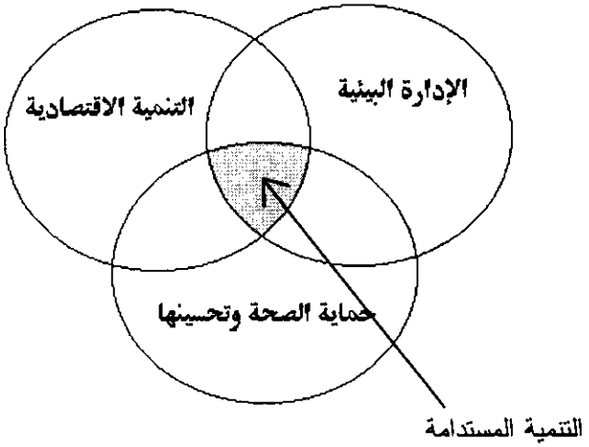

وفي النهاية، إن كل تنمية لا بُد وأن تكون من أجل ازدهار الناس. والاستراتيجيات التنموية التي لا تقوم على المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لا يمكن ان تكون مستدامة.

أولاً: الصحة للجميع عام ٢٠٠٠

إن المبدأ الأول لإعلان الريّو حول البيئة والتنمية يقول بان "البشر هم محور اهتمامات التنمية المستدامة". ولهم الحق أن يعيشوا حياة صحية ومنتجة تتلاءم مع الطبيعة.(٣،٢)

لقد أعدت المنظمة العالمية لنوعية صحة الجماعة(٤) (WHOQOL) ، استمارة بحث لتقويم نوعية حياة الفرد. فائدة هذه الأداة تكمن في نوعية العاملين في ميدان العناية الصحية كي ينظروا الى ما هو أبعد من الامراض والاعاقات والعوارض. فبوسع هذه الادارة المساعدة على تحديد طرق التدخل الملائمة، والتركيز على النواحي الايجابية في حياة الشعوب، وعلى كيفية تقويتها (ملحق رقم ١) .

إن التنبه للعلاقة بين الصحة، وحماية البيئة وبين التنمية الاجتماعية الاقتصادية العادلة، قد تم "تجسيده" في اطار الجمعية العمومية للصحة العالمية عام ١٩٧٧ - من خلال سياسة الصحة للجميع. وقد اعيد اعتماد هذا الموضوع في إعلان "ألما-آتا" حول الصحة الأولية كما تمّ تبنّيه في الجمعية العمومية السادسة والأربعين للصحة العالمية المنعقدة في أيار ١٩٩٣. كما حددت الاستراتيجية ثلاثة أهداف رئيسية (٦،٥،٣) :

- انجاز الأسس المستدامة الخاصة بالصحة للجميع.
- توفير بيئة تعمل على تحسين الصحة.
- تنمية وعي الأفراد والجماعات على أن المغامرة بتردي البيئة انما تؤدي الى الاضرار بالصحة والتنمية المستدامة - ومن اجل بلوغ الغايات المشار اليها، يجب اعتماد الجوانب الحرجة للتجارب التي جرت في العقود الاخيرة، ضمن السياسات الهادفة لانجاز خطط تحسين الصحة وحماية البيئة بهدف تحقيق التنمية المستدامة.

أما الجوانب الحرجة فهي التالية : (٧،٣)

-التنمية الاقتصادية التي لا تنعكس على البيئة لا تستطيع رفع مستوى نوعية الحياة وهي غالباً ليست مستدامة بذاتها.

- هدف التنمية ليس تأمين وجود اناس بصحة جيدة بل يقتضي اعتبار هؤلاء محركاً أساسياً لعملية التنمية.

- التوعية البيئية هي الأداة التي يمكن ان تحسّن الانتاجية والاستمرار الذاتي. والمسؤولية المدنية هي الحجر الأساس للتنمية المستدامة.

هذا والروزنامة رقم ٢١ (وثيقة العمل لمؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية سنة ١٩٩٢) المتعلقة بالحفاظ على الصحة وتحسينها، تلقي اضواء كاشفة على أولوية مجالات النشاط : (٩،٨،٤)

- مواجهة الاحتياجات الى الصحة الأولية ، في المناطق الريفية بشكل أساسي.
- السيطرة على الأوبئة المعدية.
- حماية الجماعات المعّرضة للأمراض.
- مواجهة التحديات الصحية في المدن.

إعادة تقويم الفصل المتعلق بالصحة في "الروزمانة رقم ٢١" من خلال لجنة فرعية للتنمية المستدامة شكلت عام ١٩٩٤ للنظر الى تطلعات المستقبل ولا سيما الى :

- تحسين التمثيل الصحي ودعمه على مستوى القرار الوطني، مع التركيز على مشاركة المجموعات الرئيسية.
- تبني وسائل اقتصادية لتقدير النفقات الصحية بهدف تحقيق كلفة مجدية للحماية الصحية وتطوير التدابير المتخذة.
- تأمين دمج التأثيرات التقديرية على صحة البيئة كعنصر اساسي ضمن اجراءات تقدير التأثيرات على صحة البيئة.

وتحدد استراتيجية منظمة الصحة العالمية في ميدان الصحة والبيئة، محصلة التفاعل الصحي داخل البيئة، ومستوى العوامل المؤثرة من صحية واجتماعية. فتردي ظروف البيئة مع التعرض لمخاطر بيئية يؤدي الى تورط مباشر على المستوى الصحي، الأمر الذي يحدد توزع المحاذير الصحية والفوائد المرجوة من دعم الصحة.

ان تأثيرات العوامل الصحية شديدة التنوع في الطبيعة، وتتدرج من الأمراض الجسدية والعقلية المرتبطة بحال الفقر الى الأمراض السارية، وسوء التغذية، والسمنة، والسرطان، وامراض القلب والشرايين، والحوادث الطارئة وحالات الضغط والعنف (١) . (ملحق رقم ٢) .

ومحصّلة الصحة (١٢،١) ، يمكن قياسها باشكال مختلفة. إلا انه من الضروري اخذ هذه النتائج الصحية بعين الاعتبار :

- التحديات الوظيفية والفيزيولوجية.
- معدل حالات المرض (الجسدية والنفسية).
- معّدل الوفيات.

والامثال على التغييرات في التدابير الوظيفية والنفسية، وكذلك العوارض المتعلقة بالاجهزة العضوية يمكن عرضها في الجدول البياني رقم ١ .

جدول بياني رقم ١: المحصلة الصحيّة والتدابير المتخذة
(مستقى من المرجع رقم ١١)

العضو أو الجهاز	المحصلة الصحية أو المتعلقة باختبارات التشخيص
جهاز التنفس	- مقياس التنفس (حجم الزفير في الثانية والطاقة الحيوية) - اختبار ردّ فعل الشعب الهوائية - تصوير الصدر بالأشعة - غسل الشعب الهوائية - اختبار المناعة IgE
الكليتان	- الانزيمات البولية والبروتينات - البلاسما البولية والكرياتينين
الدّم	- فحص الدم - فحص الكرويات
الجلد	- اختبار التضميد - تحليل خلية جلدية - فحص عام وتصوير
الوظائف الذهنية	معدّل استمارة الصحة العامة

كما ينبغي ان يكون لمختلف وسائل التشخيص مدلول عيادي. ومن الواجب تسجيل وضع التدابير الصحية غير المباشرة على غرار التقارير والشكاوى من خدمة الطوارىء، ومراكز العناية الصحية الخ... ومن المهم ايضاً الافادة عن المعلومات المتعلقة بالخصائص الديمغرافية الأساسية كالجنس والعمر، وذلك قبل تقدير حجم الوضع الصحي.

أما المعلومات الخاصة بنسبة الأمراض، فيمكن الحصول عليها من مصادر مختلفة، كاحصاءات الدخول والخروج من المستشفيات، والمراكز الصحية، والعيادات الخاصة وسجلات الأمراض. وهناك في الوقت الحاضر مجال للإبلاغ عن الأمراض المشهودة (السيدا، والكوليرا، والتسمم الغذائي والملاريا) وذلك عن طريق الجهاز الذي تمّ انشاؤه في وزارة الصحة العامة (تصميم رقم ٧٢، الصادر في تشرين الثاني ١٩٩٦) .

واحصاء الوفيات جزء من الاحصاءات الحيوية التي يجري الابلاغ عنها.

يضاف الى ذلك أن الاحصاءات المتعلقة بالعائدات الصحية يمكن جمعها بالعيّنة عن طريق المراقبة، وهي المرتبطة بنوع الكشف البيئي ونمط الدراسة المعتمدة.

ثانيا: البيئة والصحة

١) العوامل الديموغرافية والاجتماعية

- السكان وانواع الإقامة [١٤،٤،١]

من المتوقع ان يبلغ عدد سكان العالم عام ٢٠١٥ حوالي ثمانية آلاف مليون نسمة. ويقيم اليوم ٧٠% من سكان العالم في البلدان النامية. وفي البلدان النامية يشكل هرم الاعمار ومعدل الخصوبة المرتفع، زيادة في نسب الاطفال وجماعات المسنين. وتؤدي هذه الصورة الى رفع نسبة المعرّضين للمخاطر البيئية. كما تمثل الصورة فضلاً عن ذلك تحدّياً مستزايداً امام السياسات الخاصة بالصحة والرعاية الاجتماعية.

وإن ما يزيد من ضغط السكان إرتفاع معدّل الإقامة في المُدن، حيث انه من المتوقع ان تبلغ نسبة الاقامة في المدن ٤٦,٧% عام ٢٠٠٠ و ٦٠,٥% عام ٢٠٢٥.

وعلى المستوى الشامل، يعتبر ثبات معدّل السكان، عاملاً أساسياً في مجال التنمية المستدامة.

أما على مستوى الوحدات المنزلية، فإن النمو السكاني المفرط، يتحوّل الى ضغوط على البنية المادية والاجتماعية، وبالتالي على حماية الصحة وتحسين ظروفها.

كذلك فان حركة هجرة السكان، تشكل بدورها موضوعاً آخر من المواضيع المعقدة. اذ تدل الدراسات في لبنان [١٥] على ان معدّل مدّة الهجرة يبلغ ٨ سنوات، وبين المهاجرين ٤٠ بالمئة من الأشخاص الذين هجّروا قسرياً منذ عام ١٩٧٥. ويشير تقرير يستند الى دراسات جديدة الى أن عدد العائلات المهجرة بفعل الحرب يتراوح بين ٥٧٤٠٠٠ و ٦٦٢٠٠٠ من أصل مجموع السكان الذين يتراوح عددهم بين ٢,٨٣ و ٣,٢٨ مليون نسمة.

الفقر (١٧،١٥)

الفقر وباء مادي ونفسي واجتماعي في آن. فالأفراد غير القادرين على الحفاظ على "الحد الأدنى" من مستوى العيش، يعانون من تأثير الحرمان، وهم في وضع شديد التعرّض للجوّ الموبوء داخل البيت، وكذلك للازدحام السكني والضجيج وآثار تدهور البيئة المادية. "الهدر الكبير في الانفاق"

إن اشكال الهدر الكبير في الانفاق داخل البلدان النامية من شأنه ان يستنزف الموارد البيئية بمعدّلات خطيرة لا يمكن تحمل استمرارها. وبذلك يختلّ التوازن بين النمو وحماية البيئة، وتصبح حماية الصحة بعيدة المنال.

المجاري المائية والصحية (٢٠،١٨،١٧،١٣،٢،١)

إن حوالي ٨٠% من الأمراض والاوبئة في البلدان النامية يعود سببها الى تلوث الماء وعدم توفر أجهزة تصريف للمياه الآسنة. كذلك فإن عدم توفر المياه النظيفة تؤدي الى التسبب بأمراض ناجمة عن تناول الغذاء، بالإضافة الى حالات الاسهال (التي تقدر بحوالي ١,٥٠٠ مليون حالة و٤ ملايين وفاة سنوياً) والتراخوما والاصابة بالديدان والتهابات العين. وفي شرقي البحر المتوسط، وعلى الرغم من التقدم الذي تحقق بالنسبة للمجاري المائية والصحية خلال ١٩٨٠-١٩٩٠ ، فإن ١٢٤ مليون نسمة في هذه المنطقة يشكون عدم توفر مياه الشفة النظيفة وحوالي ١٨٩ مليون يعانون الحرمان من توفر المجاري الصحية. وكنتيجة لذلك، تؤدي حالات الاسهال الى ارتفاع معدّلات الأمراض في منطقة شرقي المتوسط. كما أن الحصول على الماء لا يعني ان هذا الماء نظيف وصحي. فحماية الينابيع وادارتها، من الأهمية بمكان بحيث تقع في طليعة الأولويات.

إبان العقد الماضي، تمّ رصد اعلى درجات التلوث في البلدان النامية. ولعلّ الأمر مرتبط بالمناخات الاستوائية الحارّة، وكذلك بتعرض تلك المناطق الى الأوبئة الجرثومية. ويقدر عدد سكان المدن الذين يعيشون في ظروف مترديه من جرّاء تلوث الهواء على نحو غير مقبول بحوالي مليار نسمة. وفي منطقة شرقي البحر المتوسط، يقدر عدد سكان المدن ممّن يعيشون في ظروف تلوث هواء غير مقبولة بحوالي ٦٠ مليون نسمة. والأمر عائد للافراد في استخدام المحروقات العضوية، التي تحمل آثارها السيئة فتتسبب بخلق امراض التنفس الحادة والمزمنة، وكذلك بالمشاكل القلبية وبسرطان الرئة فضلاً عن الحالات العصبية.

- النفايات الصلبة (المنزلية والخطرة) (٢١،١٧،١٣،٢،١)

وهذا موضوع خطير مردّه الى عدم توفر خطة معالجة متكاملة وشاملة. اذ ينبغي لخطط كهذه ان تعنى بالحدّ من رمي النفايات والعناية باستصلاحها واعادة تصنيعها، وايجاد التقنيات الملائمة لها. ثمة موضوع آخر مهم ايضاً في المنطقة، يتعلق بكيفية التصرف بنفايات المناجم، والبتروكيماويات، والاسمدة، والتلبيس الكهربائي وغيره من الصناعات. كما أن مسالك أقنية التصريف تخلق مشاكل جدّية للبيئة. هذه المسالك تحتاج الى تطوير في مبادىء تكنولوجية النظافة. وثمة موضوع آخر يحتاج الى تعاون اقليمي، ألا وهو موضوع المتاجرة غير المعلنة بالنفايات الخطرة. وبما أن البلدان النامية لا تملك القدرة على التعاطي بأمور النفايات بشكل علني لذلك ينبغي الكفّ عن هذا النوع من النشاط.

- سوء استعمال الاسمدة الكيماوية والمواد الضارّة (٢١،١٣)

إن من بين كميات الاسمدة الكيماوية الضخمة المستخدمة في كافة انحاء العالم، (١٠٠,٠٠٠مليار)، هناك نسبة ضئيلة فقط قد تمّ النظر اليها بمعيار صحة الانسان ومخاطر البيئة.

ففي المساحات التي يقيم فيها الناس وهم في غالبيتهم عمال زراعيون وصناعيون يكثر التعرّض المباشر لانواع المخاطر التي لا يجري رصدها. وهذا موضوع شائك في منطقة شرقي المتوسط. والمناطق المعرّضة يتفاقم فيها الوضع ايضاً بسبب الضجيج المضرّ بالسمع ومشاكل العضلات والعظام، فضلاً عن الأمراض الجرثومية والمزمنة، وحالات التسمم والالتهابات المنقولة من الحيوانات. وممّا يزيد في تفاقم الوضع، انما هو الموضوع الشامل المتعلق بالمتاجرة غير المعلنة بالنفايات الخطرة، وهو من المواضيع الشائكة في المنطقة (لبنان١٩٨٧ ← ...٢)

-حماية العمال(١٧،٢)

إن العدد الكبير من العمّال الذين يعملون بصورة غير رسمية (الاقتصاد غير المنظم) هو مصدر خاص للخطر على هذه الجماعات. إذ تدل احصاءات منظمة العمل الدولية أن في البلدان النامية ما قد يساوي عشرة أضعاف نسبة حوادث العمل والوفيات بسبب العمل، قياساً على ما هي عليه الحال في البلدان الصناعية.

-النمو الصناعي والزراعي ونمو الطاقة[١٣،١]

إن الهمّ الاساسي هنا لا يقتصر على تفاقم نوعية المناخ وتلوث التربة والأرض، بل يتعدى ذلك الى ميادين شاملة مثل تأثير البيوت البلاستيكية، وتناقص طبقة الأوزون، والامطار الحمضية، وقطع الغابات، فضلاً عن الكوارث التي تسببها يد الانسان كحادثة تشرنوبيل مثلاً.

- الطوارىء البيئية [١٧،١٣،١]

إن منطقة شرقي المتوسط مسرح للعديد من الظواهر الخطرة على البيئة سواء الطبيعية منها او تلك التي تصنعها يد الانسان مثل الهزّات الأرضية، والجفاف المتكرّر ، والفيضانات وقطع الغابات والتصحّر . هذا والتعاون الاقليمي لتطوير نظام أو آلية تعاون لمحاولة مواجهة أو تلافي المخاطر الناجمة عن الطوارىء البيئية، لا وجود له.

ثالثاً: الصحة والتنمية

تؤدي التنمية الى تغيير البيئة على درجات متفاوتة وفقاً للهدف المرسوم. وللتغييرات البيئية الناجمة عن استراتجيات التنمية المختلفة، تأثيرات على صحة الانسان ورغد العيش، قد تكون مفيدة أو ضارة.

فالنمو الاقتصادي على العموم يستثمر الموارد الطبيعية بهدف رفع مستوى الرخاء والأمن والأمر منوط بالضبط الاجتماعي.

فالتنمية الاجتماعية المركّزة على الناس، قد تؤدي الى تحسين قدراتهم على التكيّف، وبصورة غير مباشرة، عن طريق رفع امكانيات الأفراد والجماعات للعمل على نحو فعال. والتنمية السياسية تتطلّب تحسين ادارة الشأن العام، وكيفية مشاركة الناس فيه.[٢] والرسم البياني رقم ٢، يمثّل عيّنة من المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بعدد من الاستراتيجيات التنموية. ولكل من هذه المؤشرات، تأثير تفاعلي على البيئة والصحة يتراوح بين تأثير ذي دلالة وتأثير شديد وتأثير شديد جدّاً. والتأثيرات الصحية قد جرى تصنيفها على أساس برامج تراعي الأولويات في الفصل السادس من "الروزنامة ٢١" المتعلق "بحماية صحة الانسان وتحسينها". [١٤،٣]

رسم بياني رقم ٢: عيّنة من المؤشرات الاقتصادية المتعلّقة بالسياسات الانمائية الخاصة بالبيئة والصحة

التنمية الاقتصادية والاجتماعية	التنمية الاقتصادية	التنمية الاجتماعية	التنمية السياسية
• العلاقات الاقتصادية والتجارية • مكافحة الفقر • تعديل انماط الاستهلاك • الدينامية الديمغرافية • تنمية الاستيطان البشري • اخذ البيئة والتنمية بعين الاعتبار لدى اتخاذ القرارات.	• حماية الفضاء • تخطيط الموارد الأرضية • مكافحة قطع الغابات • التصحّر وانحباس الامطار • النظام الصوتي للجبال • التنمية الزراعية والريفية • المحافظة على التنوّع الحيوي • ادارة التكنولوجيا الحيوية • حماية المحيطات والبحار والمناطق الساحلية • نوعية مياه الشفة وتأمينها • معالجة الكيماويات السامة • معالجة النفايات الخطرة • معالجة النفايات الصلبة وأقنية التصريف • معالجة النفايات المشعّة	• النساء • الاطفال والشباب • ابناء البلاد • المنظمات غير الحكومية • السلطات المحلية • العمال والنقابات • قطاع الاعمال والصناعة • الهيئات العلمية والتقنية • المزارعون	• الموارد المالية وآلياتها • التكنولوجيا ونقلها • العلوم • التربية وتوعية الناس والتدريب • بناء القدرات • الحلول المؤسساتية الدولية • الوسائل الشرعية وآلياتها الدولية • الاعلام بهدف اتخاذ القرارات

ومن البديهي أن للسياسات الانمائية البيئية المنوّعة تأثيراً عميقاً على: تحسين الصحة وحمايتها، توفير الصحة الأولية، السيطرة على الأمراض القابلة للانتقال، حماية الجماعات الأكثر تعرّضاً، التنبه للتحديات الصحية في المدن، الحدّ من مخاطر التلوث واضراره على الصحة . إن السياسات الانمائية والبيئية المشار اليها من شأنها أن تؤدي الى:

- تحسين ظروف إقامة الناس
- محاربة الفقر
- التنمية الزراعية والريفية
- ادارة التكنولوجيا الحيوية
- نوعية مياه الشفة وتأمينها
- معالجة النفايات الصلبة وتصريفها
- معالجة النفايات الخطرة
- النساء
- الطفولة والشباب
- العمال والنقابات
- قطاع الاعمال والصناعة
- الهيئات العلمية والتقنية
- التربية والتوعية والتدريب
- بناء القدرات
- الاعلام بهدف اتخاذ القرارات

إن اعلان ريو دي جنيرو[٢٢] (المادتان ٢٠ و ٢١) يلقي الضوء على اهمية دور النساء وتعبئة الشباب من اجل التنمية المستدامة. فمحو امية النساء ووضعهن التعليمي هما لبّ المحدّدات الصحية على الأمد الطويل. ففي العديد من البلدان، يكون الوضع التعليمي للنساء أدنى بكثير مما يقتضيه الأمر بالنسبة لتحسين الوضع الصحي[٦] . والاحصاء المتعلق بلبنان غير متوفر في "تقرير التنمية البشرية".[٢٣]

II الاسكان ومحيط الاقامة والتنمية المستدامة

يعتبر الاسكان (٢٦،٢٥،٢٤،٢) ، من أشد عناصر صحة البيئة تعقيدا. فهو يفوق البرامج البيئية الاخرى اهمية، نظراً لارتباطه الوثيق بالاقتصاد والظروف الاجتماعية

والاعراف التربوية والتقاليد والخطط والسياسات الوطنية والمحلية والمادية والاجتماعية والاقتصادية.

فالإسكان هو أكثر من بنية مادية، انه مرتبط بالاقامة، أي البنية المادية التي يستخدمها الانسان كمأوى ومحيط والتي تشتمل على كافة الخدمات الضرورية والتسهيلات والتجهيزات والأدوات التي يحتاجها الانسان ويرغب في الحصول عليها له ولعائلته[٢٤]، من اجل تحقيق الرفاه المادي والعقلي والاجتماعي .

والعلاقة بين الاسكان والصحة ظاهرة للعيان. فمعظم الاحتكاكات المحددة لمسار الأمراض القابلة للانتقال انّما تظهر في أماكن سكن الناس. وبعض خصائص أماكن السكن هذه والطريقة التي يستخدم بها المسكن هي التي تساعد على انتقال العدوى من شخص لآخر.

وفي البلد الذي يتميّز بمستوى نمو اقتصادي متواضع، نرى أن البيوت الفقيرة والاحياء الشعبية فيه، هي على صلة مباشرة بواقع التغذية غير المناسبة، والنقص في مستوى التربية والتعليم. فضلاً عن تردّي الظروف الصحية للأفراد والبيئة على حدّ سواء. وبما ان الإسكان على صلة وثيقة مع العوامل التي مرّ ذكرها، يصبح من غير الممكن أن ننظر الى تفشي الأمراض المعدية على أنها ناجمة عن الوضع السكني فقط. ذاك أن هذا الواقع انما هو ناجم عن التفاعل بين العديد من العوامل الايكولوجية والاجتماعية، والظروف التي يشكل الاسكان فيها عنصراً على حدة.

إن تحسين الظروف السكنية سيحدّ من مخاطر انتقال الامراض في معظم الحالات.

فالقضاء على حال الاكتظاظ ، وبنوع أخص، تحسين نوعية المناخ داخل البيت، من شأنهما المساعدة على الحدّ من انتقال العدوى الآتية من الملوّثات الطبيعية المسبّبة لأمراض التنفس الحادّة والمزمنة.

كما أن تحسين الظروف الصحية، سيؤدّي الى انخفاض نسبة الأمراض المعوية. وتحسين العناية الصحية داخل البيت وفي محيطه، وتأمين زرائب مستقلة للحيوانات، من شأنهما ايضاً المساعدة على لجم الأمراض التي يتسبب بها الاحتكاك بالحيوانات والتي تنتقل الى الإنسان إمّا مباشرة وإمّا من تراب الأرض أو الغبار مثال ذلك الكزاز والسلّ والديدان وداء الكلب والطفرات الجلدية. ناهيك بأن هذه التدابير ستساعد على الحدّ من حالات العدوى الناجمة عن لسع الحشرات والقوارض أو الناتجة عن المواد الموبوءة والبراز . والحوادث داخل البيوت تلقي بثقلها على كاهل موارد الخدمات الصحية ، لذلك فإن الحوادث المنزلية يمكن التنبؤ بها كما يمكن تجنبّها مبدئياً. (٢٧)

خلال شهر حزيران ١٩٨٧، وفي اطار يوم الصحة العالمي للمشردين، عقدت ورشة عمل حول الاسكان والصحة وقد طوّرت ورشة العمل برنامجاً خاصاً بتنمية الأرياف والمدن. [٢٨]

وبرنامج تنمية الأرياف والمدن هذا اعتمد أحد عشر مبدأ تربط الاسكان بالصحة على نحو مباشر . كما تمّ فضلاً عن ذلك توثيق ست خطط استراتيجية لتطبيق مبادىء "الاسكان والصحة" وكان الهدف من وراء ذلك اعداد خطط استراتيجية من قبل الدول ووكالات الامم المتحدة من اجل التنمية الصحية المستدامة.

المبدأ رقم واحد: الحماية من الأمراض المعدية من خلال تأمين مياه صالحة للشرب، وجهاز لتصريف مياه الخدمة والنفايات، تحضير وتخزين الاطعمة، والعناية بالصحة الشخصية. إن العقد المائي[٢٤]
١٩٨٠-١٩٩٠ لم ينجح في تحقيق اهدافه الداعية الى تأمين مياه صالحة للشرب لجميع الناس في العالم. وفي نهاية العقد، نجد ١,٢ مليار نسمة يشكون من نقص المياه الصالحة للشرب، ويعانون من الأمراض المعوية المعدية، الأمر الذي قد يؤدي الى سوء التغذية لديهم أو حتى الى موتهم[٢٠].

المبدأ رقم ٢: الحماية من الأمراض المزمنة الناجمة عن البناء والأثاث. إن تلوث الهواء داخل البيوت[٢]، موضوع حساس آخر ناجم عن احراق المواد البيولوجية والفحم الحجري داخل البيوت التي تشكو من سوء التهوية. والضحايا هم النساء والاطفال المعرّضون لرائحة الدخان المتصاعد والغبار وأول أوكسيد الكربون وثاني أوكسيد الكبريت والأزوتات المؤكسدة ومائيات الكربون المسببة للسرطان. يضاف الى ذلك الاضرار الكيماوية المتأتية من استخدام المواد الكيماوية داخل البيوت لاغراض التنظيف وإبادة الحشرات. كذلك فإن التعرض لخطر المواد الكيماوية قد ينجم ايضاً عن استخدام العديد من الأعمال التقليدية داخل البيوت.

المبدأ رقم ٣: تحسين الصحة نفسياً واجتماعياً. وحرية التمتع ببيئة سكنية غير مكتظة ومزدحمة بالحيوانات وبعيدة عن الضجيج، وكذلك فسيحة ونظيفة.

المبدأ رقم ٤: تأمين الخدمات الاساسية الى جانب مكان الإقامة. وهذا الأمر موجه بشكل خاص نحو التنمية الريفية، وهو يتعلق بتأمين الصحة الأولية، والمدارس، والخدمات الرسمية ووسائل الاتصال المتاحة.

إن التنمية المدينية والريفية موضوع حسّاس مهم سلّطت عليه الاضواء منظمة الصحة العالمية في يوم الصحة العالمي[٢٩] ، في ٧ نيسان ١٩٩٦. فالسكان المقيمون في المدن قد يقارب عددهم حوالي نصف سكان العالم في نهاية هذا القرن (القرن العشرون)

ومن المنتظر أن تنشأ خمس وعشرون مدينة ضخمة يزيد تعداد كلّ منها على ٢٠ مليون نسمة.

المبدأ رقم ٥: تحسين ظروف البيئات السكنية. وهذا ما يلفت الانتباه الى أهمية الالتزام بقوانين البناء، مع التأكيد فضلاً عن ذلك على أهمية الصيانة والتطوير.

المبدأ رقم ٦: حماية الفئات الأكثر تعرّضاً. وهذا جانب أساسي من جوانب أولويات النشاط الصحي ضمن "الروزمانة" ٢١، الفصل العاشر. والمقصود بهذه الفئات الاطفال والنساء وأصحاب الحاجات الخاصة والمسنون والمرض والمعوقون. وعلى الرغم من أن تقدم السن ليس وباء، فالمسنون من الفئات التي تتأثر . كما أن الأمان والعناية البيتية أمران مهمّان[٣٠،٣١]

المبدأ رقم ٧ والمبدأ رقم ٨: إن دور القطاع الحكومي هو إرساء السياسات لتحسين الصحة وحمايتها. وينبغي أن يكون الاعلام قاعدة للتخطيط الاستراتيجي. كما يجب أن توجه هذه السياسات لتحسين شروط الرفاه الفيزيولوجي والنفسي والاجتماعي وصونه.

المبدأ رقم ٩: إعطاء دور للتخطيط الاستراتيجي ضمن التخطيط المدني واستخدام ملائم لمساحات الأراضي. تنمية قوانين البناء ورفع مستواها، كما أن التنفيذ والتقويم شرطان لا يستغنى عنهما.

المبدأ رقم ١٠ والمبدأ رقم ١١: دور التوعية على صحة البيئة ومشاركة المجتمع المحلي في تحسين الصحة وتطويرها. إن اعلان ريو دي جنيرو - مبدأ رقم ١٠، يركز على منظمات المجتمع المحلي في ميدان التنمية [٢٢]

المبدأ رقم ١١: يمكن توزيع هذه المبادىء الأحد عشر على أربع فئات رئيسية تتمتع بالمزيد من التوجه السياسي الاستراتيجي. وهكذا فإن تقويم الاسكان والصحة ينبغي أن يتصل بما يلي:

الحاجات الفيزيولوجية الأساسية

- المحافظة على جوّ حراري يتجنب النقص غير الملائم في درجات الحرارة أو يسمح بنقص درجات الحرارة وفقاً لمعدّلات المناخ القصوى. إن تزايد سكان العالم، وتوسعهم باتجاه المناطق التي تتضاءل الرغبة فيها، ذلك ما يعرّض عدداً كبيراً من الجماعات الى المناخات القصوى في السخونة والبرودة، الأمر الذي يجعل حماية الناس من هذه التقلبات المناخية القصوى مطلباً رئيسياً.

-تأمين جوّ معقول من النقاوة الكيماوية (السيطرة على تلوث الهواء، دعم القوانين والأنظمة، تطبيق التخطيط المدني وتقسيم المدينة الى مناطق).

- تأمين اضاءة نهارية ملائمة، وتجنّب الضوء المبهر للنظر.

- تأمين دخول ضوء الشمس المباشر واضاءة اصطناعية مناسبة.

- الحماية من الضجيج الصاخب.

- تأمين مساحة مناسبة داخل البيوت مخصصة للتمارين الرياضية ولعب الاطفال.

الحاجات السيكولوجية الأساسية

- تأمين خصوصية مناسبة لكل فرد.

- تأمين الفرص المناسبة للحياة العائلية الطبيعية.

- تأمين الحياة الطبيعية لحياة معقولة ضمن الجماعة (الاكتظاظ عامل مهم يؤثر سلباً على الرفاه الاجتماعي والنفسي .) وهو يتسبب بتقلب المزاج، وارتفاع ضغط الدّم، وعدم انتظام دقات القلب، وافراط في حركة المعدة والامعاء، وضعف المناعة.

- تأمين التسهيلات اللازمة للمشاغل البيئية بدون الحاجة الى جهد جسدي غير ضروري أو لتعب ذهني.

- تأمين امكانيات لإرضاء الذوق داخل البيت وفي محيطه (مساحات مفتوحة، فسحات، حدائق، ...) .

- تأمين مواد مضمونة لبناء البيوت، ومدّها بالأثاث والادوات المطبخية. (ثمة مواد مصنعة يجري إدخالها ويمكن أن تؤدي الى مخاطر من نوع التسمّم) .

- تأمين نظام ضدّ التلّوث لمدّ المياه الى المسكن، (أدوات الوصل والربط) .

- تأمين نظام تصريف لا يؤدي الى تناثر البراز (في التراب، وعلى الأرض وعلى سطح الماء) .

- القضاء على مسببات ترسب الأوساخ مما يؤدي الى نقل الأمراض المعدية.

- تأمين تسهيلات ملائمة للتخزين لوقاية المواد الغذائية من الفساد.

الحماية ضد الحوادث

- بناء الوحدة السكنية بواسطة معدّات وطريقة تساعد على الحدّ من خطر الحوادث الناجمة عن انهيار أي جزء من هذا البناء.

- السيطرة على الظروف التي قد تتسبب باندلاع حرائق أو انتشارها.

- تأمين تسهيلات مناسبة للهرب عند نشوب الحريق.

- حماية ضد الصدمات الكهربائية والحروق.

- حماية ضد التسمم بالغاز.

- حماية ضد السقوط أو اية اضرار آلية في المنزل.

- حماية الجوار ضد مخاطر السير.

III - حالة الدراسات حول الصحة البيئية المنزلية

قليلة هي حتى الأن الدراسات التي تعنى بتقويم ظروف الصحة البيئية في الاسكان وفي محيط الإقامة. ففي عام ١٩٨٣، تم إعداد دراسة عن مدينة بيروت تناولت الفترة الممتدة من أول تموز ١٩٨٣ وحتى ٣١ آب ١٩٨٤، وذلك من قبل كلية العلوم الصحية التابعة للجامعة الاميركية في بيروت[٣٢]. كان غرض الدراسة الأساسي توجيه الجهود البحثية نحو برنامج اعادة البناء الصحي، بمعنى تحديد الحاجات الصحية، والاستراتيجيات، التي يمكن أن تساعد وزارة الصحة في لبنان في ذلك الحين.

سعت الدراسة لتقويم الظروف الصحية السائدة في المنازل. وقد اقتصرت استمارة البحث على ما يلي:

- تأمين مياه الشرب (الطريقة، الكمية، ومعالجة الأساليب).

- الضجيج الناجم عن السيارات والمولدات الكهربائية والمصانع.

- جمع النفايات (طريقة ووتيرة الجمع) .

- تفشي الأوبئة (النمط والوتيرة) .

- فساد الطعام الموضّب.

وقد تمّ اعداد المعلومات بطريقة وصفية وبدون ربطها بالظروف الصحية السائدة (أنواع الأوبئة خلال الاسبوعين الاخيرين، الجروح، الحوادث) . وخلص المؤلفون الى القول ان الاحصاءات والمعلومات التي تمّ الحصول عليها وهي جزء من دراسة أولية- يمكن أن تؤدي الى تحديد الحاجات الملموسة، وتشكل قاعدة لدراسات لاحقة.

أما الدراسة الاستكمالية ، بيروت (١٩٩٤) ، فلم تستهدف الجزء المتعلق بالبيئة المتغيرة بسبب النقص في المصادر.

أما وحدة البحوث المائية الوطنية [٣٤] فقد اعدت معاينة لحال البيئة الوطنية بين ١٩٩٠-و١٩٩٢. وعلى الرغم من أن غرض هذه الدراسة كان تقويم نوعية مياه الشفة في لبنان، فإن الاستمارة المنزلية قد قوّمت فئة ونوعية مياه الشرب، كذلك معالجة النفايات وتصريفها، والتوعية البيئية الى جانب التطبيقات المتعلقة بمعالجة ينابيع مياه الشفة. وفي دراسة معاينة لاحقة [٣٥] (١٩٩٦-١٩٩٧) ، جرى تحديد التغيرات البيئية بحسب تطبيق البرنامج الوطني لنوعية المياه الوطنية. وقد اظهرت دراسات مقارنة عديدة الممارسات المنزلية المتنوعة، واتجهت الى حماية العائلة من التعرض للأمراض المعدية والمعوية ولا سيما الاسهال.

وجرى التشديد على أهمية نوعية البيئة عن طريق نشاطات توجيهية، تهدف الى تحسين الصحة وحمايتها.

إن المؤشرات التي حددتها هذه الدراسة يمكن أن تؤمّن دليلاً صالحاً للتخطيط لدراسات حول صحة البيئة المنزلية. والمعطيات التي تمّ جمعها، يمكن أن تؤمّن منطلقاً للمعلومات المتعلقة بمواضيع البيئة الشائكة (المياه، النفايات، التصريف) والعادات المنزلية.

وكما هي الحال بالنسبة "للمعاينة الوطنية" [٣٦]، فإن دراسة السكن والسكان،١٩٩٦، لم تكن تتجه الى جمع المعطيات حول البيئات المنزلية وما يرتبط بها من مفاعيل صحية، على انه يمكن الحصول على معطيات حول هذه البيئات المنزلية.

هذه المعطيات تشتمل على الخصائص السكنية فضلاً عن المؤشرات الاقتصادية:

-الكثافة السكانية في المنازل ← الاكتظاظ

- مصادر مياه الشفة
- نوع نظام التصريف
- تأمين الخدمات (تدفئة، هاتف، وسائل نقل خاصة) .
- خصائص عامة للوحدات السكنية (السّن عند الزواج← العوامل الثقافية).

- الخصائص الخلقية عند الاطفال بالنسبة للنساء المتزوجات.
- مؤشرات تنظيم الأسرة
- الوضع التعليمي للمرأة
- معدّل الخصوبة
- مؤشرات اجتماعية وثقافية (عمر الزواج، وضع العمل، عدد الأولاد وجنسهم)
- المعوّقون (السكان أصحاب الحاجات السكنية الخاصة) .
- الهجرة (الاستقرار الاقتصادي الاجتماعي) .

يمكن للمعطيات التي تمّ الحصول عليها أن تكون جزءاً من دراسة شاملة حول قاطني الوحدات السكنية . أما مدى الدراسة المحدود فيعود لطريقة صياغة الاسئلة وما يستتبعها، ذلك ما ينعكس على دقة المعلومات التي تمّ الحصول عليها. والى جانب ذلك، لا تشكل الاحصاءات التي وفّرتها الدراسة قاعدة احصائية كافية لصوغ سياسة عامة. ومع ذلك، يمكن اعتبارها على جانب كبير من الأهمية لإعداد دراسة شاملة حول الوحدات السكنية وقاطنيها.

IV اقتراح دراسة حول الصحة البيئية للأسر المعيشية

من اجل السعي لاعداد دراسة عن الصحة البيئية للأسر المعيشية ، يقتضي الانطلاق من مجموعة اسئلة اساسية:

أ- هل غرض الدراسة اعداد قاعدة معلومات وطنية حول الظروف البيئية للأسر المعيشية والوضع الصحي؟

ب- هل غرض الدراسة تحديد المؤشرات المحددة للكلفة في تقويم وضع الصحة البيئية للأسر المعيشية؟

ج- هل غرض الدراسة تقويم أثر التعرضات البيئية الخاصة في مجال الصحة لدى الأسر المعيشية؟

إن اعداد قاعدة احصائية شاملة حول الظروف البيئية والصحية للأسر المعيشية هو شرط مسبق مطلوب من اجل اعتماد سياسة اسكانية على المستوى الوطني.

الخيار أ: وهو أداة مساعدة لتحقيق هدفنا. إلاّ انه، نظراً لضيق الموارد (التمويل واليد العاملة) سيكون صعب التحقيق. وكنتيجة لذلك، ان احتمال انجازه مجزّأً بعد اضاعة الوقت والجهد، يمثل عائقاً رئيسياً دونه.

وإن اعتماد الخيار ب هو اكثر واقعية في مجال التطبيق. فالخيار ب كافٍ ومفيد.

الخيار ب: بالإمكان تركيزه باتجاه جميع المعلومات التفصيلية حول إطار عريض من وحدات القياس البيئية للأسر المعيشية. اذ انه في المستطاع اجراء تقويم ميداني لمختلف وحدات القياس الأساسية. والأدوات الميدانية المنقولة يمكن ان تساعد على تحديد تلوث الهواء داخل البيوت، وكذلك على تحديد حرارة البيئة (درجة الحرارة ، الرطوبة، مجرى الهواء) الاضاءة، الضجيج ... ناهيك بإمكانية جمع عيّنات من المياه لاختبار نوعيتها.

ويمكن ايضاً، فضلاً عن ذلك، جمع معلومات تفصيلية حول الوضع الصحي الخاص لكل فرد من أفراد الأسرة المعيشية. كما وأن في المستطاع تسجيل مواضع الشكوى والازعاجات. الى جانب ذلك يمكن ايضاً تقويم عدد من وحدات القياس الفيزيولوجية والنفسية الاخرى (ضغط الدم، استمارة حول عوارض القلب والشرايين، معدل السكّر في الدم، اختبار البقع الجلدية، واستبيان الوضع الصحي العام) .

وبعد الحصول على المعلومات الاحصائية وتحليلها ومقارنتها، يمكن عندئذ إعتماد مؤشرات حول الصحة البيئية (مؤشرات موجزة ودالة) . هذه الطريقة المفيدة في البحث يمكن استخدامها لوضع قاعدة وطنية شاملة للسياسة الاسكانية.

والتحدي الرئيسي الذي يحمله الخيار ب هو تطوير منهجية للبحث من شأنها تأمين القدرة على تحديد عيّنة تمثيلية محصورة. وينبغي لمنهجية البحث أن تأخذ في الاعتبار اطاراً عريضاً لمختلف الانظمة البيئية الصغيرة التي تعرفها البلاد.

الخيار ج: يمثّل جملة اعمال بحثية تطبيقية، بوسعها أن تكون عالية الدلالة وفعّالة في آن . وقد تقود نتائجها الى رسم استراتيجية للتدخل على الأمد القصير هدفها تحسين الصحة وحمايتها.

٧ توجهات من اجل اعتماد سياسة اسكانية

إن بيئات الاسكان والاقامة، تكوّن على العموم عنصراً أساسياً من عناصر التنمية المستدامة. ففي ضوء المبدأ رقم ١ في اعلان ريو حول البيئة والتنمية القائل" بأن بني البشر هم جديرون بحياة صحية منتجة متلائمة مع الطبيعة" [١]، يمكن التأكيد أن تطوير سياسات شاملة للإسكان مسألة لا بُد منها.

وإن العامل الرئيسي المسبب للتراجع هو عدم اعطاء أولوية لقضية الإسكان. هذا والتقدم في تنمية الاسكان، هو شرط مسبق لتحقيق التوازن في عملية نمو المدن والأرياف في اطار اقتصاد السوق الذي بدأ في البروز .

وللتغلّب على المعوّقات التي تشكو منها الميزانيات المرصودة، لا بدّ من تطوير سياسة اسكانية على المستوى الوطني. وهذه السياسة يجب أن ترتكز على قاعدة معلومات ثابتة وان تتطلع لتحقيق أهداف واقعية قابلة للتنفيذ مع إرساء الأولويات، ووضع اطار زمني مدروس.

والسياسات الاستراتيجية الوطنية يجب ان تتناول قضية الاسكان بمختلف تعقيداتها. وكما اشرنا في السابق، فإن الإسكان مرتبط ارتباطاً مباشراً بالظروف الاجتماعية والاقتصادية، والنظام التربوي، والعادات، والتقاليد، بالإضافة الى الخطط والسياسات على كافة المستويات الوطنية والمحلية والمادية والاجتماعية والاقتصادية.

إن الاستراتجيات المقترحة يمكن أن تتناول بمجملها المواضيع التالية:

– اعادة النظر بأنظمة الاسكان ورفع مستواها، بدءاً بالتوزيع المناطقي(المخطط المدني) ، ونوعية مواد البناء، والتصميم الهندسي، وتأمين التسهيلات الصحية الأساسية ... (الأمر الذي يشجع على استخدام المواد المتوفرة محلياً أو الموارد المعدّة للبناء، استخدام موارد الطاقة المتوفرة في البيئة "كنور الشمس"، وتأمين نوعية محسّنة للتهوية داخل وخارج البيوت، وتطوير عادات السلامة الصحية لدى الافراد...)

– تحسين التنسيق بين مختلف انشطة الوزارات المختلفة لاجتذاب الموارد المحدودة، والحدّ من كلفة تأمين الاستشفاء على نطاق واسع. وبالإجمال الاقرار بأن الإسكان يشكّل أولوية على قائمة مشاريع التنمية الوطنية.

– ادخال تقويم الوضع الصحي في كل مشروع انمائي. فالإسكان مسألة متداخلة في قطاعات الطبيعة، فالمشاريع الانمائية في المناطق البيئية المختلفة، والاشغال العامة، والاشغال المائية والكهربائية، والشؤون الاجتماعية، وحركة السير، والتربية والتعليم... كل

ذلك له تأثيرات مباشرة وغير مباشرة في مجال تحسين الظروف الإسكانية، وبالتالي تحسين الوضع الصحي وحمايته.

-تشجيع نشاطات هيئات المجتمع المحلي الأساسية وتطويرها. فالمجتمع المحلي القادر على معرفة حاجاته وتوجيه نشاطاته باتجاه الحصول عليها، على جانب كبير من الأهمية. انها خطوة باتجاه المحافظة على الانجازات الانمائية والحرص على استمرارية تحسينها.

- التدريب على بناء القدرات، واعداد مجموعة عاملين اجتماعيين قادرين، بوسعهم تصميم المعلومات حول العلاقة الوثيقة في ما بين الإسكان والصحة والنمو.

- رفع مستوى الوعي الصحي وهو عمل بطيئ طويل الأمد، وينبغي له أن يكون واضحاً وشاملاً. ومعرفة اختيار المجموعة التي تشكل هدفاً للتعامل، هي مفتاح نجاح مسألة التنمية وتيسيرها. إن تحديد هدف وعي الصحة البيئية عملية ذات مردود حقيقي.

- دعم اعمال البحث التطبيقي، التي ستنجم عن خطط العمل القصيرة الأمد. والبحث هو وسيلة أساسية للتخطيط الواقعي والاستراتيجي.

ملاحق

ملحق رقم ١

المجالات الخاصة بوسيلة تقويم نوعيّة الحياة وأوجهها المختلفة

المجالات	الأوجه
الجسدي	الالم، الشعور بالضيق، الطاقة، التعب النوم ، الراحة
النفسي	مشاعر إيجابية، التفكير ، التعلّم ، الذاكرة، التركيز تقدير الذات. صورة الجسد والمظهر ، المشاعر السلبية
مستوى الاستقلالية	التحرّك، نشاطات الحياة اليومية، التعلّق بالادوية أو العلاج، القدرة على العمل
العلاقات الاجتماعية	العلاقات الشخصية، الدعم العائلي، النشاط الجنسي
البيئة	السلامة الجسدية والأمن – البيئة البيتية– الموارد المالية الصحة والعناية الاجتماعية: توفرهما ونوعيتهما، الفرص المتاحة لاكتساب معلومات جديدة ومهارات المشاركة في الترويح عن النفس وتمضية اوقات الفراغ والفرص المتاحة لذلك، البيئة المادية (التلوث، الضجيج ، حركة السير، المناخ) النقل
النواحي الروحية	الروحانية / الدين/ المعتقدات الشخصية

ملحق رقم ٢

التأثيرات على الصحة معطوفة على تردّي أوضاع البيئة
مخاطر الصحة البيئية

المواضيع البيئية	التأثيرات على الصحة
تلوّث الأرض (سوء الادارة) -الانتاج -الزراعة -العام / البيتي -المستشفى	التسمم الناجم عن المواد الكيماوية السامة، الامراض التي تنقلها الحشرات، الامراض المعدية
استخدام الأرض (الترعرع والنمو) قطع الغابات والتصحّر سوء التغذية، الأمراض المصحوبة بوضع صحّي سيّئ، الامراض المعدية الصحة الغذائية	التأثيرات الصحية الواردة هنا الامراض التي تنقلها الحشرات
- الانتاج	التسمم الناجم عن المواد الكيماوية وظهور السموم بصور طبيعية، سوء التغذية (توفر الغذاء) الأمراض الطبيعية الناجمة عن العدوى الجرثومية(انظر ايضاً الى امدادات المياه ونوعية المياه) ، الغذاء
- الأوبئة التي تنقلها الحيوانات الغذاء / الحمية	سوء التغذية (نوعية الغذاء) سوء التغذية، السمنة، الأمراض ذات الصلة بنقص المغذّيات. السرطان، امراض القلب والشرايين. وبعض التأثيرات على الصحة المشار اليها اعلاه.
الاسكان	امراض التنفس الحادة والمزمنة، الماء، الطعام والأمراض التي تنقلها الحشرات
-انتقاء المواد -التدفئة والاضاءة والتهوية	الحوادث والتسمم الساخن/البارد الضغط، الضغط النفسي والعنف

-السيطرة على وجود الحشرات	انتشار الأوبئة المعدية
	الامراض المنقولة عن طريق الحشرات
تلوث الهواء	الأمراض الحادة والمزمنة، العين، الجلد
-الصناعي	التهيّج، امراض القلب والشرايين، السّرطان
-المحركات الآلية	حوادث السير، الضغط
-تلوث الهواء داخل البيت	التسمم بسبب المواد الكيماوية السامة، التسمم
تلوث الماء	الناجم عن الماء
-الصناعي	الأمراض المصحوبة بظروف صحية صعبة
-الزراعي	نقص في نوعية المياه، بسبب الحشرات
-العام	الامراض
-سطح الماء	
-مياه جوفية	
الامداد بالماء، نوعية الماء وادارة الموارد المائية	الجفاف، سوء التغذية. الامراض المصحوبة بظروف صحية صعبة (نقص كميات المياه) الأمراض التي تنقلها الحشرات، الامراض الناجمة عن تلوّث الماء.
الاوضاع الصحية وطريقة تصريف المياه	الماء، الطعام والأمراض التي تنقلها الحشرات الأمراض التي تنقلها المياه (الايجابي/ السلبي).

المراجع

1) Jurdi, M. Health, Environment and Development: Protecting and Promoting Health for an Equitable, Sustainable Development in Harmony with the Environment. Presented at the International Conference on Population, Health and Environment in the Arab Region. Beirut, Lebanon, May, 1997.

2) WHO, Health Environment and Development: Approaches to Drafting Country-Level Strategies for Human well-being under Agenda 21. WHO/EHE/93.1. World Health Organization, Geneva, 1993.

3) Kreisel, W. Health, Environment and Development . Presented at the Second Conference on Health, Environment and Development. Beirut, Lebanon, November, 1995.

4) The WHOQOL Group. What Quality of Life ? World Health Forum. Vol:17:4, pp: 354-356. World Health Organization, Geneva, 1996.

5) Atallah, S. Program Made in Eastern Mediterranean Region since the First Conference on Development, Environment and Health. EM/CNF.HLT.ENV. DEV/6. November,1995.

6) Oldrsleid, R. Management of Public Health in the Era of Health for All. World Health Forum . vol.11:4.pp:43-47. World Health Organization, WHO/EMRO,Alexandria,1996.

7) Yach, D. Renewal of the Health-For-All Strategy. World Health Forum. Vol:17:4, pp:321-325. World Health Organization, Geneva,1996.

8) Mansour, L. International Action For Health, Environment and Development. Report on the Second Conference on Health, Environment and Development, WHO-EM/PEH/484-E/L, WHO/EMRO,1996.

9) Kreisel, W. Health, Environment and Development in a Global Context. Presented at the Second Conference on Health, Environment and Development. Beirut, Lebanon, November, 1995.

10) WHO, Regional Strategy for Health and Environment. WHO-EM/PEH/456/E/G. WHO/EMRO,1993.

11) WHO, Assessing the Health Consequences of Major Chemical Incidents-Epidemiological Approach. WHO Regional Publications. European Series, Number79, 1997.

12) Jabour, J. Report on Notifiable Disease in Lebanon, January-June 1997. Lebanese Epidemiological Newsletter Number 5, May, 1998.

13) Jurdi, M. Potable Water in Lebanon: Quality and Quantity Control program. Presented at the First National Conference on Environmental Management for Sustainable Development in Lebanon. Beirut, Lebanon, April, 1995.

14) WHO, Health Promotion and Community Action for Health in Developing Countries. World Health Organization, Geneva, 1994.

15) Ministry of Social Affairs, Social Development in Lebanon. Nation Report Submitted at the World's Summit for Social Development. Copenhagen, March,1995.

16) WIT, The Impact of Development on the Environment and Human Health. World Ecology Report. Vol:5, 1993

17) Jurdi, M. & Bultagi, A. Status of Water Supply and Sanitation in Lebanon. Presented at the Regional Conference on Water Supply and Sanitation in the East Mediterranean Region. EMRO-WHO, Beirut, Lebanon, December,1995

18) WHO/EMRO, Environmental Health Report on the Second Conference on the Health, Environment and Development. WHO-EM/PEH/484-E/L. WHO/EMRO, Alexandria, Egypt, 1996.

19) WHO/EMRO, Environmental Health Report of the Regional Conference on Water Supply and Sanitation. WHO/EM/PEH/485-E, EMRO-WHO,1996.

20) Lebanese Position Paper. Health and Environment from War to Recovery: The Case of Lebanon. Presented at the Fifth International Conference on Health and Environment: Global Partners for Global Solutions, New York, April, 1996.

21) UNESCO. Earth Summit. UNESCO News letter on Environmental Education. Vol:XVII, Numbe2,1992.

22) UNDP, Human Development Report, 1997. Oxford University Press, 1997.

23) Taylor-Ide, D. Taylor, C. & Shahi, G. The Interrelationship of Population Growth with Health and Human Habit. International Perspectives on Environment, Development and Health: Towards a Sustainable World. Springer Publishing Company, 1997.

24) Tennakoon, S. Towards Decent Housing for All. World Health Forum, Vol:9, pp:353-354, 1988.

25) Ramamurthy, K.N. Housing Policy for Developing Countries. Housing, the Impact of Economy and Technology. Pergamon Press, 1995.

26) Lowry, S. Housing and Health. BMJ. Vol: 300:104-6, 1990.

27) WHO, Housing and Health : An Agenda for Action. EMRO/WHO,1989.

28) WHO . Healthy Cities for a Better Life. World Health Day, April, 7,1996. World Health organization, WHO/EMRO, 1996.

29) Lowry, S. Housing for People with Special Needs. BMJ, Vol: 300:321-323, 1990.

30) Shanlian, H. Home Care for the Elderly. World Health Forum, Vol:17:4, pp:357-359. World Health Organization, Geneva, 1996

31) Zurayk, H., Armenian, H. Beirut 1984: A Population Profile. American University of Beirut, 1985.

32) Deeb, M. Beirut 1994: A Health Profile 1984-1994. American University of Beirut, 1997.

33) Jurdi, M. Nation Surveillance on the Quality of Potable Water in Lebanon. Proceedings of the National Conference on Water in Lebanon. UNICEF, 1993.

34) Jurdi, M. Unpublished data,1998.